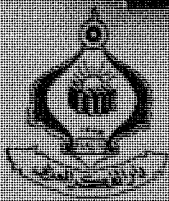
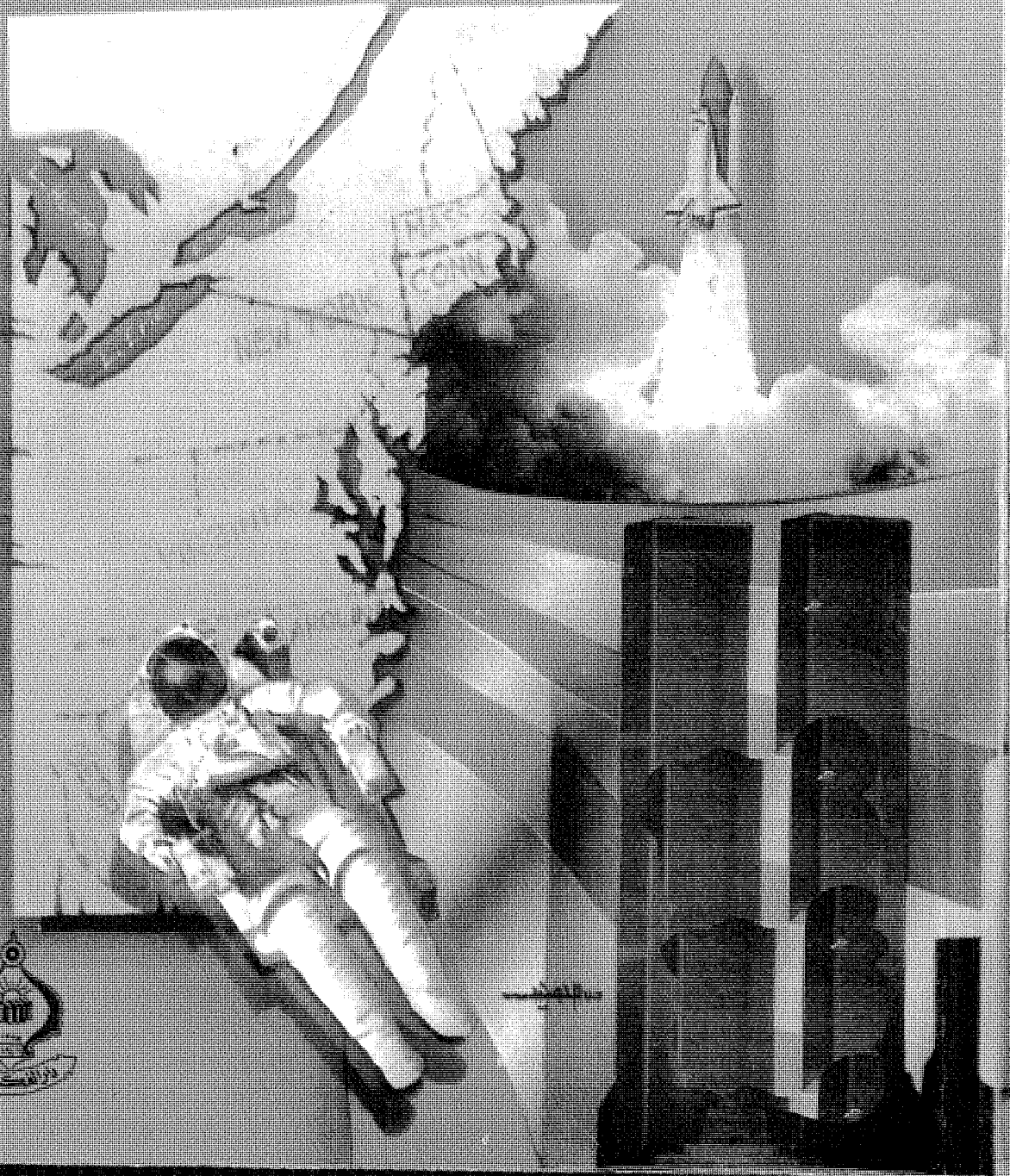


تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية

من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين

الدكتور / محمود محمد جمال الدين

الدكتور / عبد العزيز سليمان نوار



تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية

من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين

دكتور

محمود محمد جمال الدين

كلية الآداب . جامعة أسيوط

الأستاذ الدكتور

عبد العزيز سليمان نوار

أستاذ التاريخ الحديث

كلية الآداب . جامعة عين شمس

١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

٩٤ شارع عباس العقاد . مدينة نصر . القاهرة

ت: ٢٧٥٢٩٨٤ . فاكس: ٢٧٥٢٧٣٥

مُقْتَلِمَاتُ

الولايات المتحدة الأمريكية امتداد للحضارة الأوربية، ولكن الأهم من ذلك، هو أنها أخذت آخر ما وصلت إليه الحضارة الأوربية، تنطلق منها نحو حضارة أمريكية قيادية ليس للمصدر الأم (أوربا) فقط بل للعالم ابتداء من النصف الثانى من القرن العشرين بصفة خاصة.

البداية مع حركة الكشف الأوربية، والهجرات المتتالية الأوربية إلى العالم الجديد، وعمليات الإزالة والإزاحة للبشر أصحاب الأرض من الهنود الحمر حتى أصبح هؤلاء فى مناطق محاصرة أقرب إلى المتاحف البشرية. وآخر صورة لحضارات مندثرة (الانكا والازتك).

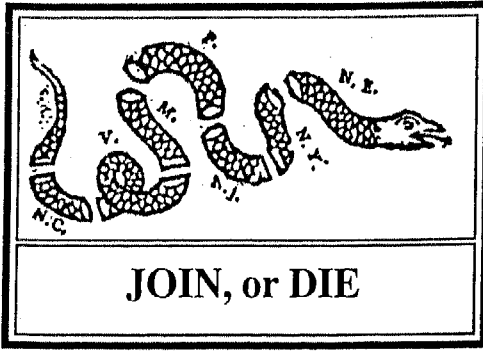
ومع انتشار حركة الاستعمار الأوربى إلى العالم الجديد، انتقلت الصراعات الأوربية إلى هذا العالم، وخاصة الصراعات بين إنجلترا وفرنسا وأسبانيا، حتى تفوقت إنجلترا على فرنسا، وخلص لإنجلترا الغالبية العظمى من أمريكا الشمالية باستثناء بعض المساحات فى الجنوب بصفة خاصة (المكسيك). وأصبح الأمريكى من بعد وجها لوجه مع الدولة الأم المسيطرة (إنجلترا). فكان أن حرر الأمريكيون أنفسهم. وظهرت دولة جديدة (الولايات المتحدة الأمريكية) وانشغلت بوضع نظام حكم حديث ديمقراطى وتوحيد بقية المناطق (الأمريكية) وتصفية الرق والاسترقاق (الحرب الأهلية)، والانطلاقة الاقتصادية.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الاستقلال بعيدة عن الصراعات الأوربية، بل أبعدت هذه الدول الأوربية المتصارعة عن العالم الجديد بما أصدرته

من قرار حاسم (مبدأ مونرو) الذى طالب بامتناع الدول الأوروبية عن التدخل فى شئون العالم الجديد، وإلا تصدت الولايات المتحدة لأى تدخل فى هذا العالم الجديد.

ومع النمو الاقتصادى الأمريكى وارتباطاته بالعلاقات مع مختلف دول العالم وخاصة مع أوروبا أخذت المسافة بين أمريكا وأوروبا فى المجال السياسى والإستراتيجى تقترب، حتى أصبحت التطورات الأوربية فى أعقاب ظهور ألمانيا وإيطاليا والتوسعات الاستعمارية الأوربية فى العالمين القديم فى آسيا وأفريقيا تحت الولايات المتحدة على اتباع سياسية معينة إزاء ذلك وهى ألا تظهر دولة واحدة أو تحالف يسيطر على أوروبا على اعتبار أن ذلك يخل بالتوازن الدولى وضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. وخاصة إذا كانت الدول الساعية إلى السيطرة على أوروبا دول دكتاتورية. وكان هذا هو أحد الأسباب الرئيسية التى أدت إلى تدخل الولايات المتحدة فى أوروبا ضد دول الوسط خلال الحرب العالمية الأولى، وضد دول المحور خلال الحرب العالمية الثانية، وضد الاتحاد السوفيتى خلال الحرب الباردة التى تمخضت عن انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقطبية.

هذه هى مسيرة هذا الكتاب مع تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية عبر القرون من السادس عشر حتى نهاية القرن العشرين.



تاريخ

الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الأول

اكتشاف أمريكا

من المسلم به الآن أن كولومبوس لم يكن بالفعل أول رجل أوروبى وطأت قدماه أرض القارة الأمريكية، بل إن كثيرين غيره سبقوه إلى ذلك ووصلوا الشواطئ الأمريكية الشمالية فى ظروف عارضة مما جعل آثارهم هناك شبه معدومة وأخبار رحلاتهم أشبه بالأساطير منها بالواقع التاريخى. هناك دلائل كثيرة على أن السكندنافيين وهم من الشعوب العريقة فى الملاحظة، قد سبقوا كولومبوس بقرون عدة، فقد قذفت العواصف والأنواء البحار النرويجى (ندود) Naddod فى القرن التاسع إلى شواطئ أيسلندا ثم وصل بحارة آخرون إلى جزيرة جرينلاند، (أى الأرض الخضراء) وكان ذلك سنة ٩٨٦. وبعد ذلك بسنوات قليلة، أى فى نهاية القرن العاشر كان السكندنافيون قد وصلوا حتى شواطئ لابرادور وأسكتلندا الجديدة على الشاطئ الشرقى لأمريكا الشمالية، إلا أن هذا الاكتشاف لم يكن له أثر كبير لأسباب عديدة: أهمها أن المكتشفين أنفسهم لم يدركوا حقيقة الأرض التى وصلوا إليها، كما أنهم لم يحاولوا استعمارها أو السكن فيها. ولذا فقد اندثرت أخبارها إلا القليل الذى نجده فى بعض القصائد والأغاني السكندنافية القديمة أو بعض النصوص اللاتينية العائدة إلى القرون الوسطى. وعلى كل فإن هذه الإشارات غامضة ولا تساعد على معرفة الحقيقة بصورة واضحة.

أما جرينلاند فقد بقيت هناك جالية إسكندنافية حاولت أن تعيش فيها وتستعمر أرضها وقد بنى هؤلاء مدينة لا تزال آثارها باقية حتى الآن، كما خلفوا لنا آثار كنيسة تعود على الأرجح إلى القرن الثانى عشر، إلا أن هؤلاء السكان لم يلبثوا أن انقرضوا تماما بعد أن هاجر قسم منهم إلى أيسلندا واندمج آخرون مع سكانها الأصليين (الإسكيمو). ويعود السبب فى ذلك إلى انقطاع المواصلات بصورة تدريجية بين إسكندنافية وكل من أيسلندا وجرينلاند.

السكان الأصليون:

بالطبع لم تكن القارة الجديدة خالية من السكان ولا من الحضارات إنما كان القسم الأكبر من سكانها قد تجمع فى المناطق الوسطى من القارة. وقد أثبتت أكثر الدراسات على أن هؤلاء السكان الذين أسماهم كولومبوس بالهنود إنما هم من سكان العالم القديم على الأرجح؛ ذلك أنه حتى الآن لم يعثر فى أميركا على آثار إنسان قديم كإنسان نياندرتال فى أوروبا. والأرجح أن هؤلاء قد عبروا مضيق بيرينغ بعد نهاية العصر الجليدى ويرجح أنهم ينتمون إلى العنصر المونغولى الذى ينتمى إليه الصينيون. أتوا من شمال آسيا إلى شمال أمريكا ومن ثم أخذوا بالاتجاه جنوبا مع الزمن بحثا عن أسباب الحياة؛ ذلك أنهم ظلوا ولفترة طويلة شعوبا رحل تعيش من الصيد والقنص. ونحن نجهل متى بدأت بعض هذه الشعوب بالانتقال إلى مرحلة الزراعة، وهذا الانتقال يعتبر خطوة مهمة فى تطورهم الحضارى؛ ذلك أن ممارستهم للزراعة هى التى أجبرتهم على الاستقرار. وبالتالي هى التى أدت إلى قيام حضارات زاهية فى تلك القارة، حتى أن بعض هذه الشعوب توصلت إلى معرفة بعض المعادن وإلى استعمالها، إلا أنها لم تصل إلى اكتشاف الحديد واستخدامه.

هنا أشير إلى أن هذه الحضارات تطورت بصورة منعزلة تماما عن حضارات آسيا وبالتالي فليس بينهما تشابه مهم، يضاف إلى ذلك أن هذه الحضارات الأمريكية كانت تختلف اختلافا جذريا عن الحضارات السائدة فى أوروبا زمن الاكتشاف، أى فى القرن الخامس عشر والسادس عشر. وأهم هذه الحضارات ثلاثة: حضارة الأزتيك وحضارة الأنكاس وحضارة الماياس.

الأزتيك Les Azteques

فى القرن الثالث عشر نزلت فى سهول المكسيك شعوب رحل تعاش من الصيد والقنص واشتبتت فى صراع طويل مع السكان الأصليين تمكنت فى نهايته من تثبيت أقدامها هناك ومن بناء عاصمتها الشهيرة Tenochtitlan (مكسيكو)

الحالية) فى سنة ١٣٢٥ كما تقول الروايات القديمة حتى القرن الخامس عشر لم يكن الأزتيك قد بنوا لأنفسهم مكانة كبيرة بين سكان أمريكا الوسطى، إلا أنهم بعد ذلك تحالفوا مع بعض القبائل المجاورة مما سمح لهم تدريجيا بالسيطرة على كل الشعوب المجاورة لهم وإقامة دولة كبيرة شملت القسم الأكبر من بلاد المكسيك الحالية. فى هذه المرحلة تطورت عاصمتهم وكثر سكانها حتى أن الرواد الأسبان الأوائل دهشوا لكبرها وتنظيمها وازدهارها وكثرة سكانها. والواقع أن وصول الأسبان إلى البلاد قد صادف أعلى مراحل ازدهار حضارة هذا الشعب. وأبرز مظاهر هذه الحضارة:

١- الدين:

كان للأزتيك آلهة كثر ورثوا الاعتقاد بهم عن أجدادهم وكان بعض هذه الآلهة يتصف بالشراسة وحب الدماء البشرية، بينما بعضها كان أكثر مسالمة. إلا أن أبرز ما فى الأمر كان هناك ميل واضح نحو فكرة التوحيد، والفضل فى ذلك يعود إلى رجال الدين المثقفين، إلا أن هذا التفكير بقى محصورا فى إطار ضيق ولم يصل إلى الجماهير.

كانت معابدهم تبنى فوق أهرامات إما من الحجارة الصلبة أو من الطين المجفف والثيران تبقى مشتعلة فيها ليلا نهارا إرضاء للآلهة؛ ذلك أن أبناء الأزتيك كانوا يعيشون فى قلق دائم خائفين من غضب آلهتهم ولذا فكانوا يكثرون من الاحتفالات الدينية وبيالغون فى خدمة المعابد والهيكل وفى بعض الأعياد والمناسبات كانوا يقدمون القرابين والذبائح البشرية لها.

٢- الجيش:

كانت لأفراد الجيش مكانة كبيرة فى مجتمعهم تعادل مكانة الكهنة ورجال الدين. إن هذا الشعب كله بطبعه مشاكسا وميالا للقتال فهو إذا بحاجة دائمة لجيش قوى منظم، ولذا فقد عرف بعض التنظيمات التى تتبعها الجيوش الحديثة فى أيامنا.

قسموا جيشهم إلى محترفين يرسلون إلى المدارس العسكرية، حيث يدربون لعدة سنوات على تمارين قاسية. وكان يشترط للدخول إلى هذه المدارس مستوى محدد من الثقافة. وتفرض الخدمة العسكرية العادية على الجميع إلا أن هؤلاء كانوا يدعون فقط أثناء الحروب.

وبفضل هذا التنظيم أصبحت لهم شهرة فائقة وباتوا مرهوبى الجانب فى أمريكا الوسطى. وهنا تجدر الإشارة إلى أنهم رغم قوتهم وميلهم للمشاكسة لم يكونوا ميالين لسفك الدماء بل كانوا دائما يفضلون فى حروبهم الحصول على الأسرى لتقديمهم للمعابد والهيكل فكانوا يتجنبون ما أمكن قتل أخصامهم.

النظام السياسى:

لقد ثبت من الدراسات الحديثة أن الأزتيك قد مارسوا نظاما سياسيا متطورا فتعين الحاكم كان يتم بالاختبار وليس بالوراثة وإن كان هذا الاختبار يجب أن يتم فى عائلة واحدة. وكان يساعده فى شئون الحكم مجلس يتولى هو دراسة وتقرير الأمور المهمة فى اجتماعات دورية منتظمة.

الماياس Les Mayas

أصلهم: يعود شعوب الماياس فى أصلهم إلى بلاد غواتيمالا وجنوب الهندوراس، حيث أقاموا لهم مدنا بعضها بلغ درجة عالية جدا من الازدهار والتقدم كمدينة Palenque Copan، إلا أنهم فى القرن السادس هجروا مدنهم وقراهم لأسباب لاتزال مجهولة ربما كانت خوفهم من وباء الحمى الصفراء التى اجتاحت المنطقة أو بسبب استنفاد طاقات التربة بأساليبهم الزراعية البدائية. لجأوا إلى شبه جزيرة يوكاتان حيث حلوا وجعلوا Chichen Itza مركزا سياسيا ودينيا لهم. ومنها نشروا حضارتهم وثقافتهم فى كل أرجاء شبه الجزيرة. ثم تولى السكان عن المدينة لأسباب مجهولة فى القرن السابع ليعودوا إليها فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر حين أصبحت أزهى مدن المكسيك وأكثرها عمراناً وتقدماً. وقبل أن يهجروها سكانها نهائيا هذه المرة فى القرن الخامس عشر كانت قد

بلغت أعلى مراحل تطورها العمراني، فالدراسات التي أجراها علماء الآثار في غابات أمريكا الوسطى مؤخرا كشفت بقايا مدينة تتسع لآلاف السكان، شوارعها عريضة تحفها على جانبيها أشجار النخيل، وساحاتها فسيحة تقوم حولها معابد ضخمة وقصور جميلة البنيان. ويشرف على المدينة أهرام كبير ومعبد الإله (كوكولكان).

الدين:

لقد عرف هذا الشعب الازدواجية في الدين والتي تتلخص في الصراع الدائم بين قوى الخير وقوى الشر. وقد ساعدت ديانتهم إلى حد كبير على تطور فني العمارة والتصوير. إذ إنهم كانوا يغالون في تزيين معابدهم بالرسوم والصور ويغلب على فنه الطابع الرمزي الديني. والشعبان يظهر في أكثر رسوماتهم وصورهم لأنه كان بالنسبة إليهم حيوان مقدس. أكبر معابد الماياس هو ذلك القائم في مدينة Chichen Itza والذي لا تزال آثاره باقية حتى اليوم. شمالي هذا المعبد يوجد ينبوع كان يلعب دورا كبيرا في احتفالاتهم الدينية؛ ذلك أنهم كانوا يعتبرونه مقدسا وفيه تقدم القرابين إلى إله المطر الذي يتمتع بمكانة كبيرة عندهم؛ نظرا لأن الزراعة كانت مصدر رزقهم الأساسي.

وفي احتفال كبير يحضره مندوبون من جميع مدن وقرى البلاد كان الكهنة يختارون أجمل فتاة في المدينة ويلقون بها في احتفال صاخب في الماء لتكون قربانا للآلهة. وهذا الاحتفال كان يجري مرة كل سنة وكانت الفتيات يتهاقن لنيل هذا الشرف الكبير.

العلوم الثقافية:

لقد بلغ هذا الشعب درجة عالية من الحضارة والتنظيم الاجتماعي فقد عرف هؤلاء علم الفلك وأقاموا مرصدا فلكيا جاءت أعماله على درجة كبيرة من الدقة ذلك أن أعمال هؤلاء أدت إلى وضع تقويم أرفع من أي تقويم عرفته شعوب أخرى بنفس المستوى الحضاري. بل ربما أمكننا أن نقارنه بالتقويم الغريغوري

الغربى. وانطلاقاً من دراساتهم الفلكية والرياضية توصلوا إلى نوع من الكتابة سجلوا به كل ما عرفوه من تاريخهم ومن حركات النجوم. إلا أنه لم يصل من هذه الكتابات سوى مخطوطات ثلاثة صعب على العلماء حتى الآن فك رموزها وقراءة ما فيها. إن لغتهم المحلية لاتزال موجودة حتى الآن وهي أكثر اللغات المحلية انتشاراً في أمريكا الوسطى غير أنها فقدت الكثير من مصطلحاتها القديمة بسبب مداخلها من كلمات وأفعال أخذت من الأسبانية.

حضارة الأنكا Incas :

حوالى القرن العاشر الميلادى انطلقت هذه الشعوب من ضفاف بحيرة تيتيكاكا الواقعة فى مرتفعات جبال الأنديز فى بلاد البيرو وقضت على نفوذ كل من كان قبلها من شعوب وحضارات وجعلت مدينة كوزكو عاصمة ومركزاً لها. فهم بالتالى ورثة الحضارات القديمة التى قبلهم فى تلك المنطقة كحضارتى Aymaras Quechuas اللتان قامتا فى مرتفعات جبال الأنديز وحضارات شواطئ البيرو التى كان ازدهارها كما يرجح العالم الأمريكى ميتر فى القرون الميلادية الخامسة الأولى.

وقد امتد نفوذهم تدريجياً حتى شمل فى مطلع القرن السادس عشر بلاد البيرو كلها وبوليفيا والإكوادور وقسماً من بلاد الشيلى. وكان ذلك زمن إمبراطورهم هويتاكاياك الذى عرفت البلاد فى أيامه ذروة قوتها العسكرية واتساعها الجغرافى إلا أن وفاته فى السنة ١٥٢٥، أى قبل وصول الغزاة الأسبان إلى بلاده بخمس عشرة سنة أدت إلى تقسيم البلاد بين ولديه.

التنظيم السياسى:

لقد سيطرت فكرة الدولة على الحياة الاجتماعية لهذه الشعوب، فالمواطن يعتبر نفسه فى خدمة الدولة. وبالتالى فهو مجبر على إظهار الولاء المطلق لها وللحكومة. يقف على رأس الهرم الحكومى الأنكا المقدس وهو الحاكم الأعلى للبلاد وسلطته على البلاد والمواطنين لا حد لها لما له من طابع القداسة. ومن هذه

الناحية من الصعب مقارنة سلطاته مع أى من حكام العالم القديم حتى أولئك الأباطرة المستبدين الذين عرفتهم شعوب الشرق القديم. يليه مباشرة رؤساء الوحدات الإدارية وأهمهم حكام المقاطعات وعددهم أربعة. ويقيم هؤلاء جميعا فى العاصمة ويشكلون مجلسا خاصا يساعد الحاكم.

التنظيم الإدارى:

تنظيمهم الإدارى كان مركزيا لدرجة كبيرة ولعل سببه السلطات الغير محدودة التى كان يتمتع بها الأنكا، فقد ركزت جميع الإدارات الحكومية فى العاصمة لتكون له القدرة على إدارة شئون البلاد كلها بنفسه. ولتسهيل هذه المهمة ربطت العاصمة بجميع أنحاء الإمبراطورية بشبكة واسعة من الطرق.

التنظيم الاجتماعى:

الوحدة الأساسية للسكان هى الأيولو أو بعبارة أصح القبيلة. ومجموعة القبائل هى التى تشكل الدولة التى يرأسها الملك أو الإمبراطور، لقد عرف هذا المجتمع نظام الطبقات الذى شاع فى العالم القديم.

- ١- الأنكا وله المقام الأول نظرا لكونه الحاكم ولما له من طابع القداسة.
- ٢- طبقة الأشراف وهؤلاء لهم امتيازاتهم القديمة وأبرزها حصر المراكز القيادية فيهم وجعل التعليم والثقافة احتكارا لهم.
- ٣- رجال الدين وكهان المعابد وهؤلاء يشكلون طبقة خاصة لها امتيازاتها وهى متساوية فى المرتبة مع طبقة النبلاء ورجال الحكم ويرأسهم الكاهن الأكبر «كاهن معبد الإله الشمس» ويكون عادة شقيق أو عم الإمبراطور. وينضم إلى هذه الفئة «عذارى الإله الشمس». وهؤلاء فتيات يهبن أنفسهن لخدمة الإله، يسكن فى أديرة خاصة وينذرن العفة. وأهم أعمالهن حياكة ملابس الإمبراطور، وصنع المشروبات التى تستعمل فى الأعياد والمناسبات الدينية.

- ٤- طبقة عامة الشعب ومهمتهم الأساسية خدمة الدولة. إلا أن هذه الخدمة يقابلها حقوق على الدولة، فالدولة ملزمة فى أيام السلم بتأمين لرعاياها وحمايتهم من الجوع كما تلتزم بإعالتهم فى حالات المرض والشيخوخة.

الملكية:

لم يعرف هذا الشعب ملكية الأرض بالشكل المألوف، فالأرض الزراعية عندهم تقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم خاص بإله الشمس يستثمره ويديره الكهنة ورجال الدين، وقسم يخص الإمبراطور الأنكا، والقسم الثالث موزع بين القبائل (أيولو) أما داخل القبيلة فلم تكن هناك ملكية خاصة إنما الأرض للجماعة يوزعها في كل عام زعيم القبيلة بين العائلات حسب حاجاتها بحيث يحصل كل فرد على الأرض اللازمة لإعالتة.

الدين:

عبادة إله الشمس كانت الدين الرسمي للدولة؛ ولذا فمعابد البلاد كانت مخصصة لعبادته. وأهم هذه المعابد هو معبد إله الشمس القائم في العاصمة كوزكو. وكان يحيط به حائط كبير من الحجارة الضخمة وفي داخله كانت الجوانب والسقوف مزينة بالذهب. أما في داخله أى في قدس الأقداس فكان هناك قرص من الذهب له شكل وجه إنسان تحيط به نجوم بشكل تاج صنعت من الذهب أيضا، يرمز إلى وجه إله الشمس. وعلى جانبيه مقاعد من الذهب صنعت عليها مومياء الأباطرة القدماء.

ومرة في العام في عيد الشمس، يحضر الوجهاء ويمثلو المناطق من كل أرجاء الإمبراطورية ليحضروا حفلات خاصة تقام بهذه المناسبة وتقدم فيها للإله القرابين الحيوانية.

الكتابة:

مارس هذا الشعب نوعا خاصا من الكتابة، فقد وجدت في بعض القبور حبال ذات عقد كثيرة، وقد اختلف العلماء في مدلولها إلا أن علماء الآثار يرجحون أن هذه العقد تمثل أحرفا وكتابات، بينما يرى آخرون أنها تمثل أرقاما استعملت في حساباتهم.

في البناء والعمران:

عرف فن العمران تطورا كبيرا عند شعوب الأنكا لاتزال الكثير من آثاره بادية حتى اليوم في مابقي من مدينتهم، فالأبنية الضخمة والقصور تزين الساحات العامة

والشوارع، والمعابد الضخمة تكاد لاتخلو منها مدينة كبيرة، ولعل أبرز مظاهر العمران تتجلى فى تلك الشبكة الواسعة من الطرق التى تربط العاصمة بجميع أنحاء الإمبراطورية رغم كثرة الأودية والمرتفعات الشاهقة ورغم الطبيعة الجغرافية الجبلية حتى أن كثيرا من هذه الطرق قد شقت على محاذاة أودية سحيقة أو فوق جبل صعب المسالك، وكثيرا ما كانت هذه الطرق تخترق جبالا صلبة عبر ممرات شقها الإنسان أو تمر فوق واد عميق عبر جسر بنى بدقة متناهية. هذه الطرق أدهشت المغامرين الأسبان لدى رؤيتها فى القرن السادس عشر. وإلى جانب ذلك برعوا أيضا فى مختلف الحرف وخاصة فى صناعة الحلى والمجوهرات وفى صناعة الحياكة والنسيج والصباغ والسيراميك وصناعة الفخار التى تعتبر متممة لصناعة البناء والعمران.

وهكذا عندما وصل الأوربيون إلى العالم الجديد مكتشفين ومستعمرين له. كانت شعوب هذا العالم فى حالة حضارية عاجزة تماما عن مقاومة المكتشفين مقاومة ناجحة وبالتالي دخلت أمريكا بالكشوف الجغرافية عصرا جديدا.

ولا يمكن فهم الأسباب والدوافع التى أدت إلى اكتشاف القارة الأمريكية دون أن نستعرض - ولو بصورة موجزة نشوء - حركة الاكتشافات التى بدأت فى النصف الثانى من القرن الخامس عشر والتى استمرت مدة طويلة مما سمح لإنسان العالم القديم بالتعرف على جميع بقاع الأرض التى كان يجهل وجودها حتى ذلك الحين. ولقد تضافرت عوامل عديدة ومتفرقة فأدت إلى ظهور تلك الحركة وأهمها:

١- تطور الحياة الاقتصادية:

ففى أوروبا ازدادت العلاقات الاقتصادية بين دول القارة مما أدى إلى ازدياد الطلب على المعادن الثمينة وبصورة خاصة الذهب والفضة باعتبارهما وسيلتا التبادل التجارى الوحيدتان المتعارف عليهما والمقبولتان فى العالم آنذاك. ولما كانت موارد الذهب والفضة فى العالم القديم محدودة وقليلة ولم تعد تفى بحاجات التجارة الدولية أصبح البحث عن مصادر جديدة لهذه المعادن أمرا ملحا وضروريا.

٢- تطور صناعة السفن:

إذ بات من الميسور بناء سفن أكبر وأسرع وأكثر قدرة على مواجهة الأنواء والعواصف وعلى تحمل السفر الطويل، مما فتح أمام العاملين فى صناعة النقل آفاقاً جديدة وسمح لهم بالتوغل كثيراً فى البحار والابتعاد ولمدة طويلة ولمسافات أكبر عن الشواطئ وعن المناطق المسكونة والمعروفة.

٣- مع انتشار أفكار جديدة حول كروية الأرض:

وخصوصاً بعد أن ظهر كتاب Imago Mundi لمؤلفه الفرنسى D'Ailly فى بلجيكا فى العام ١٤٨٥ أخذ الناس يميلون إلى الاعتقاد بأن بحراً واحداً يصل بين شواطئ أوروبا وأفريقيا وآسيا، وإذا كان هذا صحيحاً فليس ما يمنع من الوصول بحراً إلى شواطئ آسيا من شواطئ أوروبا متجهين غرباً، وهذه الفكرة بذاتها كانت نقطة انطلاق لكثير من المغامرات.

٤- سيطرة العثمانيين على الشرق الأوسط:

منذ أقدم الأزمان كانت تجارة أوروبا مع الشرق بصورة خاصة مع الهند تتم عبر بلدان الشرق الأوسط. فبضائع الهند وخصوصاً الأفاويه والبهارات المعتبرة فى أوروبا من أسباب الرفاه المطلوبة والمتخذة من قبل التجار كمصدر أساسى من مصادر الربح الوفير، كانت تصل إلى أوروبا عن طريق الخليج العربى، فالمرافئ السورية ومن سوريا كان تجار جنوبى والبندقية يتولون نقلها إلى أوروبا بحراً محققين بذلك أرباحاً كبيرة. ومع ظهور الإمبراطورية العثمانية ونمو قوتها المتزايد أخذت تضع العواقل أمام تجارة أوروبا مع الشرق الأقصى حتى قضت عليها تقريباً فى أواخر القرن الخامس عشر فضلاً عن الضرائب الجمركية المتصاعدة التى كان يفرضها ممالك مصر ومن هنا بدء الناس فى أوروبا يتساءلون عن إمكانية الوصول إلى الهند والاتجار معها مباشرة للتخلص من سيطرة العثمانيين المتزايدة على تجارتهم.

٥- الرغبة فى نشر الدين المسيحى:

كانت هناك رغبة ملحة لدى الكثيرين وخاصة فى الأوساط المتدينة فى العمل على نشر الدين المسيحى فى تلك البلدان التى كانوا يفترضونها وثنية.

اكتشاف الطرق البحرية

بدأت أولى مساعي الاكتشاف فى شبه الجزيرة الإيبيرية وبصورة خاصة فى البرتغال وهذا أمر طبيعى نظرا لموقع أسبانيا والبرتغال الجغرافى على المحيط الأطلسى ولإشرافهما على أهم طرق المواصلات البحرية الدولية، فى ذلك الحين يضاف إلى ذلك استعداد ورغبة شعبى البلدين فى الانطلاق نحو آفاق جديدة واكتشاف بلدان مجهولة، وربما أمكننا أن نضيف إلى ذلك رغبة الشعبين فى العمل على نشر المسيحية فى أصقاع جديدة نظرا لما عرف عنهما فى ذلك الحين من تدين ومن تمسك بالمسيحية.

هنرى الملاح:

كان من أبرز الرجال الذين اهتموا بأعمال الاكتشاف الأمير هنرى ابن الملك جان الأول ملك البرتغال، والذي عرف فيما بعد بهنرى الملاح. بدأ هذا الأمير حياته كقائد من قواد الأسطول البرتغالى وهو الذى احتل فى سنة ١٤١٥ مدينة سبتا على شاطئ المغرب محققا بذلك أول خطوة استعمارية فى أفريقيا. ومنذ ذلك الوقت بدء يهتم بأفريقيا بصورة خاصة. فقد جعل مقره فيما بعد فى قرية برتغالية اسمها Sagres فى أقصى الطرف الجنوبى الغربى من قارة أوربا وهناك بنى قصرا لإقامته وبجانبه مرصدا وبسرعة كبيرة تحول قصره إلى مركز للدراسات الجغرافية والبحرية يؤمه العلماء من مختلف البلدان. وقد تركز قسم كبير من جهود هؤلاء فى محاولة تطوير صناعة السفن وجعلها قادرة على مواجهة المحيط الأطلسى والإبحار فيه لمسافات طويلة وبعيدا عن الشواطئ.

وقد أرسل هنرى الملاح الحملة الأولى فى سنة ١٤١٨ فقطعت مسافة طويلة على محاذاة الشاطئ الأفريقى ثم تلتها حملات أخرى سارت فى نفس الاتجاه، أى من الشمال إلى الجنوب على محاذاة الشاطئ الأفريقى الغربى حتى وصل البرتغاليون إلى مصب نهر السنجال. وبفضل هذه الحملات تمكن البرتغاليون من نقل عدد كبير من الزنوج إلى بلادهم حتى أن ليشبونة أصبحت أهم أسواق الرقيق فى أوربا. وفى سنة ١٤٤٥ حقق البرتغاليون نصرا كبيرا باجتيازهم الرأس الأخضر.

ومع تقدم البرتغاليين على الشاطئ الأفريقي أخذ هنرى الملاح يفكر بتحقيق كسب سياسى لبلاده محاولا حمايتها من مزاحمة البلدان الأخرى فى هذه المناطق وجعل الاكتشاف فى الشرق على شواطئ أفريقيا احتكارا للبرتغال بواسطة رقيق يحصل عليه من البابا ولا بد من الإشارة إلى أن محاولته هذه قد أدت إلى قيام صراع عنيف بين أسبانيا والبرتغال للحصول على تأييد البابوية فى أعمال الفتح والاستعمار.

كانت وفاة هنرى الملاح فى السنة ١٤٦٠ قد حالت دون رؤيته لنتائج أعماله الباهرة، إلا أن العمل الذى بدأ به لم يتوقف بموته بل تولاه ابن شقيقه حنا الثانى ملك البرتغال، وفى العام ١٤٨٢ تمكن البحارة البرتغاليون من اجتياز خط الاستواء ووصلوا حتى مصب نهر الكونجو. وبعد هذا التاريخ بخمس سنوات تمكن البحار دياز Diaz والذى سبق له أن اشترك فى كثير من الحملات البحرية السابقة من الوصول إلى خليج Mosselbaai. وكان ينوى مواصلة السير على محاذاة الشاطئ الشرقى لأفريقيا لولا أن تمردا بين بحارته أجبره على العودة. وقد أطلق على الطرف الجنوبى للقارة اسم «رأس الأنواء». المعروف حاليا باسم «رأس الرجاء الصالح» وفى سنة ١٤٩٤ أنهت معاهدة Tordesillas النزاع بين أسبانيا والبرتغال حول أعمال الكشف والاستعمار بجعل جميع المناطق الواقعة غربى خط الطول المار على بعد ٣٧٤ عقدة غربا من جزر الرأس الأخضر من حق أسبانيا والمناطق الواقعة شرقى الخط المذكور مناطق نفوذ برتغالية. وبعد هذا التاريخ اندفع البرتغاليون بحماس وقوة فى التوسع نحو الشرق فجهزوا حملة كبيرة تتم مهمة دياز وتصل بهم إلى هدفهم الأخير: الهند. وقد ترأس هذه الحملة البحار البرتغالى فاسكو دى جاما بأمر من الملك عمانويل الأول الذى خلف الملك جان الثانى سنة ١٤٩٥. على العرش البرتغالى. انطلقت هذه الحملة فى سنة ١٤٩٧ فاجتازت رأس الرجاء الصالح متعرضة لعواصف وأنواء مرعبة نقل أوصافها إلينا شاعر البرتغال Camoes فى ملحمة Les Lusiades. ثم وصلت إلى شواطئ أفريقيا الشرقية التى كانت حتى ذلك التاريخ وقفا على التجار والبحارة العرب. وهناك وجد البرتغاليون الذهب والعاج اللذين ما دام سعوا للحصول عليهما. وبعدها اتجهوا شرقا حتى وصلوا فى ايار سنة ١٤٩٨ إلى شواطئ الهند فى آب من سنة

١٤٩٩ وصل دى جاما إلى ليشبونة عائدا من رحلته الطويلة معلنا للعالم اكتشاف طريق جديد يصل أوربا بالهند بحرا وهو الحلم الكبير الذى طالما راود أوروبا. ومنذ ذلك اليوم أخذ البرتغاليون يعملون لوضع أسس إمبراطورية برتغالية فى الشرق.

اكتشاف أمريكا

ولم يكن الأسبان أقل رغبة من البرتغاليين فى اكتشاف بلدان جديدة وفى التعرف إلى طرق جديدة للتجارة مع الشرق تحررهم من سيطرة تجار جنوى والبندقية وممالك مصر من جهة والدولية العثمانية بأساطيلها القوية فى المتوسط من جهة على خط التجارة مع الشرق وبصورة خاصة الهند. إلا أن الأسبان كانت تشغلهم طيلة القرن الخامس عشر تقريبا سلسلة طويلة من الحروب خاضوها ضد المسلمين للقضاء على آخر ما بقى لهم من معاقل فى شبه الجزيرة الأسبانية دولة غرناطة. ولم يتم ذلك نهائيا لعرش قشتالة إلا فى سنة ١٤٩٢. وبعد هذا التاريخ فقط صار بمقدور فردناند وزوجته إيزابيل الاهتمام بأمور التوسع والاستعمار.

كريستوف كولومبوس:

كريستوف كولومبوس بحار من جنوى التى اشتهرت بتقاليدها البحرية وبأنها مدرسة العالم البحرية وبأنها أنجبت كثيرا من رواد عصر الاكتشاف (كولومبوس، فسبوتشى، كابوت وغيرهم). رغم شهرته العظيمة فإننا نجهل الكثير عن حياته الخاصة، فالدراسات والأبحاث الحديثة وخاصة فى الوثائق القديمة لبلدية جنوى قد أظهرت أنه من مواليد سنة ١٤٥١ وأنه ينتمى لعائلة متواضعة. كان أبوه يعمل حائكا فى مدينة جنوى وكان دخله محدودا فعرف أولاده الفقر والفاقة وإن كان كولومبوس يدعى عكس ذلك. وقد عمل هو فى صغره حائكا كأبيه ثم جاب المتوسط مرات عديدة كتاجر على الأرجح وبين ١٤٧٠ و ١٤٨٠ قصد ليشبونة على متن مركب تجارى واستقر فيها وكان أخوه Barthoiomeo الذى كان يعمل كرسام خرائط وكبائع كتب قد سبقه للاستقرار فيها. وعن طريق أخيه تعرف إلى الأوساط العاملة فى البحر والمهتمة بشئون صناعة السفن والدراسات الجغرافية والفلكية. وقد ورث عن حميه البرتغالى الذى كان من رجال حركة الاستعمار

مكتبة جغرافية ثمينة عمل على دراسة ما فيها من مخطوطات وخرائط، ومنذ سنة ١٤٨٠ أخذ يقتنع بإمكانية الوصول إلى الهند عن طريق الإبحار غربا متأثرا بالأراء المعروفة فى أيامه والتي تقول بكروية الأرض. وقد عرض مشروعه هذا على ملك البرتغال فرفضه بناء لتوصية مستشاريه الذين كانوا من جهة لا يأمنون كثيرا للمغامرين الأجانب المتهافتين على ليشبونة من كل حذب وصوب ومن جهة أخرى لا يجدون ضرورة للبحث عن طرق جديدة ما دامت لديهم طريق رأس الرجاء الصالح. ولما كانت زوجته البرتغالية قد توفيت فى هذه الفترة فلم يعد يجد ما يربطه بهذه البلد سافر إلى أسبانيا حيث عرض مشروعه على اثنين من كبار المقربين للعرض وهما له مقابلة مع فرديناند وإيزابيلا فى سنة ١٤٨٦ اللذان أحالا الأمر إلى لجنة خاصة لدراسة نظرا لانشغالهما فى الحرب ضد المسلمين وقد أعطت هذه اللجنة رأيها برفض المشروع بعد خمس سنوات. وفى هذه الأثناء كان شقيق كولومبوس قد عرض هذا المشروع على هنرى السابع ملك إنجلترا الذى رفضه نظرا لتكاليفه الشديدة.

إلا أن الرجل لم ييأس بل عاد ثانية إلى البلاط الأسباني بفضل تدخل أحد رجال الدين الأسبان المقربين من الملكة إيزابيلا، ليعرض مشروعه مجددا ومعه شروطه التى وجدها الجميع غير معقولة بل ومثيرة للسخرية. إلا أن البلاط الأسباني بعد أن انتهى نهائيا من صراعه مع المسلمين عاد فوافق فى ٣٠ نيسان سنة ١٤٩٢ على مشروع كولومبوس وعلى شروطه التى تتلخص فيما يلى: إذا نجح فى مشروعه فيعين نائبا للملك فى المقاطعات المكتشفة ويعطى عشرة بالمائة مما ستدره التجارة على هذه المقاطعات من أرباح.

فى الثالث من آب سنة ١٤٩٢ غادرت البعثة التى كانت تتألف من ثلاث سفن والتى كانت تحت قيادة كولومبوس متجهة إلى جزر الكنارى، حيث توقفت بعض الوقت. وفى ١٢ تشرين أول سنة ١٤٩٢ وصل الأسبان إلى إحدى جزر الباهاما. ونزل كولومبوس بنفسه يحمل علم أسبانيا ليعلن استيلاءه على الأرض الجديدة باسم العرش الأسباني. إلا أن أمرا واحدا خيب أمله وهو أنه لاحظ حالة الفقر الشديد التى كانت سائدة بين سكانها أحسن حالا باعتبار أنهم كانوا يحملون فى آذانهم بعض الأقراط الذهبية، يضاف إلى ذلك أن طبيعة هذه الأرض كانت

أكثر غنى لما فيها من أشجار ونباتات. وفي ٢٨ تشرين أول وصل إلى جزيرة كوبا حيث فقد سفينته الكبيرة (سانتا ماريا) التي غرقت في البحر.

وهناك أقام مستعمرة أسبانيولا على أرض جمهورية هايتي الحالية وبذلك أقام أول مؤسسة أوربية في العالم الجديد. وفي ١٥ آذار سنة ١٤٩٣ عاد كولومبوس إلى الشاطئ الأسباني من حيث انطلق ليعلن في البلاط وأمام كبار رجال المملكة اكتشافه الجديد.

وقام كولومبوس برحلته الثانية في أيلول سنة ١٤٩٣ وكان هذه المرة أحسن تجهيزا وأكثر عددا فتألفت حملته من سبع عشرة سفينة عليها ١٥٠٠ رجل. وجعل وجهته جزر الأنثيل أولا ثم توجه إلى هايتي ليكتشف أن السكان قد قضوا على الأسبان الذين أبقاهم في المستعمرة في المرة السابقة. فأقام مستعمرة جديدة لم يكن حظها بأحسن من سابقتها.

ثم قام برحلتين الأولى من سنة ١٤٩٨ إلى سنة ١٥٠٠ والثانية من ١٥٠٢ إلى ١٥٠٤. وقد وصل خلالها إلى جزر ترينيداد، وإلى هوندوراس وهو لم يخرج على كل من أمريكا الوسطى وإن كان ظل يعتقد حتى وفاته أنه وقد وصل إلى شواطئ آسيا.

ومع الوقت كان نجمه في البلاط يأخذ في الأفول خاصة وأن حساده ومزاحميه كانوا في تزايد مستمر وقد وفقوا مع الأيام في تحريض الملك عليه خاصة حينما ظهر الاضطراب والتمرد في المستعمرة التي أنشأها في العالم الجديد فأرسل الملك أحد رجاله ليحقق في الخلاف بين كولومبوس وأخصامه. إلا أن رسول الملك بادر عند وصوله إلى اعتقال كولومبوس دون أى تحقيق وإرساله مكبلا بالحديد إلى أسبانيا.

وبالرغم من أن الملك أطلق سراحه إلا أنه لم يعد له شيئا من امتيازاته ولا أعاد إليه اعتباره السابق.

قضى السنوات الأخيرة من حياته فقيرا، ومعزولا، ومبعدا عن البلاط والشئون العامة، على الرغم من مطالبته المستمرة بالحقوق التي منحتها إياها اتفاقية سنة ١٤٩٢.

أميركو فسبوتشى Amerigo Vespucci

لم يحل أبعاد كولومبوس عن أعمال الفتح والاستعمار دون متابعة العمل الذى بدأه ذلك الرجل فكثرت رحلات المستكشفين وازداد عدد الباحثين عن المجد والثروة فى البحار، وكان من أبرز هؤلاء رجل إيطالى من عائلة فلورنسية عريقة هو أميريكو فسبوتشى، عمل فى أول حياته فى السلك الدبلوماسى ثم التحق بخدمة آل مديتشى الذين انتدبوه إلى أسبانيا ليشرف على مصالحهم التجارية هناك. وبفضل اتصاله التجارى مع رجال البحر، إذ كان يتولى تموين سفنهم بدأ يهتم بالعالم الجديد ويجمع المعلومات الكثيرة مما سمح له فيما بعد أن يلعب دورا خالدا فى هذا المجال.

والواقع أن دوره فى اكتشاف أمريكا هو فى الحقيقة أقل من دور سلفه كولومبوس. حتى وفاة هذا الأخير كان من المعتقد أن الأرض المكتشفة حديثا ليست إلا قسما من البر الآسيوى. إلا أن بعض معاصريه راودتهم الشكوك فى صحة هذا الاعتقاد وكان فسبوتشى من هذه الفئة من الناس. فقام بعدة رحلات إلى الأرض الجديدة لحساب أسبانيا والبرتغال. وقد توغل كثيرا على محاذاة الشاطئ الجنوبى الأمريكى وربما وصل بين عامى ١٥٠١ و ١٥٠٢ إلى مصب نهر لابلاتا فى الأرجنتين وبعده بلغ خط العرض ٥٢ جنوبا.

ولم يجد أى تشابه على طول الشواطئ التى اكتشفها مع الشواطئ الهندية، إذ كان لدى الأوربيين الكثير من المعلومات عن الهند بفضل ما كتبه رحالة القرون الوسطى الذين زاروا تلك البلاد. وهذا ما دفعه للاعتقاد بأنه أمام قارة جديدة غير متصلة بالعالم القديم. وقد نشرت فى أوروبا بعناية العالم الالزاسى Waldseemuller عدة رسائل من فسبوتشى يثبت فيها نظريته وهذا ما دفع الناس بناء لاقتراح العالم المذكور لإطلاق اسم أميركا على القارة الجديدة.

وبعد وفاته بسنة واحدة، أى سنة ١٥١٣ أتى الرحالة الأسبانى Balboa بدليل جديد على صحة نظرية فسبوتشى، إذ إنه وصل فى اكتشافاته داخل الأرض الجديدة إلى المحيط الأطلسى فأثبت أن الأرض الجديدة أمامها بحر ووراءها بحر فجاء اكتشافه تصديقا لنظرية سلفه.

ثم جاءت رحلة ماجلان التى اكتشف فيها مرأ عبر القارة فى قسمها الجنوبى يصل البحر الأطلسى بالمحيط الهادئ ثم انطلق فى رحلة طويلة وصل فيها إلى جزر الفلبين، حيث توقفت بعثته مدة من الزمن. وقد توفى هو هناك إذ أصابه سهم مسموم فى إحدى المراك التى دارت مع سكان البلاد الأصليين. وقد عادت البعثة أو بعارة أصبح ما بقى من رجالها وسفنها، إذ فقدت من هؤلاء الكثير نتيجة لما واجهته من أهوال ومصاعب فى مسيرتها الطويلة، إلى أسبانيا فى ٦ أيلول سنة ١٥٢٢ وقد استقبل رجالها استقبالا حارا على اعتبار أن الناس كانوا قد فقدوا الأمل بعودتهم. وهكذا ثبت للناس عمليا ولأول مرة كروية الأرض فى عودة رجال ماجلان.

ولم يقف الأسبان عند حد الشواطئ بل اندفعوا فى محاولة جديدة للتعرف بسرعة على أرجاء الأرض الجديدة واكتشاف معالمها الداخلية فى محاولة لاستعمارها واستثمار خيراتها. وسنذكر بإيجاز أهم المنجزات فى هذا المجال.

فتح المكسيك:

تولى هذه المهمة Cortez وهو مفكر أسبانى ينتمى لعائلة ميسورة بدأ حياته فى دراسة القانون فى جامعة سلمنغا، إلا أن روح المغامرة فيه دفعته لترك الجامعة والهجرة إلى كوبا حيث التحق بخدمة حاكمها. ولما كان هذا الأخير قد نظم عدة حملات إلى شبه جزيرة يوكاتان فقد أوكل مهمة أهداها إلى كورتيز وكانت تتألف من خمسمائة جندي وضابط ومائة بحار و١٤ مدفعا، إلا أن الخلاف لم يلبث أن دب بين الرجلين فاستقل كورتيز بالحملة وأخذ يعمل مستقلا عن حاكم كوبا. وعند وصوله إلى الشاطئ الغربى لشبه الجزيرة نزل هناك بعد مقاومة عنيفة من السكان الأصليين وأسس على الشاطئ مدينة أسماها Vera Cruz وأعلن استيلاءه على البلاد منذ نزوله على الشاطئ باسم ملك أسبانيا. ثم أخذ يتوغل فى البلاد بعد ذلك شيئا فشيئا حتى تمكن من احتلال المكسيك كلها بعد القضاء نهائيا على مقاومة سكانها الأصليين فى آب سنة ١٥٢١ عقب معارك دامية. وبذا قضى على إمبراطورية الأزتيك التى كانت تعتبر أقوى تجمع سياسى بين سكان أمريكا الأصليين.

احتل كورتيز فيما بعد سنة ١٥٢٤ - ١٥٢٥ بلاد الهندوراس والتي ضمها إلى املاك أسبانيا، كما أن رجاله احتلوا بلاد غواتيمالا وتوغلوا في فتوحاتهم حتى وصلوا إلى كاليفورنيا.

فتح البيرو: Pizarro

وهو من سكان جنوب غرب أسبانيا من مواليد سنة ١٤٦٨. وقد تولى لحساب الملك شارل الأول غزو بلاد البيرو وبوليفيا والقضاء على إمبراطورية الـ Inca سكان البلاد الأصليين، الذين كانوا رغم ازدهار مدينتهم وكثرة عددهم ضعفاء بسبب حروبهم الأهلية. ولم يرافق بيزارو في حملته سوى ١٨٠ رجلا تمكن هؤلاء من إشاعة الذعر بين السكان الأصليين على كثرتهم بفضل استعمالهم للخيول وأسلحتهم النارية. ولم تلبث العاصمة كوزكو أن استسلمت للقائد الفاتح. وقد أخذ البلاد باسم العرش الأسباني، وفي ١٨ كانون الثاني سنة ١٥٣٥ أسس على الشاطئ مدينة ليما لتكون عاصمة لممتلكاته. إلا أنه لم يلبث أن قتل في صراع مع Almagro وهو قائد أسباني آخر كان يتولى غزو بلاد الشيلي.

جون كابوت Cabot

بالطبع لم يكن من المقبول لدى الدول الأوروبية أن تقف مكتوفة الأيدي أمام الاكتشافات الأسبانية فاندفعت الدول البحرية في أوروبا في مزاحمة عنيفة لاكتشاف أراضى جديدة. وكان كابوت وهو بحار جنوى اغتنى من التجارة يقيم في بريطانيا منذ سنة ١٤٩٠. وعقب اكتشاف كولومبوس عرض على ملك بريطانيا هنري السابع تمويل حملة بحرية تتجه نحو الغرب. وقد لاقت فكرته حماسا كبيرا في بريطانيا، إذ إن الفكرة لم تكن غريبة عن أذهان الجماهير، ففي بريطانيا كان يسود اعتقاد قديم بأن هناك أرضا وراء المحيط، يضاف إلى ذلك أن الملك نفسه كان قد ندم أشد الندم لرفضه تمويل رحلة كولومبوس حين عرضها عليه شقيقه برتولومي قبل أن يتبناها الأسبان.

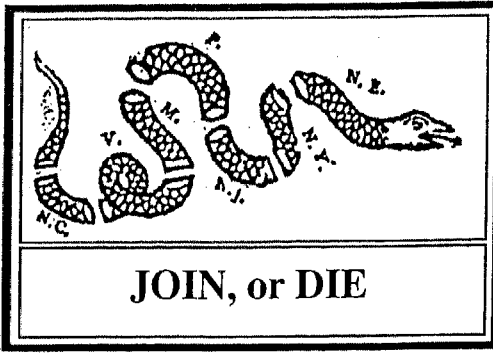
وصل كابوت في رحلته الأولى إلى (نيوفوند لاند) و (لابرادور) على الشاطئ الشرقي لشمال القارة، وفي رحلة أخرى وصل إلى جزيرة جرنيلاند وعلى الرغم من أن كابوت لم يحقق مكاسب مالية عاجلة إذ لم يجد شعوبا يتاجر معها

إلا أن رحلاته كانت ذات أهمية كبرى بالنسبة لبريطانيا، إذ أعطتها الحجة وربما السند القانوني لادعاء ملكية مساحات شاسعة من الأرض الجديدة ستكون فيما بعد مستقرا لحركة هائلة من الهجرة البشرية من بريطانيا للعالم الجديد. وفي سنة ١٦٠٧ أسس الإنجليز أولى مستعمراتهم هناك وهي مدينة جيمستون في ولاية فرجينيا الحالية.

وقد أصابت حمى الاكتشاف الفرنسيين فركزوا جهودهم منذ مطلع القرن السادس عشر في منطقة السان لوران في شمالى القارة، وفي سنة ١٥٣٦ تمكن كارتية من التوغل في منطقة السان لوران حتى وصل إلى حيث تقوم حاليا مدينة منتريال وهو الذى أعطى هذه البلاد اسم كندا وهو الذى أسس في سنة ١٥٤٠ أول مركز تجارى فرنسى هناك، إلا أن أول محاولة جديدة للاستقرار في كندا واستعمارها وقعت سنة ١٦٠٨ حين أسس شامبلين مدينة كوبيك.

وقد جرفت أيضا هذه الحركة الهولنديين الذين أسسوا مدينة أمستردام الجديدة على جزيرة صغيرة أسمها اليوم مانهاتن في مدينة نيويورك الحالية اشتروها من الهنود وجعلوها مركزا لتجارة الفراء، إلا أن الإنجليز بادروا في سنة ١٦٦٤ إلى ضم أراضى المستعمرة لإمبراطوريتهم.

في سنة ١٦٣٢ أسس السويديون شركة لجزر الهند الغربية. وتمكن هؤلاء في سنة ١٦٣٨ بعد أن اشتروا قطعة أرض واسعة من الهنود من أن يؤسسوا مستعمرة، كما بنوا حصنا سموه باسم ابنة ملكهم كريستينا. إلا أن الهولنديين اعترضوا على نزول السويديين في أراضى كانوا يعتبرون أنفسهم أصحابها. وقد أدى هذا إلى نزاع استمر حتى سنة ١٦٦٥ حين احتل الهولنديون الحصن وقضوا على محاولة السويد الاستقرار في العالم الجديد.



تاريخ

الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الثاني

تكوين المستعمرات
والصراع الإنجليزي الفرنسي

منذ أوائل القرن السادس عشر بدأت هجرات متتالية من الأوروبيين إلى أمريكا الشمالية، وقد بدأت بمئات من المغامرين، حتى أصبحت هجرات جماعية ضخمة، بدأت بالإنجليز، واستمرت بهم وبغيرهم على مدى ثلاثة قرون، حتى تحولت تلك القارة الموحشة إلى دولة ذات حضارة جديدة، غير أنه - ومن الجدير بالذكر أنه - وقبل ذلك بوقت طويل كانت هناك رحلات كشفية إلى تلك القارة إما لدوافع علمية أو لدوافع اقتصادية.

فقد وصل الأسبان إلى جزيرة كوبا وأصبحت قاعدة لرحلاتهم الكشفية فيما بعد، فاکتشفوا مناطق عديدة فى أمريكا الجنوبية، وكان أهم تلك المناطق: المكسيك، ومدوا تحركاتهم إلى فلوريدا، ثم إلى كاليفورنيا. وبذلك امتد الوجود الأسباني من المكسيك إلى كاليفورنيا، أما البرتغاليون فقد تركزوا فى البرازيل فى مستعمرة كبيرة، وقد دعم من توسعهم هناك ممارسة زراعة القصب وكانت ناجحة.

على أن الأمر لم يخل من نزاع بين الجانبين من أجل السيطرة وفرض النفوذ، فبدأت أسبانيا بإعلان امتلاكها للعالم الجديد، ورفضت البرتغال هذا الإعلان، لكنه ووفقا لمعاهدة «توردسيلاس» فى يونية سنة ١٤٩٤م بين أسبانيا والبرتغال، والتي استمدت شروطها من واقع الوجود البرتغالى غير المستقر فى مقابل وجود أسباني فى مستعمرات ثابتة أكثر استقرارا، وبعد أن آل حكم البرتغال لأسبانيا سنة ١٥٨٠م، ومع توحيد الإمبراطوريتين الأسبانية والبرتغالية، ضمت الإمبراطورية الأسبانية أملاك البرتغال فى أمريكا، وأصبحت تلك الأملاك تابعة للإمبراطورية الأسبانية.

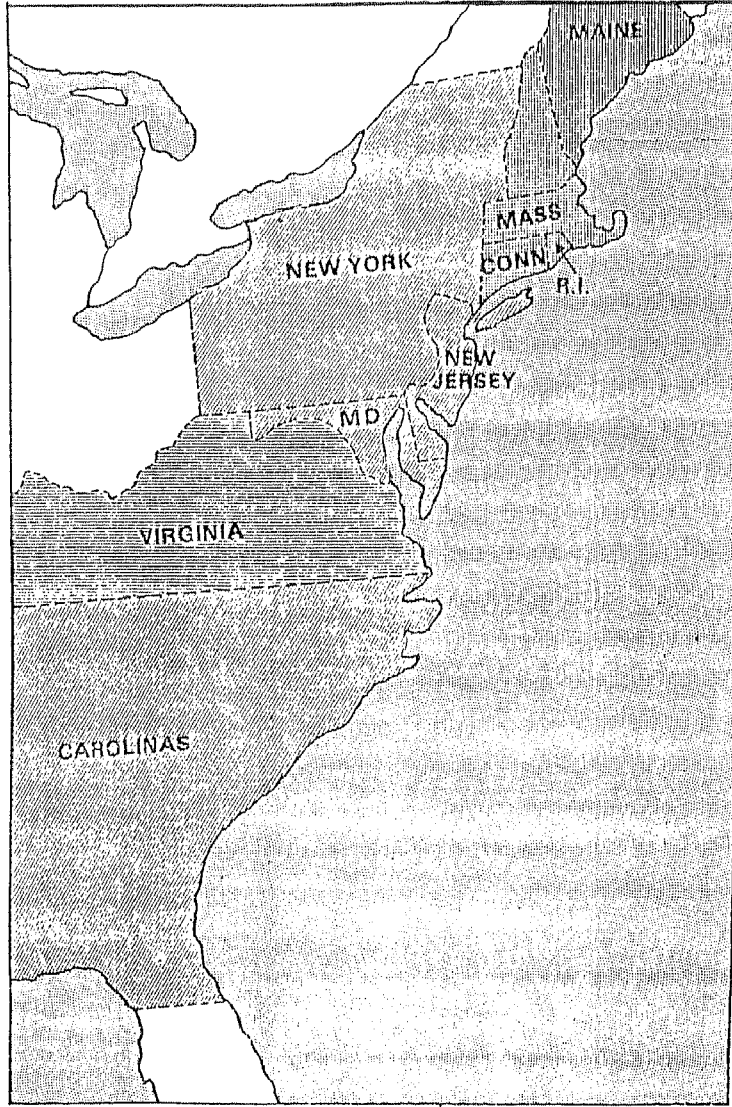
لكنه ومن جانب آخر لم يرض الأورييون بذلك التقسيم الذى أعطى للأسبان والبرتغاليين وحدهم حق الوجود فى تلك الأراضى، وكما سبق القول كان الإنجليز أول من نقض تلك الأحكام البابوية وبدأوا - كما هى عادتهم دائما - البحث عن تعاملات تجارية، أو كانت هجراتهم فيما بعد لأسباب دينية أو لأسباب اقتصادية، ومن ثم كانت اكتشافات «جون كابوت» - وهو من أهل جنوه والذى موّل رحلته ملك الإنجليز، وذلك فى أواخر القرن الخامس عشر - للأرض الجديدة دليلا لمن تلاه من المغامرين الإنجليز للاستيطان على الساحل الشرقى لتلك الأرض، ومن جانب آخر فقد استند على اكتشافات «جون كابوت» فى ادعاءات ملك إنجلترا بالحق فى ملكية تلك الأراضى الممتدة على ذلك الساحل.

أما الفرنسيون فقد قاموا باكتشافاتهم شمال القارة فتمكن «كارتيه» فى سنة ١٥٣٦م من التوغل فى منطقة «سانت لورانس»، وقد أعطى هذه المنطقة اسم «كندا»، وأسس فى سنة ١٥٤٠م مركزا تجاريا هناك، غير أن المحاولات الهامة للاستقرار فى كندا كانت فى سنة ١٦٠٨م، وذلك بتأسيس مدينة «كويك».

حاول بعد ذلك الهولنديون والسويديون تحقيق وجود لهم هناك، وإن كان الهولنديون قد نجحوا فى تثبيت وجودهم فى الأرض الجديدة؛ فإنهم نجحوا أيضا فى القضاء على محاولة السويديين فى التواجد هناك منفردين فى مستوطنة خاصة بهم.

نعود إلى إحدى جانبي محاولات الاستيطان الضخمة، ونعنى المحاولات الإنجليزية، إذ يتضح أنهم استقروا بادئ الأمر فى المناطق الساحلية للشاطئ الشرقى لأمريكا الشمالية، وكانت أول مستوطنة إنجليزية دائمة هناك، ذلك المركز التجارى الذى أنشئ فى «جيمس تاون»، والذى كان نواة لمستعمرة فرجينيا، وذلك فى سنة ١٦٠٧م، ثم انتشرت المستعمرات على طول نهر جيمس، والواقع أن ذلك النهر ساعد كثيرا على انتشارها، وكما ساعد ذلك النهر، فقد كانت هناك أنهار عديدة دعمت ذلك الانتشار، وهى: هدرس، وديلاوير، وسكويهانا، وبوتومالك، وبى

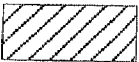
خريطة وقم (١)
المستعمرات الملكية سنة ١٦٦٤ م



المستعمرات الملكية في ١٦٦٤



مستعمرات الحكم الذاتي



المستعمرات الملكية لأفراد أو شركات

أو المستوطنين المستعمرين

دى، وسانت لورانس. وبرغم كثرة تلك الأنهار، فإنها لم تيسر التوغل داخل القارة، حيث لم يكن يجرى منها إلى الغرب سوى نهر سانت لورانس، والذي كان تحت سيطرة الفرنسيين حينئذ، المهم أنه قد كونت فى النهاية ثلاث عشرة مستعمرة كانت هى الأساس فيما بعد لتكوين جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية.

تكونت إذن تلك المستوطنات بادئ الأمر بدافع المغامرة أو السعى وراء التجارة والربح، كذلك كان للعامل الدينى أثره فى الإسهام فى تكوين تلك المستعمرات، ثم كانت هناك العوامل السياسية فى إضافة لأسباب الهجرة وزيادة عدد المستوطنات.

كما سبق القول، تعددت أسباب الهجرات الإنجليزية للأرض الجديدة، كما تعددت وسائل وأساليب نقل المهاجرين، وأما فيما يتعلق بواحدة من أسباب الهجرة فقد كانت الهجرة - إما بسبب الاضطهاد الدينى، أو رغبة فى نشر مذهب معين - هى السبب وراء ذلك، ومن ثم كانت أولى الهجرات لأسباب دينية تلك التى جرت من جانب فقراء البيوريتان أو الحجاج من إنجلترا، وهم من كانوا مواطنين إنجليز ينتمون إلى الكنيسة الإنجليزية، ورغبوا فى إصلاح تعاليمها وتبسيط طقوس الصلاة والعبادات، وقد رأى حينئذ أن أفكارهم تهدد بالانقسام الدينى، وهو الأمر الذى كان يمكن أن يؤدى إلى تقويض دعائم السلطة الملكية، ومن ثم فقد اضطهدوا، ومع ازدياد الاضطهاد لهم هاجر بعض من فقراءهم إلى ليدن بهولندا، ومن هناك ومعهم بعض الهولنديين هاجروا إلى الأرض الجديدة إلى منطقة أسموها باسم ميناء إقلاعههم من إنجلترا وهى «بليموث» وذلك سنة ١٦٢٠م، وإن كان لم يقدر لتلك البلدة النمو إلا فى حدود ضيقة^(١).

(١) توضح مراجع أخرى أن أولى الهجرات كانت على يد أتباع كلفن، وهم من كانوا قد أنكروا على الملك السيادة على الكنيسة، ورغبوا فى إقامة كنيسة مستقلة، بالإضافة إلى أفكارهم الدينية المتنوعة والمتحررة حينئذ، وقد رأى أن أفكارهم تهدد بالانقسام الدينى مما =

وفى عهد «شارل الأول» وفى سنة ١٦٢٥م ولما راد الاضطهاد، وخاصة لزعماء البيوريتان، هاجر هؤلاء إلى الأرض الجديدة وأسسوا مستعمرة خليج مساتشوستس، وذلك بدءاً بتلك البلدة الصغيرة فى سالم، والتي كان قد أسسها «جون أنديكوت» وبعض البيوريتان سنة ١٦٢٨م، وقد اتخذت مستعمرة الخليج شكلها فى سنة ١٦٣٠م، استمرت هجرات البيوريتان وغيرهم، حتى أنه بنهاية العقد الثالث استطاع البيوريتان أن يطبعوا ستة من المستعمرات الإنجليزية بطابع المستعمرة الأم «خليج مساتشوستس» وذلك فى سنة ١٦٤٠م.

ثانى الجماعات الأخرى الإنجليزية كانت من الكويكرز، وكانت لهم هجراتهم أيضاً إلى الأرض الجديدة، وأسسوا مستعمرة «بنسلفانيا» على وجه الخصوص، علاوة على من هاجروا أيضاً لإحياء المذهب الكاثوليكي سواء فى «ماريلاند» و«كارولينا الشمالية»، وفى جزء من بنسلفانيا مشاركين الكويكر هناك.

ثم كان لاعتبارات سياسية رحيل العديد إلى أمريكا، ففى عهد الحكم الفردى الجائر «لشارل الثانى» فى سنة ١٦٣٠م رحل الكثير إلى الأرض الجديدة،

= يمكنه أن يؤدى إلى تفويض دعائم السلطة الملكية، وهؤلاء كانوا من قرية «سكروبي» فى مقاطعة «نوتنجهام» الإنجليزية، وهؤلاء قد هاجروا من هناك بعد أن ازداد الاضطهاد لهم،، هاجروا إلى ليدن فى هولندا، ومن هناك فى ١١ ديسمبر سنة ١٦٢٠م هاجروا إلى الأرض الجديدة، وقد جاءت رحلتهم على السفينة مايفلاور «Mayflower» أو زهرة الربيع وكانوا مائة واثنين فرداً، مات نصفهم أثناء الرحلة، واستقرت سفيتهم على ساحل مساتشوستس فى منطقة أسموها بليموث على اسم ميناء رحيلهم. وإن كانت مراجع أخرى توضح أن أولى الرحلات الدينية للأرض الجديدة كانت من جانب البيوريتان، كما هو موضح فى المتن.

وربما جاء ذلك الخلط إما لسوء الترجمة فى الكتب المترجمة، أو للخلط التاريخي ربما غير مقصود من جانب الأمريكين، على أن الأهم أن ساحل «مساتشوستس» قد حوى فى الغالب مستعمرات كونتها هجرات دينية، كما جاءت هجراتهم تحت ضغط واضطهاد النظام الملكي القائم فى إنجلترا، أو حتى تحت ضغط رعماء الكنيسة الوطنية.

وفى عهد الثورة ويفوزكرومويل ولقوة نفوذه ونفوذ أتباعه رحل كثير من فرسان حزب الملك إلى هناك فى سنوات ١٦٩٠م، ١٧٠٠م، ١٧١٠م على التتالى .

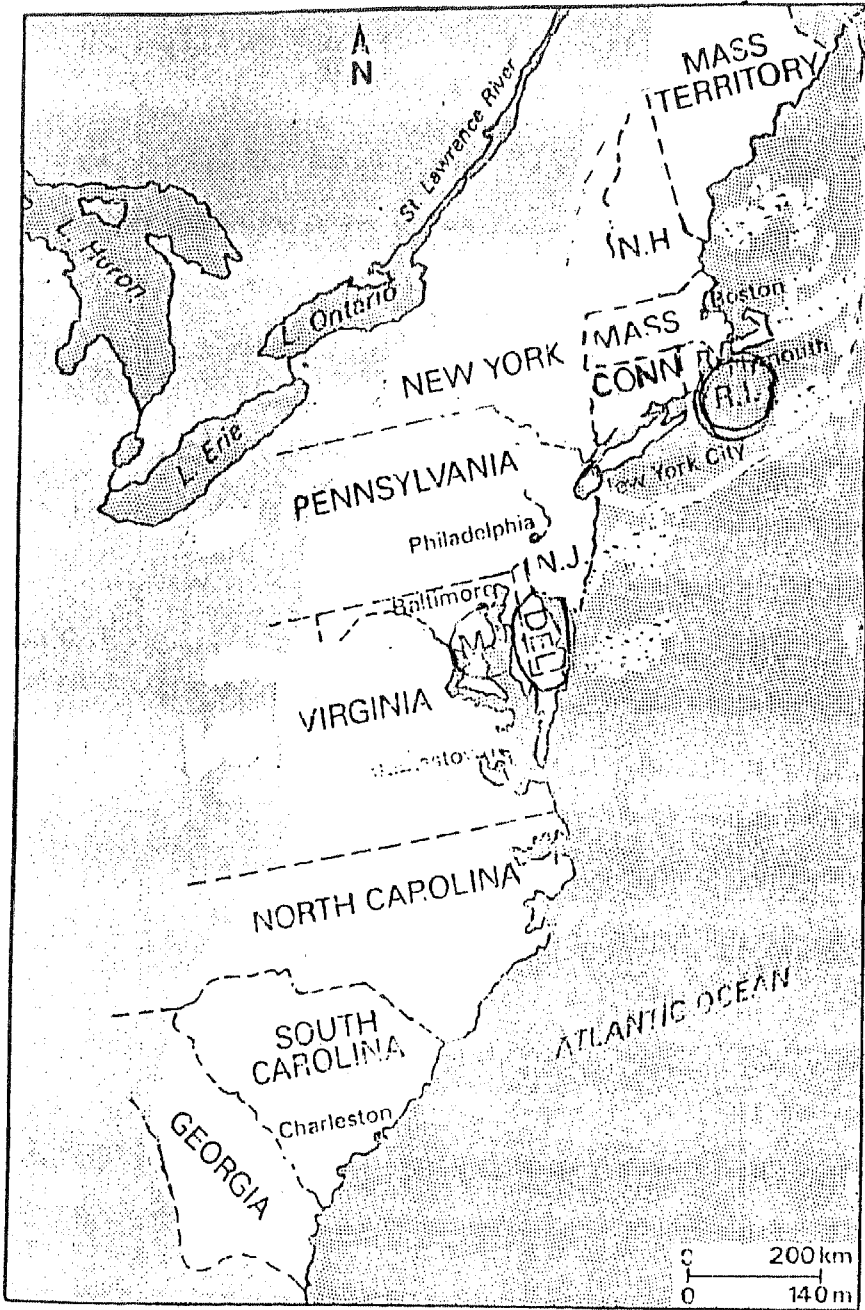
المهم أنه وبعد عام ١٦٨٠م لم تعد إنجلترا المصدر الرئيسى للمهاجرين، فقد وفد - ولأسباب متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية، أو هربا من الحرب وويلاتها - كثير من الألمان، وكثير من أيرلندا الشمالية بسبب الفقر، ثم من أسكتلندا وسويسرا، ومن فرنسا، حتى بلغ عدد السكان سنة ١٦٩٠م ربع مليون نسمة، ثم أخذ العدد يتضاعف مرة كل (٢٥ سنة) حتى زاد على (٢,٥ مليون) نسمة سنة ١٧٧٥م، وقد صهروا جميعا فى ثقافة هى مزيج من الصفات الإنجليزية والأوربية تكيفت وفق الأحوال فى تلك الأرض الجديدة.

وبعد... كيف كان يتم تكوين تلك المستعمرات، وخاصة أن نفقات الرحيل وإعداد المستعمرة لم تكن فى مقدور المهاجرين، والذين كانوا فى الأغلب فقراء ويسعون إلى التهرب، أو كانوا تحت ضغوط دينية لم تسمح لهم بتوفير تلك النفقات، والواقع أنه كان هناك عديد من الطرق:

أولا - تمثلت فى قيام بعض الشركات التى أسست خصيصا لذلك الغرض بتولى نفقات وعمليات النقل، ثم تأسيس المستعمرة، باعتبارها عملية استثمارية صرف لتلك الشركات، ومن ثم فقد ترتب على ذلك وبعد إنشاء المستعمرة تبعيتها كلية لتلك الشركات، وخالص ولائها للدولة الخارجة منها تلك الشركات، وقد أسست شركة «لندن» التى أسهمت فى إنشاء عدد من المستعمرات كانت تدار وفقا لنظم الشركة وتحت سيطرتها وفى ولاء كامل لمملكتها إنجلترا.

ثم كانت هناك شركة بليموث، كذلك شركة خليج مساتشوستس، والتى أسسها أثرياء البيوريتان وذلك فى سنة ١٦٢٩م، ثم حولوها بأعضائها كلية إلى مستعمرة بنفس الاسم، والتى أصبحت نواة لتكوين عديد من المستعمرات - كما سبق ذكره - ذات طابع دينى وذات حكم شعبى، وكانت نموذجا فى الحكم يحتذى

خريطة رقم (٢) المستعمرات الثلاث عشرة في سنة ١٧٥٠م



به، ربما صاغ شكل الحكم فى الولايات المتحدة كلها فيما بعد على أسس ديمقراطية.

ثانيا - مسئولية الملك أو الممتلكين فى إنشاء المستعمرات، وكانت هناك منحة الملك أو الممتلكين، وكان المالك واحد يتمى إلى طبقة النبلاء أو الطبقة الراقية فى إنجلترا، وهم إما أنهم كانوا يمنحون من الملك قطعة أرض كبيرة، أو أنهم كانوا يملكونها إيفاء لدينه تجاههم، وهؤلاء كانوا مسئولين عن إعداد تلك الأرض للاستيطان بأموالهم الخاصة، مثال ذلك ما تلقاه لورد «بلتيمور» فى «ماريلاند» كمنحة عمل على تأسيسها وإعدادها، و«وليم بن» فى بتسلفانيا، ثم المقربون للملك تلقوا «كارولينا» كمنحة، وقد منح هؤلاء بالذات سلطات حكم واسعة منحتهم حكما مطلقا لتلك المستعمرات (انظر خريطة رقم ١).

على ذلك وحتى سنة ١٧٥٠م توطدت دعائم المستعمرات الثلاث عشرة، محتوية حوالى ١,٥ مليون نسمة تشكلت فى أربع قطاعات محددة، وقد تشكل القطاع الأول من مستعمرات «نيو إنجلترا» والتي احتوت مستعمرات إقليم «خليج مساتشوستس»، و«رود أيلاند» *Rhode Island*، و«كونكتيكت»، و«نيوهافن»، وقد اندمجت الأخيرة فى «كونكتيكت»، ثم «نيوهامبشاير»، واستمرت نيو إنجلترا فى التوسع باضطراد حتى وصلت إلى المحيط الهادى.

كان سكان نيو إنجلترا كلهم من أصل إنجليزى صرف، وهم من تسموا «باليانكى» وقد اعتزوا بأصلهم إلى حد كبير، ولم يشذ عنهم سوى رود أيلاند لكثرة المتطرفين السياسيين ورجال الدين المنشقين بها، عن تطرفات مستعمرات مساتشوستس الدينية فيما يتعلق بالانتخاب والترشيح وغيره، وكانت أغلبية السكان تقريبا من البيوريتان.

أما القطاع الثانى، فقد احتوى المستعمرات الوسطى وهى: نيويورك، ونيوجيرسى، وبنسلفانيا، رديلاوير، وماريلاند. وقد كانوا أكثر تسامحا، فيما يتعلق بالتعصب الدينى، غير أنهم كانوا أقل رقيا من مستعمرات نيو إنجلترا، وقد

تكون السكان بها من الكويكرز الإنجليز، والألمان، والسود، والأسكتلنديين، والأيرلنديين، وكان سكان هذه المستعمرات شديدي العداء لمبدأ الرق واستخدام الرقيق.

أما القطاع الثالث، فقد احتوى المستعمرات الجنوبية، والتي احتوت مستعمرة فرجينيا وكارولينا الجنوبية والشمالية وجورجيا. وكانوا هؤلاء يؤمنون كلية بمبدأ استخدام الرقيق، فكان عدد العبيد في فرجينيا يمثل نصف عدد سكانها، أى حوالى (٢٢٥ ألف) من السود، أما في كارولينا الجنوبية فقد تجاوزت أعدادهم السكان البيض بمعدل (١:٢) وبسبب استخدامهم في المزارع الشاسعة هناك.

أما القطاع الرابع، فقد تكون من الشريط الساحلى أو ما عرف «بالريف الداخلى» أو «الحدود». وقد عاش هناك قوم خشنون بسطاء جسورون ذو مظهر أمريكى قح، وقد امتد هذا القطاع من مين شمالا إلى جورجيا جنوبا.

وعلى ذلك استقرت المستوطنات فى النهاية على ثلاث عشرة كانت هى التى شكلت الولايات المتحدة، وهى بعد تحول واندماج بعض المستوطنات؛ مساتشوستس، رود إيلاند، كونكتيكت، رديلاوير، نيوهامشير، نيوجيرسى، نيويورك، بنسلفانيا، ماريلاند، كارولينا الشمالية، وكارولينا الجنوبية، فرجينيا وجورجيا (انظر خريطة رقم ٢).

نظام الحكم:

وبعد . . لنا أن نتساءل، ومع طريقة تكوين المستعمرات سواء يدعم من أثرياء إنجلترا أم بواسطة الشركات، والتى كرس كلها الولاء للمملكة الإنجليزية من جانب تلك المستعمرات. . ما هو نظام الحكم الذى طُبّق هناك حينئذ.

أولا: فيما يتعلق بمنطقة خليج مساتشوستس ومستعمراتها، وباعتبارها موطنا للبيوريتان، أنشأت فيها حكومة دينية، وإن كان ظاهرا انفصال الدولة عن الكنيسة إلا أنهما فى حقيقة الأمر كانتا شيئا واحدا، فكانت جميع النظم خاضعة للدين،

وتمتع رجال الدين بالنفوذ والسلطان، فى نظام حكومى صمم لذلك، وأخذت مدن المستوطنة الأم بأهداب النظام الكنسى، ومع كل ذلك كان الحكم شعبيا، إذ ناقش الأهالى المسائل العامة، وساهموا فيما تطلبه الدولة من التزامات، عامة وخاصة، ثورية وغيرها. واستمر ذلك الوضع زهاء نصف قرن فى جمهورية بيوريتانية، لقد كان ذلك نموذجا يحتذى به، ربما سارت على نهجه باقى مستوطنات نيو إنجلند، فكان الحكم أهليا من أعضاء مستخين من أهلها، ومن ثم عندما حُوت إلى إقليم للتاج الإنجليزى سنة ١٦٩١م ظلت الهيئة التشريعية بها قوية، كان الملك يعين فيها الحاكم فقط. أما أعضاء المجلس النيابى فكان يختارهم الأهالى (المستوطنون).

ومع ذلك كانت قد ظهرت آراء من بعض مستوطنىها ورجال الدين بضرورة انفصال الكنيسة عن الدولة، ومنهم «روجر وليامز» وهو بروتستانتى من سالم فى منطقة الخليج، أخذ يدعو لفصل الكنيسة عن الدولة، وتكون عن ذلك بلدة «بروفيدنس» على يده كنواة فى بطاح «روديلاند» سنة ١٦٣٦م، بل إنه وفى نفس العام أيضا نزع الأب «توماس هوكر» بجزء كبير من أبرشيته من كمبريدج مباشرة إلى كونكتيكت، وقد نظمت أيضا هجرات من المستعمرة هربا من قيود الالتزامات الدينية، وشارك فيها المتحررون فكريا بيوريتان وغيرهم، وقد أدى ذلك إلى تكوين مستعمرات أخرى، حيث أُلغى فيها شرط الانتماء للكنيسة كمؤهل للتصويت أو الانتخاب، وخاصة فى رودايلاند وكونكتيكت، وأخذت تلك المستعمرات الفرعية فى الازدهار منذ سنة ١٦٥١م.

إذن فى حالة خاصة انفردت روديلاند وكونكتيكت بممارسة نوع من الاستقلال الذاتى، وكانت قد قطعت شوطا طويلا من التطور والازدهار، حتى أنه لما جاء عام ١٧٠٠م كانت هاتان المستوطنتين أول من وضعتا دستورا مكتوبا، هذا بعكس المستعمرات الممنوحة أو المملكة، والتى طبق فيها نظاما صارما دون مشاركات شعبية فى الأغلب.

كانت أولى ممارسات الحكم فى تلك المستعمرات المؤسسة بشركات أو بتملك أو منح، فى مستعمرة فرجينيا، والتي جاء أول مجلس تشريعى لها فى ٣٠ يوليو سنة ١٦١٩م مكونا من حاكم وستة من أعضاء الكنيسة واثنين من الأهالى كل واحد منهم يمثل (١٠ مزارع)، لكن مع إلغاء تفويض شركة لندن، قام ذلك المجلس التشريعى أو كما سُمى حينئذ «مجلس مندوبى المواطنين» بدور أكبر ومهام أوسع، وقوى موقف ذلك المجلس مع الوقت إلى حد أن وقف فى موقف مضاد للحاكم.

على العموم كان الإطار السياسى المعمول به للحكم واحدا فى جميع المستوطنات، فقد كان الملك أو المالك يُعين الحاكم وغالبا ما كان إنجليزيا، ويساعده أيضا مجلس يتم تعيينه، بينما كان الحاكم بريطانيا باستمرار، فإن أعضاء المجلس كانوا من المستوطنين فى الأغلب، ظهر ذلك جليا فى مستعمرات الوسط والجنوب فى نيويورك ونيو جيرسى وفرجينيا وكارولينا وجورجيا، ثم فى مستعمرات المالكين، فى ماريلاند وديلاوير وبنسلفانيا. . بالطبع كل هذا باستثناء مستعمرات البيوريتان والمستعمرتين المنشقتين عنهم: ردوايلاند وكونكتيكت.

كان للحاكم سلطة واسعة، فهو الذى يدعو المجلس التمثيلى للمستعمرة، ويتولى الإشراف على شئون الأمن وإدارة القوات المحلية، وكان يساعد الحاكم مجلس استشارى يضم (١٢ عضوا) معينون من قِبَل السلطة التى عينت الحاكم وهو الملك أو المالك، وسلطة هذا المجلس استشارية، وفى بعض الأحيان كان يقوم بدور السلطة القضائية العليا فى المستعمرة، وكان هذا المجلس مواليا للسلطة، أما السلطة التشريعية الأساسية، فكانت بيد المجلس التمثيلى الذى يجرى اختيار أعضائه بالانتخاب العام من قِبَل سكان المستعمرة، وكان للملك فى بريطانيا، وللحاكم أيضا، سلطة النقض لقرارات هذا المجلس، ولم يكن ذلك ينطبق خاصة على الشئون المالية، وخاصة ما يتعلق بحق فرض الضرائب، فقد كان للمجلس التمثيلى سلطات واسعة مالية، وقد أدى ذلك مع الوقت إلى التقليل من سلطات

الحاكم، كما مكنت المجلس مع الوقت من السيطرة على كافة الشؤون فى المستعمرة، ووسعت سلطاتهم، بل والقدرة على مناوأة السلطة الملكية فى إنجلترا ذاتها.

أما البرلمان الإنجليزى فكانت له السلطة العليا فى مجال التشريع فى المستعمرات، شأنها شأن باقى الممتلكات البريطانية، وذلك فيما عدا شؤون الضرائب فى تلك المستعمرات، ومع ذلك كانت قرارات ذلك البرلمان مُعاقبة عن التنفيذ إما لبعد المسافة بين جهتى التشريع والتنفيذ، (أو للنفوذ وعدم الانصياع الأمريكى) مع وضوح اختلاف المصالح بين الجانبين حكاما ومحكومين.

ورغم الولاء المعلن من جانب المستوطنات الأمريكية سياسيا للتاج البريطانى، فإنه وبمرور الوقت بدأت تظهر اتجاهات سياسية جديدة عند الأمريكين، وخاصة بعد تبلور الشعور لديهم بالفرقة بين الحكام والمحكومين من جانب الحكومة البريطانية، كما أن التاج مارس سلطاته هناك للحفاظ على استثمارات ومكاسب فئة من المقربين للملك الإنجليزى، وهو ما جعلهم يشعرون بأن الحكومة الإنجليزية لا تعاملهم من حيث الحقوق السياسية بنفس درجة معاملة الوافدين من المقربين، ولقد وسع من الفجوة بين الجانبين الإنجليزى والمستوطنين عدم الموافقة على تمثيلهم فى البرلمان الإنجليزى.

التخلص من الحكم الخارجى:

وبمرور الوقت كان لابد من أن يوضع حد لذلك الوضع السياسى، والذى كان معقدا، وخاصة مع أوجه الاختلاف السابق عرضها، وكان لابد من التخلص من تلك القوى الخارجية الحاكمة، رغم أن السياسة هناك لم تكن مقيدة بدرجة مماثلة لما كان يجرى فى باقى الممتلكات البريطانية، ومن ثم كانت الإرهاصة الأولى فى اتجاه الاستقلال عندما سمحت شركة «لندن» لمستعمرى فرجينيا بالحق فى التمثيل الحكومى، حيث وجهت الشركة سنة ١٦١٨م تعليمات بقرار إلى الحاكم

المعين «بأن من حق الأحرار من أهالى المزارع أن ينتخبوا ممثلين عنهم يشتركون مع الحاكم والمجلس المعين فى سن القوانين لصالح المستعمرة».

طبق ذلك التطور بشكل عام فى باقى المستعمرات، وكان دور المجالس المنتخبة محدودا فى بداية الأمر فى مسائل التشريع، لكن هذا الدور تضخم تدريجيا، حتى أصبح المستوطنون يمتلكون ناصية السلطة؛ ولقد تمسك المستوطنون بحقوقهم خاصة فى الإشراف المالى، والتشريع، وخاصة فيما يتعلق بحق فرض الضرائب، وباعتبارهم جمعية تشريعية ممولة للأنشطة التنفيذية الحكومية يمكنها إسهامها من ذلك الحق.

ويعد السماح لمستعمرة فرجينيا بحق تمثيل مواطنيها فى الحكومة منذ ١٦١٨م تلتها مارييلاند وبنسلفانيا ثم كارولينا الشمالية والجنوبية ونيوجيرسى، ومن بعد نيويورك وجورجيا فى ممارسة هذا الحق ومن قبل كل هؤلاء كانت نيو إنجلند، والتي - كما أوردنا - تمتعت ولسنوات عديدة بحكومة ذات استقلال ذاتى، علاوة على البيوريتان منهم، وقد كانوا يعيدون عن أى سلطان حكومى فأسسوا لأنفسهم نظاما سياسيا أسلوبا للحكم كانوا قد اشتقوه مما أجملوه ببساطة فى ميثاق ماى فلاور ولسنوات عديدة لم يتدخل أحد فى شئونهم.

وعلى مر السنين استولت المجالس التمثيلية على صلاحيات الحكام وعلى صلاحيات هيئاتهم الاستشارية المؤلفة من جماعة من أهل المستعمرات فى الأغلب عرفوا بتأييدهم للسلطة الملكية، وانفصل مركز إدارة المستعمرات بالتدريج من لندن إلى عواصم المقاطعات الأمريكية.

كانت للحكومة البريطانية ردود أفعال إزاء هذا الذى يحدث، فكانت قد أقامت دعوى على الشركة التى تحمل ترخيص الإنشاء متجاوزة شركة لندن لتقييمه ضد الشركة التى أقامت مستعمرات مساتشوستس باعتبار منشئها زعماء لتلك التطورات المضادة لبريطانيا، وباعتبارهم جمعية تشريعية شعبية ممولة لأنشطة

المستعمرة كلها، فألغى هذا الترخيص سنة ١٦٨٤م وبذلك أصبحت جميع مستعمرات نيو إنجلاند تحت إشراف الملك ووضعت السلطة التامة فى يد حاكم معين من قبله، خلافا لما كان يجرى فى تلك المنطقة، ولقد باعد ذلك الإجراء كثيرا بين مستوطنى ماساتشوستسى وبين بريطانيا (انظر خريطة رقم ٣).

ولقد بذلت بريطانيا محاولة لتعديل العلاقة بين المستعمرات وإنجلترا تعديلا جوهريا، إذ إنه وفى مستهل القرن الثامن عشر ركزت بريطانيا على أن يكون من أهم أهداف تلك الحركة، حالة مناسبة الظروف لذلك، هو طرد الفرنسيين نهائيا من أمريكا الشمالية، مع إجراء التعديلات الجهورية المطلوبة فى العلاقات لكل مستعمرات الساحل، والمستوطنات المتوقع إنشائها فى أراضى الغرب بعد ضمها.

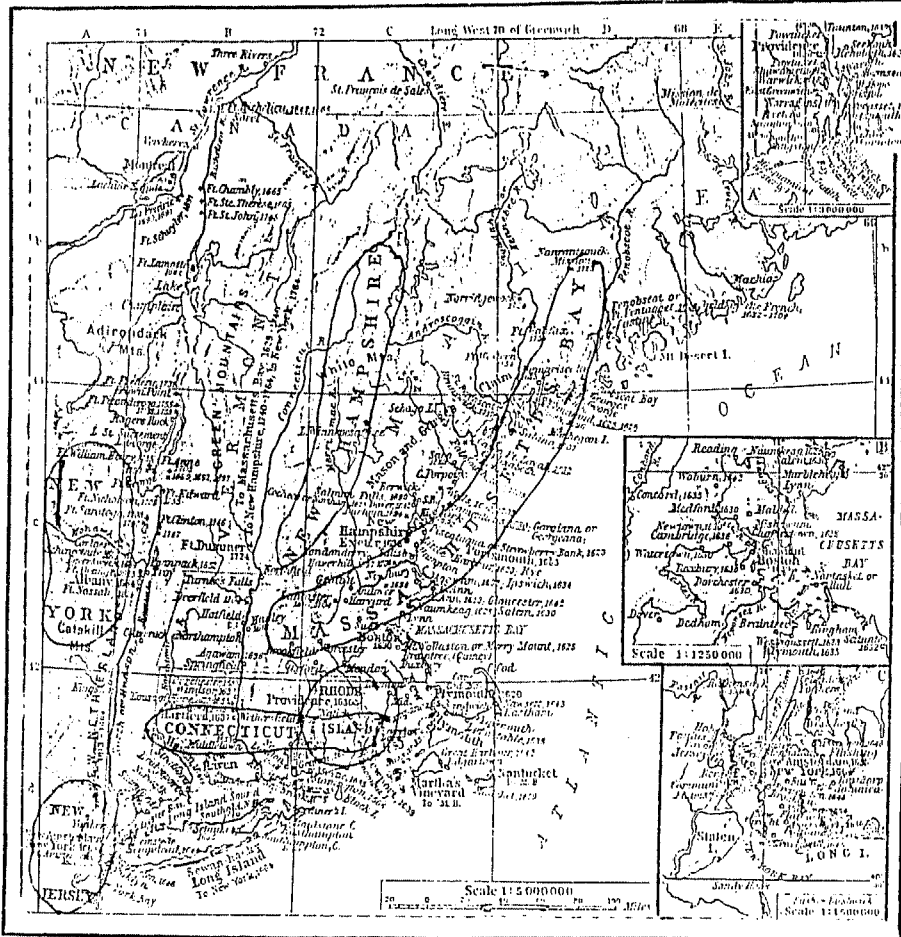
وكان ما شغل فكر صانعى القرار البريطانيين هو ازدياد عدد المستعمرات البريطانية وتطور مكانتها؛ وهو أمر دعى إلى ضرورة التوسع لإيجاد أراضى جديدة؛ وكان الفرنسيون خاصة قد شغلوا مساحة ضخمة بدون أن يتركوا الفرصة لإمكانية توسيع مستعمرات الساحل تجاهها، ومن هنا كان بحث مسألة المشكلة الاستعمارية أمرا ضروريا.

كان الفرنسيون قد استولوا على إمبراطورية ضخمة تمتد من كيبيك شمالا إلى نيو أورليانز فى الجنوب، وهكذا عملوا على حصر البريطانيين فى ذلك الشريط الساحلى الضيق وهو أمر اعتبره الإنجليز تعديا عليهم؛ ولذلك وبهذا الصدد كانت قد دارت حروب متقطعة من سنة ١٦١٣م إلى سنة ١٧٦٣م بهدف إحراز السيطرة الفرنسية أو الإنجليزية فى القارة الأمريكية؛ وانتهت فى ذلك العام الأخير إلى التخلص من الوجود الفرنسى فى أمريكا الشمالية وتفصيل ذلك:

أنه فى واقع الأمر كان الفرنسيون قد قاموا بالعديد من الاكتشافات استمرت من سنة ١٦٣٤م إلى سنة ١٧٥٠م. وبعد عديد من تلك الاكتشافات من كندا شمالا إلى خليج المكسيك جنوبا، وعبر وادى المسيسيبى العريض فى منطقة سميت بـ«لوزيانا» تيمنا باسم الملك لويس الرابع عشر راعى تلك البعثات، أعلن

خريطة رقم (٣)

توضح مستعمرات نيو إنجلاند ومن بينها ماساتشوستس سنوات ١٦٠٧م إلى ١٧٦٠م



يتضح من الخريطة أن مستعمرات نيو إنجلاند هي خليج ماساتشوستس ثم بليموث الجديدة ديني ونيو هامشير وكونيكتيك ورودايلاند، غير أنه وبين سنوات ١٦٨٦م إلى ١٦٨٩م تطورت لتشمل مستعمرة خليج ماساتشوستس ومنطقة خاضعة لها في ميني ثم نيو بليموث ونيو هامشير ورودايلاند وكونيكتيك ونيويورك ونيو جيرسي الشرقية والغربية.

الفرنسيون استيلاءهم على تلك الأراضي؛ غير أنه كان استيلاءً نظرياً لم تدعمه القوة أو التجهيزات، واستمر الفرنسيون طيلة النصف الأول من القرن الثامن عشر فى التعرف على الوادى الكبير وعلى روافد النهر حتى وصلوا إلى أولى مرتفعات جبال روكى فى الغرب.

ومن ثم وفى سنة ١٧٥٠م تقريباً كانت الممتلكات الفرنسية تشمل مساحة شاسعة من الشمال إلى الجنوب ضامة قسماً كبيراً من كندا ووادى الميسيسبى والقسم الغربى الأوسط من أراضى الولايات المتحدة حالياً؛ وهى أراضى شكلت كلها هلالاً ضخماً حول مستعمرات الساحل الإنجليزى الممتدة من كندا فى الشمال حتى فلوريدا جنوباً، والممتدة غرباً حتى جبال الأليكانى؛ كانت الممتلكات الفرنسية أكبر كثيراً من أراضى المستعمرات الإنجليزية (انظر خريطة رقم ٤).

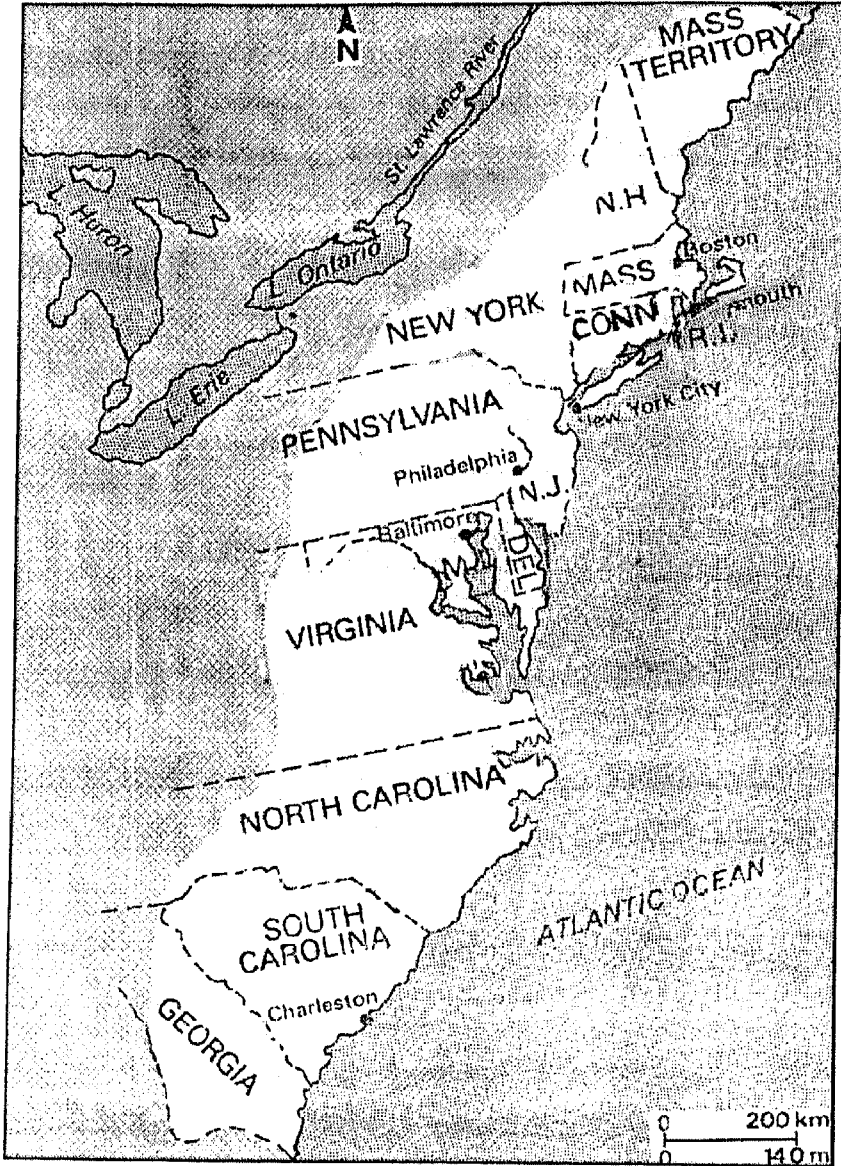
غير أن ذلك الوجود الفرنسى كان غير مستقر الأركان، فكان عدد المهاجرين الفرنسيين إلى تلك المناطق ضئيلاً قياساً إلى مساحتها، ورغم أن الفرنسيين حاولوا تعويض ذلك بالتحالف مع الهنود والتزواج مع كثير من قبائلهم، إلا أن ذلك لم يحل المشكلة؛ ومع تحرك الإنجليز لحسم مسألة أيلولة تلك الأراضي الشاسعة فى الشمال والجنوب وفى الغرب الأوسط؛ بات واضحاً أن الحرب بين الفريقين الإنجليزى والفرنسى قادمة، بل كان ممكناً التنبؤ بنتيجة ذلك الصراع.

والواقع أنه ومع الرغبة المحمومة للتاج البريطانى فى ضم تلك الممتلكات، كانت هناك أسباب أخرى قد بلورت أهمية توجيه ضربة للفرنسيين فى أية منطقة من العالم، انعكاساً لما كان يجرى من أحداث على المسرح الأوروبى؛ فها هو الخلاف قد دب بين فرنسا وإنجلترا مع تأييد لويس الرابع عشر لجيمس الثانى ملك إنجلترا بعد فراقه إثر تولى «وليام أوف أورانج» سنة ١٦٨٨؛ ومع اشتداد الصراع الفرنسى الإنجليزى فى أوروبا طوال القرن الثامن عشر كان الاقتراب من الصراع المسلح بين المستعمرات الفرنسية والإنجليزية فى الأرض الجديدة وشيكاً.

كما كان للصراع الدينى الدائر فى أوروبا بين البروتستانت والكاثوليك أثره أيضاً فى نقل حمى ذلك الصراع إلى أمريكا.

خريطة رقم (٤)

توضح اكتشافات المسيسيبي الفرنسية بين ١٦٧٣م إلى ١٦٨٢م



طريق بير ماركيت ولويس جوليت ١٦٧٣

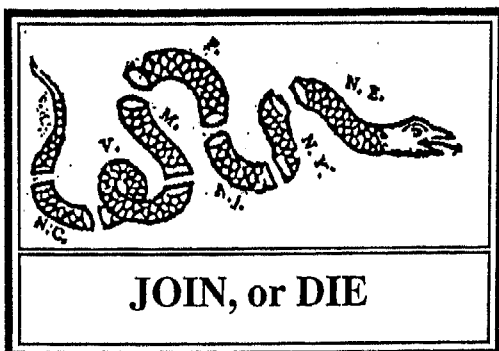
طريق روبرت كافلين دي لاسال ١٦٨٢

وأخيرا، وكما سبق القول كان للأهداف الاقتصادية دور أساسى فى حتمية ذلك الصراع فمسائل التجارة والملاحة والأراضى والزراعة، وموطن الفرار الأصلي فى سانت لورانس كمورد لتجارة رابحة، كلها كانت مسائل جذر الصراع حولها. حاول الفرنسيون الاستعداد لمواجهة فرنسية إنجليزية وشيكة، وذلك بإقامة الحصون والقلاع فى امتداد من كيبيك شمالا حتى مدينة أورليان على خليج المكسيك - والتي كانت قد وضعت نواة لتشكيلها فى مطلع القرن الثامن عشر؛ فى محاولة لتقييد التحركات الإنجليزية داخل ذلك الهلال، ومنع توسعهم نحو الغرب.

وكما سبق القول، فقد كانت نتيجة ذلك الصراع متوقعة، فقد اتضح أن عدد سكان المستعمرات الإنجليزية كان فى منتصف القرن السابع عشر حوالى (١,٥ مليون) فرد؛ أما عدد سكان كندا من الفرنسيين فكان تقريبا (٨٠.٠٠٠) فرد، ولم يهتم الفرنسيون فى كندا بالزراعة، وإنما ركزوا على التجارة مما قلل من الهجرات إلى تلك الأرض؛ وقلل من فرص استقرارهم بها، علاوة على أن موقف القوات العسكرية الفرنسية مع الاهتمام الموجه لمشاكل القارة الأوربية، كان قد أضعف من موقفها فى الأرض الجديدة، كما أن ضيق مساحة المستعمرات الإنجليزية كان فى صالح الإنجليز مما أدى إلى ترابطها وتقوية وضعهم الدفاعى فى مواجهة الفرنسيين.

وأخيرا، كان لهزيمة الفرنسيين فى حرب السنوات السبع ١٧٥٦م - ١٧٦٣م فى أوربا أثره البالغ على المعارك التى دارت فى الأرض الجديدة بداية من سنة ١٧٥٥م والتى هزموا فيها أيضا، مما جعلهم يبدئون مفاوضات الصلح فى باريس ١٧٦٣م، وقد فُرضت عليهم شروط المتصمر، إذ تنازلوا لإنجلترا عن كل أراضى كندا وعن الأراضى المملوكة لهم على الضفة الشرقية لنهر المسيسبى، أما أراضى لويزيانا الواقعة بين جبال روكى والنهر فقد تنازلوا عنها لاسبانيا والتي تنازلت فى مقابلها عن فلوريدا لإنجلترا، وبذلك تكون فرنسا قد خسرت كل أراضيهما فى شمال القارة الأمريكية.

وبذلك لم يعد هناك من منافس فى الأرض الجديدة لإنجلترا إلا أسبانيا؛
والتي لم يحسب لها الإنجليز كثير حساب خاص بعد غرق أسطولها العظيم
الآراماد؛ كما أن أسبانيا كانت قد ركزت اهتماماتها بتنظيم شئونها فى المكسيك.
وهكذا أصبح الطريق مفتوحا إلى الغرب الأمريكى وبلا حدود، وهى
مشكلة فى حد ذاتها كرس أعباءاً ثقيلة على صانعى القرار البريطانيين فى مواجهة
ذلك التوسع، بل إنها ربما كانت الشرارة الأساسية فى تحريك الأمريكين نحو ثورة
أدت إلى استقلال تلك المستوطنات، وخاصة بعدما تبين لهم من قدرات عسكرية
وإدارية وطنية برزت هنا أو هناك أثناء دعمهم للإنجليز فى مواجهة الفرنسيين.



تاريخ

الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الثالث

استقلال

الولايات المتحدة الأمريكية

التحرك نحو استقلال المستوطنات؛

بعد ذلك النصر على الفرنسيين ومع تحقيق الهدف الأول للتاج الإنجليزي، حاولت الحكومة البريطانية تسوية العلاقات بين التاج والمستعمرات تسوية جوهرية؛ ولقد تبلور ذلك الاتجاه بشكل واضح فى عهد «جورج الثالث» بداية من سنة ١٧٦٠م، والذي حاول تقوية السلطة المركزية فى بلاده؛ وبالتالي ربط سياسة الإمبراطورية كلها بالنظام فى إنجلترا، كان حكم جورج الثالث حكما دكتاتوريا فلم يأبه كثيرا لأراء البرلمان والحكومة، ولقد تجاوز ذلك الملك صلاحياته فى سياسه واضحة نحو المستعمرات، مقويا مركزه على حساب حريتها؛ وخاصة مع ما كشفتته حرب السنوات السبع من ضعف الرابطة بين إنجلترا ومستعمراتها من حيث عدم اهتمام الأمريكيين كثيرا بتلك الحرب الدائرة على أراضيهم؛ لا بموقف الإنجليز ولا بموقف الفرنسيين، حتى إنهم أحيانا استمروا فى تجارتهم مع الفرنسيين هناك.

هذا من جانب، ومن جانب آخر كان فى ضم تلك المساحة الشاسعة من الأراضي ضرورة لاتباع تلك السياسة المتشددة، وخاصة مع ضرورة حماية الحدود الغربية ضد كثير من الأخطار، منها هجمات الهنود؛ ثم ضرورة تحديد العلاقة بين سكان كندا الفرنسيين؛ وإحكام السيطرة على تحركاتهم باعتبارهم جانبا كان معاديا لوقت قريب، ثم إدارة شئونهم؛ وقد ألقى ذلك كله على الحكومة البريطانية عبء توفير موارد مالية لتحقيق تلك الأهداف؛ ثم إعداد قوات عسكرية لحفظ الأمن فى مواجهة تلك الأخطار؛ ومن ثم ومع متطلبات إحكام الإدارة والسيطرة؛ كان لابد من إشراك سكان المستوطنات فى توفير تلك الموارد عن طريق دفع الضرائب والتي لم يكن المتحصل منها فى الواقع ذا قيمة كبيرة قبل سنة ١٧٦٣م.

قوانين الضرائب؛

رغم أن صلح باريس سنة ١٧٦٣م كان ينبئ باستقرار الأحوال فى السهل الساحلى وشمال وجنوب الميسيبى وفى الغرب الأوسط، لكن أمور أخرى نبأت بأحوال مغايرة، فحالة التباعد التى كانت آخذة فى النمو بين سكان المستوطنات والوطن الأم إنجلترا، وكذلك قرارات جورج الثالث والتى وصفها بعض الباحثين بأنها ذات طابع استبدادى، من حيث تركيز السلطة والتى تطلبتها فى الواقع تطورات الأحداث فى العالم الجديد، ومن ضمنها ضرورة توفير الموارد للسيطرة على الوضع فى تلك الأراضى، كذلك للإسهام فى التزامات الإمبراطورية كلها، والتى أصبحت فى حالة اقتصادية سيئة وخاصة بعد حرب السنوات السبع؛ إنما كلها أمور كانت تدفع دفعا نحو تغيير طبيعة العلاقات بين المستوطنين وبين إنجلترا؛ وخاصة وكما اتضح لضرورة إسهام المواطنين الأمريكيين بدخولهم، ومن ثم فقد فرضت الضرائب تباعا:

أولا - قانون السكر ١٧٦٤م،

كان الهدف من ذلك القانون هو زيادة دخل الخزانة من الضرائب، وبموجبه فرضت ضرائب جمركية على البضائع الواردة من غير المناطق الإنجليزية، كما كان يقضى بعدم استيراد العسل الأسود إلا من المناطق الواقعة تحت السيطرة الإنجليزية ومن ثم فقد فرضت الضرائب على العسل والنبيد والحرير والبن وعديد من المنتجات الواردة من مناطق أخرى، ولقد حاولت السلطات المختصة إحكام تنفيذ القانون من حيث متابعة مقرراته بدقة ثم مكافحة أعمال التهريب؛ لم يكن فى هذا القانون ما يزعج الأمريكيين ماليا؛ غير أن ما أزعجهم أولا: فرض ضريبة من جانب التاج متعديا حقوق المجالس التشريعية للمستوطنات، والتى كان لها وحدها حق فرض الضرائب، وبذلك تم التعدى على حقوقهم الدستورية، وثانيا: لأنه كان واضحا أن القانون قد فُرض لزيادة الدخل دون تنظيم التجارة بين المستعمرات وغيرها، وكما جاء فى ديباجة القانون «لتنظيم دخل المملكة»؛ وذلك وفقا لقانون

الدخل الملحق فى سنة ١٧٦٤م؛ وكان لهذا القانون وتلك الديباجة أثرها الفعال لتأليب المستوطنين ضد الحكومة الإنجليزية.

ثانيا - قانون العملة «١٧٦٤م»:

وقد سلب هذا القانون الصفة القانونية المحققة للأوراق المالية المتداولة فى المستعمرات، من حيث قانونيتها لسداد الديون، وهو أمر أثار ضغينة كبيرة لدى جماعات المدينين فى كافة المستوطنات البريطانية.

ثالثا - قانون التمرد «١٧٦٤م»:

وهو قانون كان ساريا، وكان يتجدد كل ستة شهور، وقد جدد سنة ١٧٦٤م وطبق على المستعمرات كلها، وكان ذلك القانون مقصورا فيما سبق على تقديم نجدة سريعة بقوات التمركز لجهة التمرد، وهو قانون أسهم بالفعل فى إذكاء الاضطراب.

رابعا - قانون مساكن المستعمرات «١٧٦٥م»:

وقد قرر هذا القانون مسئولية المستوطنات عن إعداد أماكن لإيواء القوات الملكية، والتي فُرض أن تكون مسئولة عن حماية الحدود الغربية ضد هجمات الهنود ولحفظ الأمن، وكان قد تقرر مركزة حوالى عشرة آلاف جندي هناك، وكان مقر قيادته فى نيويورك؛ وإضافة لذلك توفير وإمداد تلك القوات باحتياجاتها.

خامسا - قانون التمغة «١٧٦٥م»:

فرضت هذه الضريبة لموازنة الإنفاق على الدفاع الإنجليزي على المستعمرات، وقد عرفت هذه الضريبة بضريبة التمغة، وقد أصاب هذا القانون بالدرجة الأولى رجال الصحف والكتاب ورجال الأعمال، وقد فرضت تلك الضريبة على أساس لصق طابع يتراوح ثمنه بين ستة بنسات وستة جنيهاً على الصحف والبطاقات والكتيبات والرخص والإيجارات والوثائق القانونية، والمستندات التجارية وعقود البيع والرهن، وغيرها، ولقد أثار هؤلاء ضجة كبيرة مضادة لذلك القانون أثرت

فى الرأى العام، وكان هذا القانون هو آخر التدابير الإنجليزية فى تنفيذ نظام السيطرة من جانب البرلمان الإنجليزى، وبشكل عام أخذت ولاية فرجينيا زمام المبادرة فى معارضة هذه القوانين، إذ أعلن مجلس المواطنين أو «مجلس مندوبى المواطنين» فيها أنه ما من أحد يحق له أن يفرض الضرائب على أهل فرجينيا غير مجلسها التمثيلى، ثم تلتها مساتشوستس فى الحملة على تلك القوانين، ولم تلبث روح المعارضة أن انتشرت فى كل أنحاء البلاد وتشكلت حينئذ جماعة أطلقت على نفسها اسم «أبناء الحرية» وأخذت تدعو لمقاومة الضرائب الجديدة ولقد لقى ذلك القانون مقاومة منظمة وأعنف من كل المقاومات التى سبقتها، وقد انتشرت فى جميع المستوطنات.

نتج عن قوانين سنوات ١٧٦٤م إلى ١٧٦٥م أن عمت المظاهرات السلمية بوسطن وغيرها، وبدأت أحداث العنف تحت توجيه جماعة أبناء الحرية، وهبطت التعاملات التجارية بوضوح مع إنجلترا، من واقع اتفاقيات عدم الاستيراد من جانب المستوطنات، ولم توافق المجالس التشريعية للمستوطنات على الإطلاق على قانون التمغة، إلا حال صدوره عن تلك المجالس، وأبطلت المستوطنات العمل به من جانبها.

جاءت المعارضة القوية لقانون التمغة لسببين رئيسيين، الأول دستورى ومؤداه أن الأمريكيين يرون أنه لا يحق للبرلمان الإنجليزى أن يفرض عليهم ضرائب ما دام أنهم غير ممثلين فيه، وهو مبدأ برلمانى إنجليزى قديم ينص على أن الضرائب لا تفرض إلا بموافقة الشعب ممثلاً بنوابه، والسبب الثانى: كون تلك الضريبة لصالح الدفاع عن المستعمرات ومنها أحكام الرقابة على حركة الملاحة والتهريب، ومن ثم تقوية الرقابة المالية والجمركية، وهو أمر سيحقق المبدأ التجارى القاضى بجعل الاقتصاد الأمريكى متمماً للاقتصاد الإنجليزى، وفى هذا إضرار كبير بمصالح رجال الأعمال والتجارة، والذين كونوا ثروات بتجاهلهم لقوانين الملاحة الإنجليزية مسبقاً، وهو ما سيؤدى إلى ضربة لهم فى الصميم، المهم أنه ومع إصرار الأمريكيين بقوة على آرائهم تنازل الإنجليز عن موقفهم وألغى ذلك القانون، وقد أسهم فى ذلك ضغط رجال التجارة الإنجليز لتوقف مصالحهم تقريباً مع المستوطنات

وذلك سنة ١٧٦٦م، ومن جانبهم أبطل التجار الأمريكيون العمل باتفاقية عدم الاستيراد التي كانوا قد أقروها، واستكانت جماعة أبناء الحرية، غير أنه وتحسبا للظروف كان البرلمان الإنجليزى قد أقر قانونا بصلاحيته لفرض ضرائب على المستوطنات.

حقيقة خضعت الحكومة البريطانية لصلابة الموقف الأمريكى، غير أن هدفها الثابت فى المنطقة كان السيطرة على المستوطنات، وعلى الأقل اقتصاديا، ناهيك عن الجوانب السياسية، ومن ثم اتضح أن الأهداف الإنجليزية إنما هى دائمة فى طريق تحقيقها، ومن ثم كان الهدف الملح حيثذ هو الدفاع وإحكام السيطرة على المسافات الشاسعة المنضمة على الساحل الشرقى وعلى الساحل ذاته والحدود؛ كانت الموارد المالية هامة، وعلى ذلك استمر البحث عن ضرائب جديدة لتحقيق ذلك الهدف، ولإشراك مستوطني المستعمرات فى تلك المسئولية، ولتأكيد السيادة البريطانية هناك، ومن ثم فرضت ضرائب جديدة على الورق والشاى والزجاج والرصاص المستورد.

ولقد أصدر وزير المالية البريطانى تاونشند Townshend سلسلة من القرارات تقضى بفرض ضرائب على الورق والشاى والزجاج والرصاص المستورد إلى المستعمرات، على أن تستخدم حصيلة هذه الضرائب لدفع مرتبات الحكام والموظفين الإنجليز هناك.

ولم تلبث أن ارتفعت الصيحات فى جميع أنحاء البلاد ضد القوانين الجديدة وقام الزعيم الأمريكى «صمويل آدامز» بدعوة المستعمرات للعمل ضد القوانين الجديدة، ثم قامت حركة مقاطعة البضائع الإنجليزية، وكانت المعارضة لهذه القوانين عنيفة فى بوسطن وهى مركز تجارى مهم إذ هاجم السكان موظفى الجمارك حين تنفيذ القوانين الجديدة، مما جعل السلطات العسكرية تحرك قوات إلى المدينة.

وقد سبب وجود الجنود الإنجليز فى المدينة هياجا دائما انتهى بما يسمى «مذبحة بوسطن» التى وقعت فى ٥ مارس سنة ١٧٧٠م، والتى وقع فيها ثلاثة من القتلى الأمريكيين، إلا أن خصوم السياسة الإنجليزية استغلوا هذا الحادث بدرجة كبيرة فى كل أنحاء البلاد.

وأما تزايد معارضة الأمريكيين لهذه الضرائب وبفضل تدخل رجال الأعمال الإنجليز الذين تأثرت تجارتهم بالمقاطعة الأمريكية التي جعلت صادرات إنجلترا للمستعمرات تنخفض للنصف، تراجع برلمان لندن وألغى ضرائب (تاوونشند) ما عدا ضريبة واحدة هي ضريبة الشاي التي أصر الملك جورج الثالث على الاحتفاظ بها «ليبقى حق فرض الضرائب قائماً».

وقد ساد الهدوء عقب ذلك المستعمرات لمدة ثلاث سنوات، وأخذت العلاقات تتحسن تدريجياً مع إنجلترا، كما أفسح المجال أمام العناصر المعتدلة للعمل على إقرار السلام؛ ذلك أن المواطن العادي في هذا التاريخ لم يكن قد اتجه نحو فكرة الانفصال النهائي عن الإمبراطورية. كما أن فئة الممولين كانت ميالة للتفاهم مع البريطانيين وكبح جماح العناصر الثورية والمتطرفة على أن لا يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصالحها التجارية.

إلا أن فئة الوطنيين ظلت تناضل ضد بقاء ضريبة الشاي وتعمل على إلغائها، وبالتالي إلغاء مبدأ حق البرلمان الإنجليزي في فرض ضرائب على المستعمرات. وقد تجاوب الأمريكيون عامة مع الدعوة لمقاطعة الشاي الإنجليزي وأقبلوا على شراء الشاي المهرب من المستعمرات الهولندية رغم ارتفاع ثمنه، وذلك لإظهار إصرارهم على معارضة رغبة الملك في التدخل في شئون المستعمرات.

حفلة شاي بوسطن:

إن الهدنة في العلاقات بين الأمريكيين وحكومة لندن لم تلبث أن انتهت بسبب سوء تصرف لندن؛ ذلك أن شركة الهند الشرقية كانت سنة ١٧٧٣م تجتار أزمة مالية حادة فمنحتها الحكومة حق احتكار بيع الشاي في المستعمرات، ولما كان أكثر الشاي المستهلك في أمريكا مهرباً فقد عمدت إلى تخفيض أسعارها بشكل جعل التهريب غير مربح مما شل أعمال التجار المحليين وجعلهم يثرون ضد مبدأ الاحتكار الجديد وينضمون لفئة الناقمين الناشطة بقيادة آدمز. وقد بادرت جميع المستعمرات لمقاومة تدابير الشركة ورفض وكلائها تصريف بضائعها، كما أعيدت شحنات كثيرة من الشاي إلى المرافئ الإنجليزية.

وأمام إصرار حاكم بوسطن الإنجليزي على تفريغ كمية الشاي وصلت على متن ثلاثة سفن، بادرت فرقة من الوطنيين متكرين بزي الهنود تحت قيادة آدامز إلى دخول السفن وإلقاء حمولتها من الشاي فى البحر وكان ذلك ليل ١٦ ديسمبر سنة ١٧٧٣م. وتعرف هذه الحادثة فى التاريخ الأمريكى باسم «حفلة شاي بوسطن».

وقد أثار هذا العمل العنيف موجة عارمة من الاستياء البريطانى، حتى أن تلك الفئات المتحررة التى اعتادت أن تقف إلى جانب الأمريكين وتدافع عن قضيتهم من أمثال الزعيم «وليم بن» ساءها هذا التصرف الذى وصفته بالهمجية. وبالطبع فإنه لم يكن بإمكان الملك جورج الثالث وبرلمان لندن التساهل حيال هذا الحادث، باعتبار أن شركة الهند الشرقية أرسلت بضائعها إلى أمريكا تنفيذا لقانون أقره البرلمان وأى تراجع عنه يبدو أمام العالم بمثابة اعتراف بزوال سلطته من المستعمرات.

ولذا، فقد عمل الملك على جعل البرلمان يقرر خمسة قوانين تعرف باسم القوانين الجائرة للرد على تصرفات سكان بوسطن، ويقضى أول هذه القوانين بإغلاق مرفأ بوسطن حتى يدفع ثمن الشاي، كما أعطى حق تعيين مستشارى مستعمرة ماساتشوستس للملك بعد أن كانوا ينتخبون من قبل السكان، وأحد هذه القوانين يعطى الجيش الإنجليزي الم رابط فى المستعمرات حق مصادرة الفنادق والخانات والمنازل لإسكان جنوده.

قانون كويبك:

وفى هذه الفترة أى فى سنة ١٧٧٤م أصدر البرلمان البريطانى قانون «كويبك» الذى كان له أسوأ الوقع عند الأمريكين عامة؛ ذلك أنه جاء لتنظيم أوضاع الأراضي التى غنمتها إنجلترا من فرنسا، والواقعة بين المستعمرات الإنجليزية ونهر الميسيسى. لقد أظهرت بريطانيا منذ سنة ١٧٦٣م رغبتها فى تنظيم أمور هذه الأراضي بطريقة أكثر حزما وانضباطا مما أظهرته فى ذلك الوقت فى مستعمراتها الأمريكية.

كما فرضت رقابة قوية على التوسع في هذه المناطق وجعلت شراء هذه الأراضي والإقامة فيها يخضع لإجازة خاصة. وقد هدفت من هذا وضع هذه الأراضي تحت سلطان حكومة لندن المباشر، وذلك من جهة لكى لا تبقى سكانها من الهنود تحت رحمة الرواد الأمريكيين والمتاجرين بالأراضي، ومن جهة ثانية لكى تحول دون قيام سلسلة من المنازعات بين المستعمرات حول السيطرة عليها، إلا أن الإنجليز لم يوفقوا فى أن يفرضوا سلطانهم كما أرادوا ولم تمنع قوانينهم سكان المستعمرات عن امتلاك مساحات شاسعة فى الأراضي الداخلية.

لقد أعطى هذا القانون أيضا أراضي كندا الفرنسية حكومة خاصة لإدارة شئونها، وضمن لها احترام قانونها المدنى الفرنسى وكنيستها الكاثوليكية، كما أنه جعل حدودها تضم كل الأراضي الغربية الواقعة بين نهر أوهايو والبحيرات الكبرى مما أثار غضب الأمريكيين لدرجة كبيرة، إذ أنه أقام بوجههم سدا يحول دون توسعهم فى الغرب وأقام على حدودهم دولة فرنسية للكنيسة الكاثوليكية فيها مركز ممتاز. يضاف إلى ذلك أن هذا القانون قد قضى على آمال الكثيرين الذين كانوا يطمعون بالأراضي غربى جبال اللىطانى والتي كانت قد وصلتهم أخبار غناها وخصبها.

مؤتمر فلادلفيا:

هذه الإجراءات، وخاصة القوانين الجائرة، أعطت نتائج معاكسة لما كان يرجوه منها الإنجليز. فإن مستعمرة ماساشوستس لم تخضع، بل إن المستعمرات الأخرى هبت لمساعدتها وتأييدها كما اقترح نواب فرجينيا دعوة مندوبى المستعمرات للاجتماع فى ١٥ سبتمبر سنة ١٧٧٤م فى مدينة فيلادلفيا، ولما كانت قد تشكلت لجان دائمة لكل مستعمرة، منذ سنة ١٧٧٣م مهمتها القيام بالدعاية ضد القوانين الإنجليزية والدعوة للتعاون بين المستعمرات دفاعا من مصالحها السياسية والاقتصادية؛ فإن الشعب الأمريكى كان مهيا للتعاون مع ماساشوستس والدفاع عن قضيتها. وقد لبت جميع المستعمرات - ما عدا جورجيا - الدعوة، واجتمع ست وخمسون مندوبا يمثلون اثنتى عشرة مستعمرة.

وقد أقر المؤتمر منذ البداية مبدأ عدم الرضوخ للقوانين الجائرة، ثم وضعوا نص إعلان الحقوق والمظالم لشعب المستعمرات، كما وجهوا طلبا للملك لإلغاء الضرائب. وبانتظار تحقيق ذلك أقروا إعادة المقاطعة التجارية للبضائع البريطانية وتنظيم لجان في كل المدن لتنظيم عملية المقاطعة والإشراف على الجمارك.

وهكذا نرى أن الكونجرس الأول للشعب الأمريكي قد خرج بعد مداولات دامت سبعة أسابيع بمقررات على درجة كبيرة من الاعتدال، كما أنكروا أنهم يريدون الاستقلال أو يفكرون فيه. إلا أن الملك جورج الثالث لم يستطع أن يدرك التحولات التي كانت تطرأ تدريجيا على مفاهيم الأمريكيين ومصالحهم القومية والسياسية، كان تمسك ملك إنجلترا بموقف التعنت قد أدى إلى تصلب الفئات الوطنية في أمريكا وجعلها تتجه نحو العنف لتحقيق مطالبها.

وأمام إصرار الحكومة الإنجليزية على تنفيذ مقرراتها الجائرة أخذ سكان ماتشوستس يستعدون للمقاومة المسلحة، فأقامت معسكرا عند مدينة كونكورد، جمعوا فيه كميات من الأسلحة والبارود، كما أنهم أخذوا يعملون على تأليف ميليشيا للمستعمرة وتدريب أفرادها. ولما ترامت أخبار هذا المعسكر إلى جيدج Jage قائد الحامية البريطانية في بوسطن أرسل في ١٨ أبريل سنة ١٧٧٥ م قسما من حاميته لمصادرة الأسلحة واعتقال صمويل آدامز الذي بات أبرز الزعماء الوطنيين، إلا أن الحملة وقعت في كمين صغير نصبه لها رجال الميليشيا عند مدينة لكونغتون Lescington وفي عودتها أيضا من المعسكر إلى بوسطن تعرضت لهجمات من الفلاحين والميليشيا، كانت خسائر الإنجليز فيها ثلاثة أضعاف خسائر رجال المستعمرات. ولم يلبث الإنجليز أن وجدوا أنفسهم محاصرين بعد ذلك من قبل ١٦,٠٠٠ من رجال المستعمرات، وهكذا ظهر منذ البداية أن استجابة سكان المستعمرة لنداء الحرب كان قويا وعفويا وفعالا. ولم تلبث أخبار المعارك هذه أن انتشرت في جميع المستعمرات، حيث بادر الوطنيون إلى طرد الحكومات الملكية واستلموا إدارة الأمور للدفاع عن بلدانهم. ومع هذا وحتى ذلك التاريخ فإن فكرة الاستقلال لم تكن قد طرحت، وإمكانية الوصول إلى حل سلمي ظلت موفورة لو أراد ذلك ملك الإنجليز جورج الثالث.

مؤتمر فيلادلفيا الثاني:

وفى ١٠ مايو سنة ١٧٧٥م اجتمع الكونغرس الثانى فى مدينة فيلادلفيا فى جو من الحيرة والقلق، وكان أكثر أعضائه من تلك الفئة التى كانت لا تزال تؤمن بضرورة الإبقاء على العلاقات مع التاج البريطانى. وكان يرأس المؤتمر «جون هانكوك» وهو تاجر من بوسطن. وقد حضره أيضا «بنيامين فرانكلين» و«جفرسون». وقد وجد المؤتمر نفسه مسوقا تحت وطأة الأحداث نحو مواقف عنيفة، فبالرغم من أن أعضائه طالبوا الملك بإعادة السلم، إلا أنهم على كل حال اضطروا لتبنى الجيش المحارب حول بوسطن واعتبروه جيشا أمريكيا يخص كل المستعمرات لا واحدة منها. وقد عينوا لقيادته «جورج واشنطن» وهو شاب من فرجينيا لمع اسمه فى حرب السبع سنوات، كما عرف بالشجاعة والاتزان والكفاية الإدارية.

ورغم تكوين الجيش الوطنى واستمرار الحرب الفعلية فإن أكثرية الأمريكيين ظلت معادية لفكرة الانفصال عن التاج البريطانى. وكان المعتدلون يجدون تنكيرا لتصرفاتهم المتناقضة بأنهم كانوا فى حرب مع الحكومة البريطانية وليس الملك، إلا أنهم مع الوقت أخذوا يجدون صعوبة فى الاستمرار فى وضعهم المتناقض، وخاصة أن إنجلترا لم تحاول أن تصل إلى اتفاق معهم، كما أن الملك أصدر فى ٢٣ أغسطس سنة ١٧٧٥م تصريحاً أعلن فيه أن المستعمرات فى حالة عصيان. غير أن أبرز ما حدث خلال هذه الفترة هو أن الكونغرس كان يساق تدريجيا نحو القيام بوظائف الدولة، فأصدر أوراقا مالية ومنح المستعمرات سلطة تكوين حكومات محلية.

كما أن قوات المستعمرات أخذت تنشط فى عدة أماكن من البلاد وخاضت معركة «بانكرهيل»، وهو موقع يشرف على مدينة بوسطن. ومع أن الأمريكيين خسروا هذه المعركة، إلا أنهم أنزلوا بالقوات الإنجليزية خسائر فادحة مما رفع معنويات القوى الوطنية لدرجة كبيرة. وبعد ذلك استكان الوطنيون للهدوء والسكينة ليعطوا جورج واشنطن الفرصة الكافية لإعادة تنظيم قواته، ولم يأت ربيع

سنة ١٧٧٦م حتى كانت قوات واشنطن تهدد مدينة بوسطن وتطرد قوات الاحتلال منها.

إعلان الاستقلال:

عندما بدأ الأمريكيون الحرب مارسوها كإنجليز يعملون للدفاع عن حقوق تقليدية لهم تحاول حكومة لندن سلبهم إياها. بل إنه فيما تسلم جورج واشنطن قيادة الجيوش الأمريكية كانت فكرة الاستقلال تبدو له «سريعة» كما كان يقول إلا أن أحداثا كبيرة جرت في البلاد بعد سنة ١٧٧٥م أخذت تجعل زعماء البلاد يتجهون بها نحو الاستقلال بكثير من التردد والخوف؛ ذلك أن الفكرة الوطنية لم تكن قد شملت غير جزء من السكان وليس كل السكان الذين كانوا منقسمين حيال الموقف الواجب اتخاذه تجاه الإنجليز.

وبصورة عامة، نجد أن فئة الوطنيين كانت تضم على الأغلب أبناء الطبقات الدنيا والشفقة، بينما كانت فئة الموالين لبريطانيا تضم القسم الأكبر من المالكين والأثرياء. وكان هناك فئة ثالثة تضم حوالى ثلث السكان لم تأخذ موقفا محددا وإنما كانت تفضل الانتظار قبل أن تتحدد موقفها.

إن الفئة الوطنية والمؤيدة للانفصال عن إنجلترا كانت أقلية بين السكان، إلا أنها كانت تتميز بحيويتها ونشاطها، وبوجود نخبة من الزعماء المخلصين وذوى الأفكار الواضحة فى مقدمتها. وهذا ما ساعد فى أن تجر البلاد كلها إلى المصير الذى أراده هى: لقد عمل هؤلاء الزعماء بعد مؤتمر الكونغرس الثانى بكثير من الحذر والحيلة على تهئية رأى العام لتقبل فكرة الانفصال وجعل الناس يفكرون فى الاستقلال كمخرج وحيد لأزماتهم. وقد ساعد هؤلاء فى مهمتهم عوامل كثيرة أبرزها:

١ - فى يناير سنة ١٧٧٦م أصدر باين T. Paine وهو تاجر أمريكى عرف بتأييده لفكرة الاستقلال كتابا اسمه الإدراك Common Sense حاول أن يظهر فيه للأمريكيين أن بإمكانهم أن يحكموا أنفسهم إذا استقلوا بأفضل

مما تفعله حكومة لندن. وإن بإمكانهم إقامة حكومة متحررة من ظلم ملك أوربي، ومن استغلال بلد معين، كما أظهر لهم أنه من العبث أن تحكم جزيرة صغيرة قارة كبيرة تبعد عنها آلاف الأميال. وقد لقي هذا الكتاب رواجاً كبيراً، ويبيع منه حوالى مائة ألف نسخة، وكان له تأثير كبير فى إقناع بعض المتمردين فى السير فى طريق الاستقلال.

٢ - بما أن الحرب الأمريكية لم تكن تلقى تأييداً من الشعب الإنجليزى، فإن حكومة لندن أخذت تجد صعوبة كبيرة فى جمع المتطوعين لإرسالهم إلى المستعمرات. مما جعل الملك جورج الثالث يلجأ إلى جنود مرتزقة من الألمان فاستأجر من أمير مقاطعة هس Hesse حوالى عشرين ألف جندي أرسلهم لمحاربة الأمريكيين، وقد أساء هذا التصرف إلى سمعة الملك لدرجة كبيرة.

٣ - تصلبت حكومة لندن المتزايد تجاه المستعمرات؛ ذلك أن آخر ملتصق للسلام أرسله الكونجرس إلى ملك لندن مع رسول خاص لقي هناك تجاهلاً تاماً، بل إن الملك رفض مقابلة الرسول.

هذه الأحداث مع ما سبقتها من تصرف السلطات الإنجليزية أفقد أصدقاء الحكومة البريطانية وفئة المتمردين كل مبرر لتمسكهم بولائهم للعرش الإنجليزى وأوجد فى الأشهر الأولى من سنة ١٧٧٦م فى المستعمرات استعداداً نفسياً لتقبل فكرة الانفصال بل والقتال دفاعاً عنها.

وفى يوليو سنة ١٧٧٦م تقدم الزعيم لى Lee من فرجينيا إلى الكونجرس باقتراح يدعو المستعمرات لأن تكون دولا حرة مستقلة. وقد لقي هذا الاقتراح تأييداً عاماً فشكلت لجنة من خمسة رعماء تضم: فرانكلين، جفرسون وآدامز، مهمتها إعداد وثيقة الاستقلال، وفى ٢ يوليو أقرت الوثيقة التى أعدها جفرسون بعد إدخال تعديلات عديدة عليها من قبل الكونجرس، ثم أعلنت بشكلها النهائى فى ٤ يوليو موضحة للعالم ولادة أمة جديدة مستقلة.

وقد أبرزت هذه الوثيقة للعالم الأسباب التى دعت الأمريكيين للانفصال عن العرش الإنجليزى، وحددت الخطوط الرئيسية للمعتقدات السياسية عند الأمريكيين:

- إن البشر خلقوا متساويين وأنهم منحوا من قبل خالقهم حقوقا ثابتة من بينها حق الحياة والحرية والبحث عن السعادة.

العلاقات الفرنسية الأمريكية:

كانت فرنسا تراقب باهتمام تطور الأحداث في المستعمرات الأمريكية، إذ كان يسرها إلى حد كبير أن ترى عدوتها القديمة إنجلترا تواجه الحروب والمصاعب في العالم الجديد، كما أنها كانت تنتظر الفرصة الملائمة لتحاول أن تثار لهزيمتها في حرب السبع سنوات، وأن تتخلص من بعض شروط معاهدة باريس القاسية. ولذا فإن وزارة الخارجية الفرنسية كانت على اتصال سرى مستمر ببعض رجال الثورة الأمريكية مقدمة لهم النصح أحيانا، والمساعدة أحيانا أخرى، وكثيرا ما أرسلت لهم في غفلة عن أعين الأسطول البريطاني شحنات من الأسلحة والذخيرة، كما أنها استقبلت عددا من زعماء الكونجرس ورسله بصورة غير رسمية في باريس. هذا بالنسبة للدولة الفرنسية، وأما بالنسبة للفرنسيين فكان حماس الأحرار منهم لها عظيما إذ رأوا في انتصارها انتصاراً لمثلهم ومبادئهم في الحرية والعدالة والمساواة. ومنذ أن بدأت الاصطدامات في بوسطن أبحر كثير من المتطوعين الفرنسيين إلى العالم الجديد ليقدموا لثواره خدماتهم الحربية، وكان على رأس هؤلاء المركز لافاييت وهو ضابط شاب في الجيش الفرنسي، وقد التحق بجيش جورج واشنطن جنرال وخدم القضية الأمريكية بإخلاص وتفان دون أجر مما جعله يتبوأ مكانة كبيرة عند الأمريكيين. وقد وفد على البلاد الأمريكية الأحرار من بلدان أوروبية أخرى نذكر منهم الجنرال الألماني الأصل J. De. Kalb، والجنرال الروسي البارون فون شتوبن Von Steuben، والنبيل البولوني يولاسكى وكوشيوزكو Kosciuzko & Pulaski. وكانت لهؤلاء خبرات كبيرة في الشؤون العسكرية أفاد منها الأمريكيون كثيرا.

إلا أن المساعدة الفرنسية في سنة ١٧٧٧م بقيت محدودة وغير علنية، ذلك أن حكومة باريس لم تشأ أن تتخذ موقف العداء الصريح من إنجلترا قبل التأكد من استمرار الأمريكيين في ثورتهم، ومن قدرتهم على الصمود، غير أنها بعد انتصار الأمريكيين في معركة ساراتوغا سنة ١٧٧٧م، وصمودهم القوى أمام القوات

البريطانية المتفوقة في العدد والكفاية اتخذت موقف التأييد الصريح للثورة واستقبل «بنيامين فرانكلين» عضو الكونغرس الأمريكى بصورة رسمية فى البلاط الفرنسى.. وفى سنة ١٧٧٨م اعترفت فرنسا رسميا باستقلال الولايات المتحدة وعقدت معها تحالفا تعهدت فيه الدولتان بمتابعة الحرب حتى تصير الدولة الأخرى مستعدة لتوقيع الصلح، وهكذا دخلت فرنسا الحرب بصورة علنية ضد إنجلترا، وبدأت الإمدادات الفرنسية تصل بصورة متتابعة للأمريكيين، كما أن الحكومة الفرنسية أمدت الكونغرس بقرض مالى كبير تبعته قروض أخرى، وأبحر الأسطول الفرنسى إلى الولايات المتحدة حاملا معه ستة آلاف جندى بقيادة المركزى روشامبو - Rochambeau، ثم إن الفرنسيين أعطوا بعض المغامرين الأمريكيين سفنا قاموا فيها بأعمال جريئة فى القنال الإنجليزي عرقلت مواصلات الإمبراطورية، ثم أعلن حينئذ الأسبان والهولنديون تأييدهم لقضية الثوار وأمدوهم بمساعدات هامة.

الحرب الإنجليزية الأمريكية:

فى بداية الحرب كانت تبدو كفة الإنجليزي هى الراجحة؛ ذلك أن أسطولهم القوى فرض حصارا قويا على شواطئ المستعمرات فشل اقتصادها وجعل الاتصال فيما بينها وبين أوروبا صعبا للغاية؛ ثم إن قواتهم كانت أكثر عددا وخبرة وكفاية، تضاف إلى ذلك أنها كانت تعتمد على الموارد الاقتصادية لدولة كبرى ولم يكن يضعف موقف الجيش الإنجليزي إلا انقسام الرأى العام فى بريطانيا حول هذه الحرب.

أما الأمريكيون فقد انطلقوا منذ البداية من الناحية العسكرية من موقف ضعيف للغاية وذلك للأسباب التالية:

- ١ - أن فئة من الأمريكيين بقيت موالية لإنجلترا، فأمدتها بحوالى ثلاثين ألف جندى وتعاونت معها وقدمت لها المعلومات، كما أن الجنود كانوا على الأغلب وخاصة فى الشمال يوالون الإنجليز ويساعدونهم.
- ٢ - أن القوات الأمريكية كانت سيئة التنظيم وعديمة الخبرة وكان ينقص جنودها روح الارتباط العسكرى.

٣ - عجز الحكومة الأمريكية عن مواجهة نفقات الحرب باعتبار أنه لم يكن للكونجرس حق فرض الضرائب، مما اضطره لإصدار سندات مالية لم تلبث أن تدهورت قيمتها مما أدى إلى إفلاس مؤسسات وأفراد كثيرين.

٤ - عدم ثقة المستعمرات ببعضها البعض وعدم استعداد أى منها للتنازل ولو عن جزء من سيادتها للكونجرس ليتمكن من الانتصار فى الحرب.

إلا أن القوات الأمريكية كانت تعوض عن ذلك بقيادتهم الحكيمة المخلصة التى يتولاها جورج واشنطن، وباتساع رقعة أراضيها ووفرة إمكانياتها مما كان يعرقل عمل القوات النظامية الإنجليزية.

مُسِيرُ الْعَمَلِيَّاتِ:

عقب إعلان الاستقلال حاول واشنطن طرد الجنرال «هاو» وجنوده من بوسطن، إلا أنه فشل فى المعركة التى جرت بين الجيشين فى نيويورك؛ من أجل السيطرة على هذه المدينة، وقد هزم الأمريكيون بفضل تعاون الجيش الإنجليزي وجيش «هس» التى جرت الألمانى وما تلقاه الجيشان من مساعدات وإمدادات مما اضطر واشنطن للتراجع نحو الجنوب عبر نيو جيرسى حتى وصل بنسلفانيا، وأخذ يعمل على إعادة تنظيم قواته ثم عاد ليلة عيد ميلاد ١٧٧٦م وباغت الجنود الألمان المأجورين فى ترنتون وهزمهم ثم أتبع نصره هذا بانتصار آخر فى برنستون واسترجع ولاية نيو جيرسى، وفى عام ١٧٧٧م قام الجنرال الإنجليزي هاو بهجوم بحرى على العاصمة فيلادلفيا واحتلها طاردا منها جيوش واشنطن، إلا أنه بينما كان واشنطن يتلقى هذه الضربة ويعانى مع جنوده من برد الشتاء القارس كانت تجرى معركة ساراتوجا شمال نيويورك، حيث حاصر الإنجليز جيشا كاملا من ستة آلاف جندى استسلم مع قائده بورجن فى نفس السنة إثر حصار قام به عشرين ألفا من المزارعين الأمريكيين ومن جنود المستعمرات.

وتعتبر معركة «ساراتوجا» المعركة الفاصلة فى حرب الاستقلال الأمريكية، ذلك أن خسارة إنجلترا شجعت فرنسا وأسبانيا على دخول الحرب إلى جانب

أقسامها، كما أنها أعطتهم المبادرة فى السيطرة على المناطق الشمالية، وبعد هذه المعركة أخذت نتائج الحرب تتحول لصالح الوطنيين تدريجيا.

إن دخول فرنسا الحرب بأسطولها القوى زاد فى متاعب الإنجليز وعرقل عملية تموين الجنود الذين يقاتلون فى القارة الجديدة، كما أن امتداد أجل الحرب عرقل التجارة الإنجليزية رغم أن الإنجليز تابعوا حربهم بإصرار إلا أنهم اضطروا سنة ١٧٧٨م إلى إخلاء فلادلفيا العاصمة بسبب محاصرة الأسطول الفرنسى وتهديده للمدينة وتتابع الهزائم فى وادى أوهايو مما كرس سلطة الأمريكين فى القسم الشمالى إلا أنهم لكن تابعوا الحرب فى الجنوب واحتلوا مرفأ شارلستون فى سنة ١٧٧٨م واستولوا على مقاطعة كارولينا الجنوبية، وفى سنة ١٧٨١م أرغم الإنجليز على إخلاء كارولينا وهناك عند مدينة يورك تاون وعلى بعد أميال من جيمس تاون حدثت المعركة الأخيرة فى حرب الاستقلال الأمريكية.

إذ تعاونت القوات الفرنسية والأمريكية يدعمها أسطول فرنسى قوى على البحر لمحاصرة جيوش الجنرال الإنجليزي كورنو والبن، وأمام قوة الجيوش المحاصرة التى كان يقودها جورج واشنطن ولافايت قام الجنرال الإنجليزي بعملية جريئة للخلاص من الحصار لكنه فشل، وعند ذلك بادر إلى الاستسلام فى ١٩ أكتوبر سنة ١٧٨١م، وقد حقق ذلك الانتصار للأمريكين السيطرة على أكثر المناطق الجنوبية.

وبالرغم من أن الشعب البريطانى إن كان قد مل هذه الحرب الطويلة والمضنية، إلا أن الملك جورج الثالث أصر على متابعتها غير أن هزائم متتالية للإنجليز فى سنة ١٧٨٢م طردوا على أثرها من كل المرافئ الأمريكية ما عدا نيويورك أقنعت به ضرورة الجنوح إلى السلام، وفى سنة ١٧٨٢م استقال رئيس الوزراء البريطانى اللورد «نورث» مفسحا المجال أمام اللورد «روكنجهام» لبدأ مع الأمريكين مفاوضات السلام^(١).

(١) نيويورك كانت فى الأصل هى ولاية نيونذرلاند والتى أسسها الهولنديون.

معاهدة باريس سنة ١٧٨٣م:

فى سنة ١٧٨٢م بدأت سلسلة من المفاوضات السرية بين الأمريكين وحكومة لندن، وبالطبع لم يكن بدء مفاوضات رسمية، باعتبار أن شروط التحالف بين فرنسا وأمريكا الموقع سنة ١٧٧٨ تنص على ألا تعقد أى من الدولتين الصلح إلا متى أصبحت الأخرى مستعدة لذلك، وفى سنة ١٧٨٢م كان الفرنسيون لا يزالون يتابعون القتال فى محاولة لاستعادة جزء مما فقدوه عقب حرب السبع سنوات فى أمريكا.

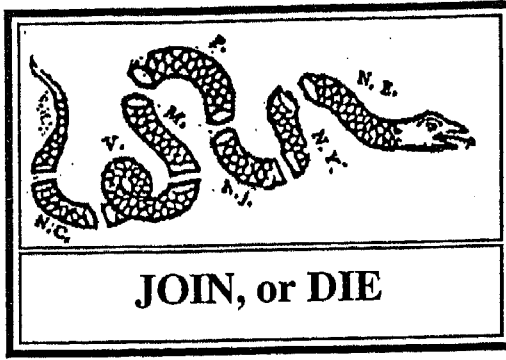
لقد أظهر الإنجليز أثناء المفاوضات مرونة وكياسة إذ وافقوا على إنشاء دولة أمريكية تمتد حدودها من البحيرات الكبرى إلى فلوريدا ومن المحيط الأطلسى إلى نهر المسيسيبى، كما وافقوا على منح الدولة الجديدة حق الصيد فى سواحل كندا والملاحة فى نهر المسيسيبى، وفى مقابل ذلك تعهد الأمريكيون بحماية الأمريكين الذين ظلوا حتى النهاية موالين للعرش البريطانى، إذ إن الكثيرين منهم أصابهم الأذى فى أرواحهم وأراضيههم ومؤسستهم.

وفى سنة ١٧٨٣م وبعد أن يأس الفرنسيون من تحقيق انتصار كبير على الإنجليز وبعد أن أدرك الأسبان استحالة استعادة جبل طارق، وافق جميع الفرقاء على عقد مؤتمر لجميع الأطراف المتنازعة فى مدينة باريس، وقد تبنى الجميع فى هذا المؤتمر الشروط التى توصل إليها الإنجليز والأمريكيون فى مفاوضاتهم الثنائية سنة ١٧٨٢م، كما أضيف إليها شرط جديد يعطى أسبانيا مستعمرة فلوريدا، وفى ٣ سبتمبر سنة ١٧٨٣م وقع الجميع على المعاهدة النهائية وبانتهاء حرب الاستقلال بات الأمريكيون أحرارا فى أن يقيموا مجتمعا جديدا وفق الأفكار السياسية التى آمنوا بها، وقد استهل هؤلاء أعمال البناء فى محاولة إعطاء دولتهم الجديدة دستورا.

- إن الحكومات تنشأ للمحافظة على هذه الحقوق وهى تستمد سلطاتها العادلة من موافقة المحكومين. فعندما تسيء الدولة استعمال سلطاتها يحق

للشعب أن يبدلها أو يلغيها أو يستبدل بها حكومة أخرى تقوم على الأسس التي تبدو له أكثر موافقة لتأمين سلامته وسعادته .

وبصورة عامة فإن وثيقة إعلان الاستقلال حملت في طياتها بذور الفكر الديمقراطي ، وأكدت المبدأ الذي طالما نادى به أحرار أوروبا ، وهو أن الدولة وجدت لخدمة الشعب ، وإنها إنما تستمد منه سلطاتها . وإن مبرر وجود السلطة يزول متى انحازت هي عن مهمتها الأساسية وهي العمل لخير محكوميهها ، ولعل أفكار لوك ، وروسو ، ومونتسكيو تبدو إلى حد كبير السند الأيديولوجي والفلسفي لكثير من مبادئ وثيقة إعلان الحقوق .



تاريخ

الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الرابع

الدستور الأمريكي

اتُخذ المؤتمر القارى الأول (الكونجرس) ١٧٧٤م ركيزة لتكوين حكومة فيدرالية سنة ١٧٨١؛ وكان هذا الكونجرس يضم مندوبى المستوطنات، كان لذلك المؤتمر قد عمل حتى سنة ١٧٨١م فى شكل هيئة عليا تتولى إدارة الحرب وتنسيق متطلباتها بين المستوطنات، لكن لم يكن لهذا المؤتمر صفة تمثيل الشعب الأمريكى، غير أنه مع إصرار بعض من بعيدى النظر من الوطنيين على استمرار هذا الشكل بعد الحرب وأثناء السلم؛ أتم هذا، رغم معارضة بعض المتشككين، فى تحويل ذلك الكونجرس المؤقت إلى مؤسسة دائمة لتحقيق تعاون مرجو بين الأمريكين، وذلك فى نظام مُشكل من حكومة مركزية ذات سلطات محدودة، ولها استقلالها مع استقلال كل ولاية بنظمها السيادية والحكومية، حيث كانت المستوطنات فى ذلك الحين تنظر إلى مسألة الاتحاد الكلى بكل حذر.

غير أن هذا الاقتراح لاقى فى البداية معارضة ولاية ماريلاند إلا حال الموافقة على اعتبار أراضى الغرب كلها ممتلكات عامة يقسمها الكونجرس إلى حكومات حرة مستقلة، وأمام هذا الإصرار قبلت جميع الدول التنازل عما لها من حقوق ومصالح فى الغرب وجعلت الأراضى الواقعة بين جبال الأبلاش ونهر المسيسيبى ممتلكات وطنية تشرف عليها الحكومة الكونفدرالية^(١).

(١) نظام الحكم الكونفدرالى (الاتحاد الاستقلال أو التعاهدى):

أولاً: معناه إن دولتين أو أكثر تدخل معا فى اتحاد بقصد توحيد الجهود السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية، تحقيقاً بقصد التعاون فيما بينها للمحافظة على استقلالها ول منع الحروب بينها ولتنسيق خطط الدفاع عن مصالحها المشتركة فى المجال الدولى ويتميز فى الغالب بإنشاء هيئة سياسية عليا فى شكل مؤتمر أو جمعية عمومية أو مجلس يشرف على تنفيذ الأهداف المشتركة (Congree - Droit - Conseil) بين الدول الأعضاء وهو يتكون من أعضاء لا تنتخبهم شعوب الدول، بل تختارهم الحكومات باعتبارهم ممثلين لها، يتلقون منها التعليمات ويأتمرون بأمرها، وهذا معناه أن المؤتمر ليس برلماناً ولا هيئة تشريعية كما أنه ليس دولة جديدة، ولا حكومة فوق حكومات الدول الأعضاء، وهو يصدر توصيات غير ملزمة=

وُضع نظام الحكم الجديد موضع التنفيذ منذ سنة ١٧٨١م مستندا على دستوره المعروف باسم «شروط الاتحاد التعاهدى» (Article of Confederation) ضاماً الولايات الأمريكية فيما سمي باسم «الدول الأمريكية المتحدة» وكان المؤتمر هو الهيئة التنفيذية العليا لهذا النظام؛ كان هذا الكونجرس يضم مندوبو الولايات الثلاثة عشر بنسبة ٢ على الأقل وسبعة على الأكثر لكل ولاية حسب مساحتها وعدد سكانها.

كانت صلاحيات ذلك الكونجرس تنحصر فى: حق إعلان الحرب والسلم، وعقد المحالفات، وإرسال واستقبال السفراء، ومعالجة الأمور الخارجية، والهندية، وإجراء القروض والصرف وتأليف الجيوش، وإنشاء وحدات الأسطول البحرى، وقبول مستعمرات جديدة فى الاتحاد. كانت المهمة الأساسية التى يتيحها ذلك

= للدول الأعضاء لا تنفذ إلا بموافقتها، وتحدد اختصاصاته معاهدة إنشاؤه ولا يتم التوسع فيها إلا باتفاق جديد بين كل الدول الأعضاء؛ وعلى ذلك ثبت باتفاق أن الاتحاد التعاهدى لا يكون دولة جديدة فوق الدول الأعضاء والمؤتمر المشترك ليس حكومة فوق حكومات الدول الأعضاء، لكن فريق من الشراح يذهب إلى الاعتراف للاتحاد التعاهدى بالشخصية الدولية بالرغم من عدم تمتعه بحق التمثيل السياسى المستقل؛ ولذلك بما أنه لا يؤثر على سياسة الدول الداخلية والخارجية ترتب عليه الآتى:

١ - الدول الأعضاء لها حق الدخول فى علاقات دولية سلمية أو حربية مع الدول الأخرى ومع الدول الأعضاء فى الاتحاد.

٢ - الحرب التى تقع بين الدول الأعضاء فى الاتحاد ليست حرباً أهلية ولكن حرب دولية بمعنى الكلمة.

٣ - لكل دولة من الأعضاء استقلالها الكامل فى اختيار نظامها الدستورى ولا تقيدها عضويتها فى الاتحاد بأى قيود فى هذا المجال.

وهناك مثال لذلك الاتحاد المركزى السويسرى القائم منذ سنة ١٨٤٨م أنشئ على أنقاض نظام تعاهدى جمع سلفاً مجموعة الولايات السويسرية، وكذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية التى يجمعها منذ سنة ١٧٨٧م نظام الاتحاد المركزى كانت قد ارتبطت وقبل ذلك وفى غضون حرب الاستقلال منذ سنة ١٧٧٦م بنوع من الاتحاد التعاهدى.

ثانياً - الاتحاد المركزى «الفيدرالى»: أقوى أنواع الاتحادات وآخر مراحل التطور فى اتجاه الاتحاد، وخطوة سابقة على الانتقال إلى شكل الدولة الموحدة، وفيه تفقد الدويلات الداخلة فى تكوينه استقلالها وسيادتها الخارجية فتفتى شخصياتها الدولية فى شخص دولى جديد هو دولة الاتحاد.

النظام هي الدفاع عن سلامة الولايات والعلاقات الخارجية فهو يتناول قضايا الدفاع والتمثيل الخارجى، ولم يكن له حق جباية الضرائب. كان ذلك الاتحاد يمارس سلطاته وفقا لما تقرره مجالس الولايات، كما أن الكونجرس لم يكن من صلاحياته إجبار الولايات على تنفيذ قرارات الاتحاد إلا أن تقبلها هي وتنفيذها.

لكن ذلك النظام الذى اتفق عليه مندوبى الولايات كان دون مستوى السيطرة على شئون تلك الولايات سياسيا واقتصاديا، لقد وصل الأمر إلى إمكانية نشوب حرب أهلية بينها المشاكل أساسها ترسيم الحدود ومشاكل التجارة والملاحة وغيرها كثير، مما لفت النظر بشدة إلى ضرورة التغيير.

وقبل أن نتحدث عن الخطوات الفعالة فى تعديل ذلك النظام الكونفدرالى لتوائم الدول الأمريكية المتحدة من نظمها مع متطلبات الوضع الجديد؛ وذلك فى ضرورة لوضع دستور جديد ونظام حكم مغاير؛ سنعرض للمشكلة الملحة التى فرضت نفسها على الكونجرس المعين وهى تطبيع الأراضى المنضمة من كويك حتى المسيسى الأعلى بطابع الولايات القديمة.

أولا، اتضح أنه كانت تجرى قبل وأثناء الثورة توسعات إلى جهة الغرب بعيدا عن الساحل الشرقى للقارة غرب جبال الأبلاش، وعلى طول الممرات والطرق المائية، كان روادها المستعمرون الجدد والمغامرون وبعض من مستوطنى الولايات القديمة، وقد شكلوا مستوطنات جديدة ذات حكومات خاصة بها، ولقد بدأ الكونجرس المعين فى حل تلك المسألة، والتى عرفت «بالمسألة الغربية» أو «مشكلة الإمبراطورية» والتى شملت منطقة الشمال الغربى أو المقاطعة الغربية، وقد بدا حينئذ للكونجرس أن الحل لهذه المشكلة سيأتى من خلال مواد دستور الاتحاد التعاهدى أو جامعة الولايات لسنة ١٧٨١م، غير أن الكونجرس بالفعل استطاع أن ينظمها رغم الصراع بين الولايات والمستعمرون الجدد على تلك الأراضى لاتساع مساحات الأرض الخصبة الخالية، ذلك أن تلك الولايات فى خطوة قومية واعتراقاً منها ببعد جديد وهو السيادة الوطنية تنازلت عن مطالبها فى تلك الأراضى للكونجرس، وكان رائداً فى ذلك ولاية نيويورك، وقد كان قانون الشمال الغربى

لسنة ١٧٨٧م هو المنظم لمسألة الاستيطان تلك والتي بموجبه أباحت حكومة الدول الأمريكية الاستيطان المنظم فى تلك المقاطعة.

نظمت المقاطعة الشمالية الغربية باعتبارها قسما لا يجوز أن يزيد عن خمس ولايات ولا يقل عن ثلاثة، وقد شجعت الحكومة السكان على إقامة حكم ذاتى على مراحل منتظمة - حكم ذاتى محدود وذلك وفقا لما نص عليه دستور جامعة الولايات وقانون الشمال الغربى - وقد نظم قانون الشمال الغربى تلك المسائل للمنطقة الواقعة شمال نهر أوهايو، «بحيث إنه تنمى تلك الخطوات البنائة فى المنطقة لتشمل أقالما تحول حينما تصل إلى ستين ألفا، إلى ولايات، كل منطقة لا تقل عن ثلاث ولا تزيد عن خمس». وقد طبق ذلك النظام بداية فى تلك المنطقة واستمر التوسع بهذا الأسلوب فيما بعد، حتى وصل إلى المحيط الهادى، ليصل عدد الولايات فى النهاية إلى خمسون ولاية. ولقد حدد القانون ثلاث مراحل منتظمة للحكم، وكان للكونجرس أولا أن يقيم إقليما، وأن يعين له حاكما وقضاة لسن القوانين، وكان للكونجرس حق الفيتو أو نقض أحكام القضاة والحاكم، وإذا ما بلغ عدد سكان الإقليم خمسة آلاف من الذكور تكون له هيئة تشريعية من مجلسين أكبرهما يعين الأصغر، ويمكن أن يمثل منهما مندوبا فى الكونجرس دون أن يكون له صوت مؤثر. وعندما يبلغ تعداد الإقليم ستون ألفا من السكان يعتبر ولاية من الولايات يمكن انضمامها إلى الاتحاد لتكون على قدم المساواة مع باقى الولايات القديمة.

وقد كفلت المواد الستة الأولى من قانون الشمال الغربى:

أولا: أن يتم التعامل بين ولايات ذلك الإقليم بعد تكوينه والولايات القديمة بعدالة، حيث كفلت لها الحكومة الحقوق والحريات، وشجعت التعليم، نصت على أنه «لن يكون سمة رق أو سخرة فى الإقليم المذكور». وربما كان فى قانون الشمال الغربى من وجهة نظر واضعية أنه إنما حقق كيان حر جديد، هو امتداد للأمة الأمريكية، ولم يكن مشكلا كما هو الحال فى المستعمرات القديمة لصالح الدول الاستعمارية.

نجحت الحكومة الكونفدرالية فى حل مشكلة التوسع إلى الغرب فى منطقة الشمال الغربى لتتابع بعدها خطوات فى هذا الاتجاه، لكن بقيت المشاكل الأخرى تعلن عن نفسها بإصرار حتى مرحلة الكساد الذى كان دافعا هاما للرجبة فى التغيير (انظر خريطة رقم ٥).

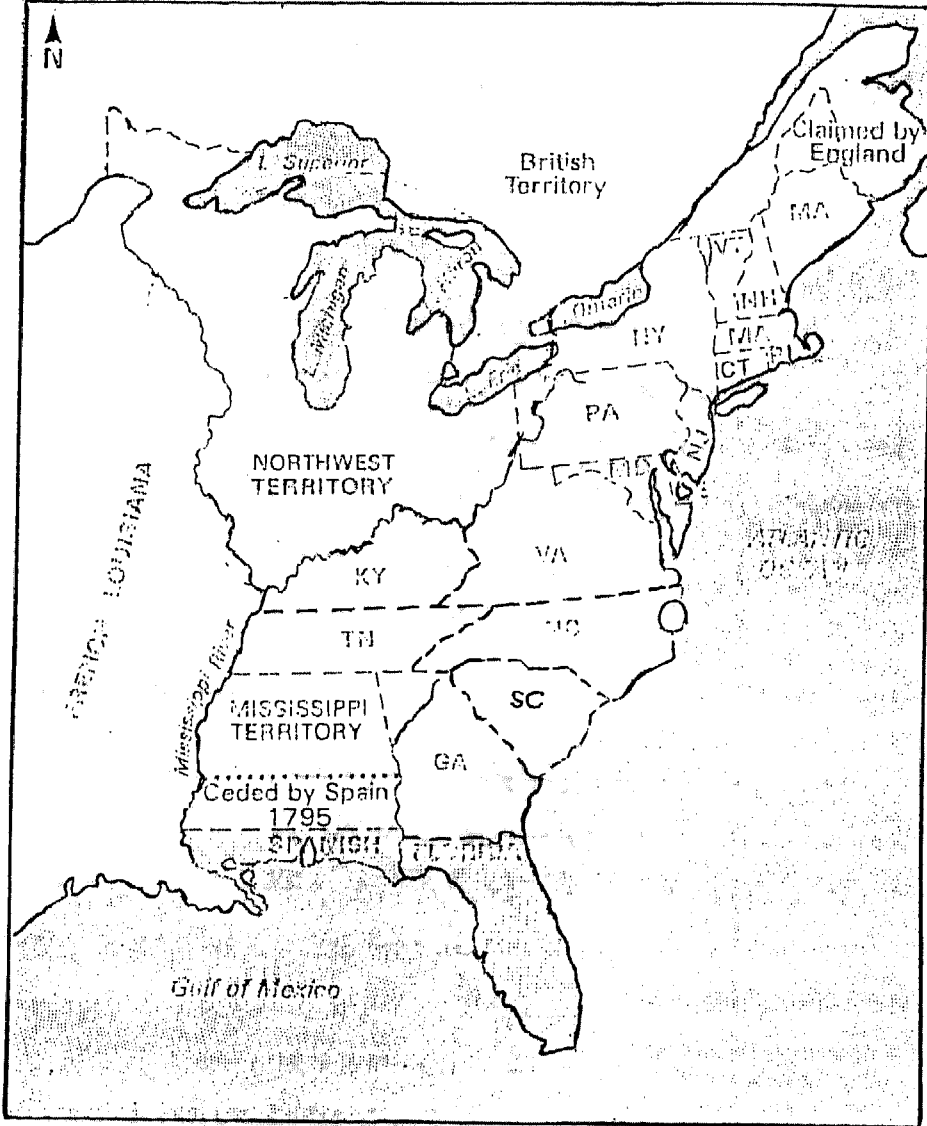
فتلك الحكومة الكونفدرالية وقد وفقت فى تلك الخطوة الوحيدة، فإنها لم تكن موفقة فى أمور أخرى عديدة، وذلك لواقع القيود الناشئة عن طبيعة تشكيلها، فلم يكن لديها قدرة السيطرة على الولايات أو إدارة شئونها، كما أن المشاكل الاقتصادية أصبحت مستفحلة، ولم يكن هناك صلاحيات لحلها، وقد اختتمت بكساد ١٧٧٥م - ١٧٧٦م، وأصبح واضحا أن هناك ضرورة، بداية، لضبط دستور الاتحاد ليواجه تلك المشاكل، ثم وذلك فى ظل حكومة جديدة قوية ذات صلاحيات مغايرة لما كانت عليه صلاحيات الاتحاد الكونفدرالى، وقد اتفق أن كانت تلك الضرورات متمشية مع آمال وطموحات المواطن الأمريكى، رغم توجسه من فكرة التغيير، ومن ثم جاءت الفرصة حينما عقد واحدا من الاجتماعات المتعلقة بأحد المشاكل الاقتصادية والتي كانت الشغل الشاغل للمواطن الأمريكى.

مؤتمر فلادلفيا سنة ١٧٨٧م:

وفى سنة ١٧٨٦م عقد فى مدينة أنابوليس مؤتمر اشتركت فيه خمس دول أمريكية للنظر فى نزاع على الملاحة فى نهر البوتوماك قام بين فرجينيا وماريلاند. ولم يعرض هذا النزاع بالطبع على الكونجرس؛ لأنه كان قد وصل إلى مرحلة من الضعف لم يعد معها قادرا على القيام بأى دور إيجابى فى حياة البلاد الأمريكية.

وفى الاجتماع الأول تمكن الزعيم ألكسندر هاملتون من تحويل المؤتمر عن هدفه الأساسى وطرح قضية البلاد كلها. لقد صرح المجتمعين بأن الموقف فى البلاد الأمريكية بات خطرا لدرجة أنه لا يمكن معالجته على يد مؤتمر صغير، واقنع المجتمعين بأن يطلبوا من جميع الدول تعيين ممثلين عنها «لوضع النصوص الضرورية التى تجعل دستور الحكومة الاتحادية مناسبا لحاجات هذا الاتحاد».

خريطة رقم (٥)
أراضي الشمال الغربي سنة ١٨٠٢م



وفى مايو سنة ١٧٨٧م التقى فى دار الحكومة فى فيلادلفيا خمسة وخمسون مندوبا يمثلون اثنى عشر ولاية - امتنعت عن الاشتراك رودأيلاند - وكان أكثر هؤلاء المندوبين من ذوى الخبرة فى الشئون العسكرية والقانونية ومن عملوا فى حكومات المستعمرات. وقد اختار الجميع جورج واشنطن، نظرا لنزاهته وسمعته الحسنة أثناء حرب الاستقلال رئيسا للمؤتمر.

ومنذ البداية تمكن زعماء أفذاذ من أمثال ماديسون، واشنطن، وهاملتون والحاكم موريس من السيطرة على الأكثرية رغم أن المؤتمر لم يخول تعديل مواد دستور جامعة الولايات، وتوجيه المؤتمر نحو تحقيق نظام حكومى جديد، ولذا فقد أقروا إلغاء شروط الاتحاد الكونفدرالى وأخذوا يعملون لوضع دستور جديد للبلاد يناسب كل فئات المجتمع الأمريكى على اختلاف سلالاتهم، وجنسياتهم الأصلية، ومصالحهم الاقتصادية، كان كل هم المؤتمرين التوفيق بين سلطة الرقابة المحلية وسلطة حكومة مركزية، فى نظام حكومى قوى.

إعداد الدستور:

فى أثناء جلسات عمل المؤتمر التى كانت سرية واجه المؤتمر صعوبات كثيرة فى التوفيق بين مصالح الولايات المختلفة المتضاربة، وخاصة فى التوفيق بين حرص بعض الولايات على استقلالها والرغبة العارمة فى تقوية السلطة المركزية الاتحادية، وقد عارض المؤتمر مشروعين للدستور أمريكى يختلفان اختلافا جذريا، وهما:

١ - مشروع فرجينيا: وقدمه ماديسون المعروف باب الدستور الجديد، ويمثل هذا المشروع مصالح الولايات الكبرى، ولقد اقترح ماديسون شكلا حقيقيا لحكومة وطنية، يتولى السلطة التشريعية فيها مجلسان: المجلس الأعلى وتمثل فيه الولايات وبما يتناسب مع حجمها وثروتها، وينتخب الشعب الأمريكى المجلس الآخر، ويهدف مشروع فرجينيا فى الأساس إلى الإقلال من سلطة الولايات وجعل المواطنين يمثلون فى الكونجرس، ويحكمون من قبله أيضا وفى هذا تجاوز لسلطات الولايات.

٢ - مشروع نيو جيرسى: وكان أكثر حذرا؛ لأنه كان يمثل مصالح الولايات الصغيرة المتخوفة من طغيان الولايات الكبيرة، وسيطرتها على الكونجرس فيما إذا أقر مشروع فرجينيا، لقد طالب مندوب نيو جيرسى بمجلس واحد تتساوى فيه الولايات فى التمثيل كما كان الوضع فى شروط الاتحاد، على أن يمنح الكونجرس السلطة لفرض الضرائب وتنظيم التجارة.

على الرغم من تعارض المشروعات وتباعدهما، فإن المجتمعين تمكنوا بعد اجتماعات طويلة وحلول وسطى وتنازلات إلى إيجاد أساس لاتفاق يقضى بأن يتألف الكونجرس الجديد من مجلسين، كما أرادت الولايات الكبرى، على أن تمثل فى المجلس الأول كل ولاية بعضوين مهما بلغ تعداد سكانها ومساحة أراضيها، أما فى المجلس الآخر فالشعب ينتخب نوابه مباشرة وترسل كل ولاية عدد من النواب يتناسب مع عدد سكانها.

وقد واجه المؤتمر عقبة أخرى، لم يكن من السهل التغلب عليها؛ ذلك أن مندوبى الولايات الجنوبية طالبوا بأن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد عدد النواب فى كل ولاية تحديد عدد نواب كل ولاية فى مجلس الممثلين بما فيها من العبيد الأرقاء، بالرغم من أن هذه الولايات لم تكن تعطيهم حق الاقتراع وذلك لزيادة ممثليها، وبعد نقاش طويل وتسويات عديدة اتفق المؤتمر على أن يحسبوا ثلاثة أحماس المواطنين العبيد ضمن عدد سكان الولاية وبذلك يزداد عدد ممثليها فى المجلس.

ثم جرى بحث قضية تحديد صلاحيات كل من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، وقد وافق المؤتمر على إعطاء السلطات الفدرالية الصلاحيات الكبرى العائدة للمصالح المشتركة بين الولايات الأعضاء، كالضرائب التى عينها والنظام والأمن العام فى الأراضى الأمريكية، والدفاع، والشئون الخارجية، والاقتصاد العام، والجمارك، والنقد، والتجارة الدولية.

فالسطات الحكومية الفدرالية إذن محددة فى المجالات المذكورة أعلاه، بينما بقيت سلطات الدول ضمن أراضيها عامة، بمعنى أن لها الحق والحرية فى ممارسة

كل الصلاحيات والشئون التي لا ينص الدستور على جعلها من حق الحكومة الفدرالية، وكل واحدة من الولايات الأمريكية حرة في اختيار حكوماتها ومجالسها وقوانينها، وهي لا تخضع بشكل من الأشكال لسلطات الحكومة المركزية ورقابتها.

وقد تم الاتفاق أيضا على جعل الدستور الأمريكي المقترح قابلا للتعديل ضمن شروط محددة. مادة (5) يمكن لثلثي أعضاء مجلس الكونغرس أو لثلثي ممثلي الولايات كلها مجتمعين على هيئة مؤتمر اقتراح التعديلات الخاصة بالدستور، وأن يصبح الاقتراح قانونًا بإحدى طريقتين: إما بمصادقة المجالس التشريعية لثلاثة أرباع الولايات، أو عن طريق مؤتمر يضم ممثلي ثلاثة أرباع الولايات، ويقترح الكونغرس طريقة منهما. وقد أدخل على الدستور بالفعل منذ وضعه موضع التنفيذ تعديلات عديدة اقتضتها ضرورات تطور الحياة الأمريكية.

وأخيرا، جرى الاتفاق على شكل الحكومة الفيدرالية، فأقر المؤتمر أن تكون ذات سلطات ثلاث منفصلة:

١ - السلطة التنفيذية،

وقد أقر الدستور الأمريكي جعل السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية الذي يمثل الدولة بأكملها، وهو المسئول أمام الشعب الأمريكي، وليس أمام البرلمان كما هي الحالة في الأنظمة الديمقراطية، إلا أنه يمكن محاكمته أمام الكونغرس إذا اقترف جرائم عظمى، ويجرى انتخاب الرئيس ونائبه بواسطة مندوبين ثانويين ينتخبهم الشعب مباشرة، فكل ولاية يحق لها أن تنتخب عدد من المندوبين يتساوى مع عدد ممثليها في مجلس الكونغرس، على أن يقوم هؤلاء بانتخاب الرئيس ونائبه ونرسل كل ولاية نتيجة الانتخابات بها إلى رئيس الكونغرس الذي هو في نفس الوقت نائب رئيس الولايات المتحدة، وهو الذي يتولى جمع الأصوات، والمرشح الذي ينال أكبر عدد من أصوات المرشحين الثانويين يكون هو الفائز، لكن الحد الأدنى للفوز يكون أكثر من نصف عدد المندوبين الثانويين الفائزين.

ومدة ولاية الرئيس ونائبه أربع سنوات يمكن تجديدها، وفي حالة وفاة الرئيس أو انقطاعه لسبب ما عن ممارسة سلطاته يحل نائبه مكانه حكما ويكمل مدته، وإذا توفى نائب الرئيس أو استقال حل مكانه رئيس مجلس الممثلين.

أما سلطات الرئيس فهي واسعة جدا، فهو الذى يمارس صلاحيات السيادة، وهو القائد الأعلى للجيش والبحرية، وهو الذى يعقد المعاهدات مع البلدان الأجنبية شرط أن يوافق عليها مجلس الشيوخ، وكذلك بعض السفراء وقضاة المحكمة العليا وكبار موظفى الاتحاد بموافقة المجلس المذكور، ويساعد الرئيس موظفون إداريون يعينهم هو بعد موافقة الكونجرس، ويكونون مسئولين تجاهه وحده ولا يحضرون جلسات الكونجرس؛ لأنهم غير مسئولين أمامه. ويسمى هؤلاء ناظر أو سكرتير، ومنهم وزير الشؤون الخارجية، وزير المالية ووزير الحرية والمدعى العام. ويشكل هؤلاء مجلسا يساعد الرئيس فى أعماله، دون أن تكون قراراته ملزمة للرئيس ويسمى هذا المجلس الـ Cabinet أو مجلس الوزراء.

أما نائب الرئيس فدوره محدد بموجب الدستور، فهو فقط يرأس مجلس الشيوخ ويحل محل الرئيس إذا توقف عن ممارسة سلطاته.

أما فى مجالات التشريع فبالرغم من أن الدستور يجعل وضع القوانين من حق الكونجرس وحده إلا أن العادة جرت أن يطلب الرئيس من الكونجرس صياغة قانون ما إذا وجد ضرورة لذلك، كما أن للرئيس الحق فى أن يعيد للكونجرس أى قانون يرسل إليه ليوقعه، فإذا أصر الكونجرس بأغلبية ثلثيه على القانون المعاد فعلى الرئيس قبوله. كما أن على الرئيس أن يكون أميناً على تنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية.

٢ - السلطة التشريعية:

إن السلطة التشريعية بموجب المادة الأولى من الدستور الأمريكى منوطة بمجلس الكونجرس الذى يتألف من مجلسين:

أ - مجلس النواب: ويتألف من نواب ينتخبهم جميع المواطنين الأمريكين الذين لهم حق الانتخاب بصورة مباشرة، وينسب نائب واحد لكل ثلاثين ألف مواطن، وبذا تتمثل كل ولاية بعدد من النواب يتناسب مع عدد سكانها. أما شروط الانتخاب فتحدها كل ولاية شرط أن تراعى فيها المبادئ الأساسية التى أقرها الدستور، وهى المساواة التامة بين

المواطنين، ويشترط فى المرشح أن يكون قد بلغ الخامسة والعشرين من العمر، وأن يكون أمريكيا منذ سبع سنوات على الأقل، ومدة هذا المجلس سنتان فقط.

ب- مجلس الشيوخ: إذا كان مجلس النواب يمثل عامة الشعب الأمريكى، فإن مجلس الشيوخ يمثل الصفة الاتحادية للدولة الأمريكية، فلكل ولاية أن تمثل فيه بمندوبين مهما كان عدد سكانها ومساحتها، وبذا فإن الولايات تتساوى فى التمثيل والتفوذ داخل هذا المجلس، فقد جاءت هذه المساواة من جهة للمحافظة على حقوق الولايات الكبرى على الكونجرس، ومن ناحية ثانية لتحول دون الاتجاه نحو حكومة موحدة؛ وكان الشيوخ حتى سنة ١٩١٣م ينتخبون من قبل مجالس الولايات، ولكن بعد التعديل الذى أدخل على الدستور الأمريكى فى السنة المذكورة صار الشيوخ ينتخبون من قبل الشعب مباشرة، والشروط الواجب توافرها فى الناخب لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ هى نفسها المطلوب توافرها لانتخاب أعضاء مجلس النواب، وافترض فى المرشح الدخول فى مجلس الشيوخ ألا يقل عمره عن ثلاثين سنة، وأن يكون أمريكيا منذ تسع سنوات على الأقل، ومدة ولاية الشيخ وهى ستة سنوات ويجرى انتخاب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ مرة كل سنتين، وقد قصد من ذلك المحافظة على الاستمرار فى سياسة المجلس وأعماله، ويرأس هذا المجلس نائب رئيس الولايات المتحدة.

وللكونجرس بصفته الهيئة التشريعية العليا فى الحكومة الاتحادية سلطة سن القوانين فى المجالات التى تتعلق بالنواحى الوطنية والسياسة الخارجية. ومن صلاحياته الهامة: فرض الضرائب وجبايتها، عقد القروض باسم الحكومة الاتحادية، تسديد الدين العام، صك العملة وحمايتها وحماية الأسهم، تحديد الموازين وتنظيم التجارة الخارجية، تأسيس مكاتب البريد، العمل على تقدم الفنون والعلوم، وإصدار قوانين الجنسية.

وللكونجرس صلاحيات واسعة فى شؤون الدفاع وإعلان الحرب وتشكيل الجيوش. وله أيضا حق قبول دولة جديدة فى الاتحاد.

٣ - السلطة القضائية:

وتمارس السلطة القضائية فى الحكومة الاتحادية بموجب الدستور الأمريكى المحكمة العليا والمحاکم الفيدرالية الأدنى التى يعينها الكونجرس، وتتألف المحكمة العليا من رئيس وثمانية قضاة آخرون يعينهم رئيس الولايات المتحدة بعد موافقة مجلس الشيوخ، ويتوخى الرئيس عادة فى اختياره لقضاة هذه المحكمة أن يمثل أعضاؤها جميع أقاليم البلاد ومذاهبها الدينية قدر الإمكان ويعين هؤلاء لمدى الحياة مقابل مرتبات ضخمة.

وتنظر هذه المحكمة فى النزاعات الناشئة بين الولايات الأمريكية، وفى الدعاوى المقامة على الحكومة الاتحادية من قِبَل الولايات أو الأفراد بصورة عامة تنظر جميع الدعاوى التى تطبق عليها القوانين الاتحادية.

وأهم صلاحيات المحكمة المذكورة هى التأكد من دستورية القوانين الصادرة عن الكونجرس أو مجالس الولايات.

وتأتى بعد المحكمة العليا المحاکم الفدرالية الموزعة فى جميع أنحاء البلاد للعمل على صيانة القوانين الاتحادية.

وبعد وعلى ذلك كانت العقبة الأساسية هى كيف تمارس الحكومة سلطاتها على الولايات، ورأى البعض باستخدام القوة، لكن كان هذا من شأنه ضرب وتقويض أركان الوحدة، غير أنه تقرر أن تفرض الحكومة سلطاتها على شعوب الولايات وليس على الولايات نفسها (الحكومات)، ومن ثم كان ما يلى حجر الزاوية فى الدستور.

مادة (١) فقرة (٨) «انظر ملحق رقم ١»

«للكونجرس سلطة سن القوانين الضرورية والملائمة لتنفيذ السلطات التى منحها هذا الدستور لحكومة الولايات المتحدة».

«وهذا الدستور وقوانين الولايات المتحدة التى تسن طبقاً له، وكل المعاهدات المبرمة، والتى ستبرم فى ظل تلك السلطة، ينص أن تكون القانون الأعلى للبلاد، وعلى القضاء فى كل ولاية أن يتقيدوا به بصرف النظر عما يخالف ذلك فى دستور أو قوانين أية ولاية أخرى.

وعلى هذا أصبحت قوانين الولايات المتحدة نافذة فى جميع محاكمها الوطنية عن طريق قضاتها وموظفيها، وحين كان على القضاة أن يتقيدوا بصرف النظر - وكما سبق القول - عما يخالفها فى دستور أو قوانين أية ولاية أخرى.

إقرار دستور سنة ١٧٨٩: (انظر ملحق (١))

فى ١٧ سبتمبر سنة ١٧٨٧م، أى بعد عمل شاق ومضنى طيلة صيف ذلك العام أمكن تذليل جميع العقبات، وتوصل المؤتمر إلى صيغة دستور جديد للبلاد الأمريكية يقيم حكومة فدرالية قوية دون أن يقضى على كيانات الدول واستقلالها. وفى اليوم السابع عشر من الشهر المذكور وقع جميع المندوبين وثيقة الدستور الجديد الذى يعود الفضل الأكبر فى وضع نصوصه إلى ماديسون الذى يعرف فى التاريخ الأمريكى بأبى الدستور. وبقي على هؤلاء المندوبين أن يعملوا على جعل ولاياتهم تقرر هذا الدستور فى أقرب فرصة ممكنة إذ لم يكن بالإمكان وضعه موضع التنفيذ إلا إذا أقرته تسع دول على الأقل.

وكان على كل ولاية أن تعقد مؤتمرا خاصا لإقرار الدستور الجديد بدلا من المجالس التشريعية التى كان أكثرها معادية لنصوصه، وكانت أولى الدول التى أقرته بنسلفانيا حيث تمكن أنصار الدستور أو الفدراليون، وهو الاسم الذى أطلق عليهم حينئذ من الاستحصال بسرعة كبيرة على قرار بالموافقة عليه. ثم تلتها ماساتشوستى حيث أقر بأغلبية ضئيلة. وأمام المعارضة المتزايدة لمواد هذا الدستور والانتقادات الكثيرة الموجهة إليه، وخاصة بأنه لا ينص على ضمان الحريات الأساسية للمواطن، فقد قام الزعماء الفدراليون من أمثال هاملتون وماديسون وواشنطن بحملة إعلامية واسعة لشرح أهداف الدستور وتبديد شكوك معارضيه أو الإشارة للفوائد الجمة التى يمكن أن يؤديها للبلاد. وقد أعطت هذه الحملة نتائج طيبة، إذ بلغ عدد الدول التى أقرته فى ٢٥ يونيو سنة ١٧٨٨م تسعة، وهو الرقم الضرورى لإقراره نهائيا. إلا أن دولتين كبيرتين هما فرجينيا ونيويورك لم تتوصلا لإقراره بسبب قوة معارضيه هناك. وأخيرا وبفضل تحالف كبار المزارعين فى شرق فرجينيا وسكان الحدود أمكن إقرار الدستور فى هذه الدول بأغلبية ضئيلة.

أما فى نيويورك فقد كان على ألكسندر هاملتون أن يبذل جهودا جبارة لإقناع الدولة المذكورة بالموافقة على الدستور الجديد ولم يوفق إلا بعد أن هددت مدينة نيويورك بالانفصال والانضمام للاتحاد منفردة. وأخيرا، وافقت ولاية نيويورك على الدستور الجديد وبذا بلغ عدد الدول المؤيدة له أحد عشر ولم تلبث ولاية كارولينا الشمالية إن انصاعت لرغبات الأكثرية.

أما ولاية رودأيلاند التى كانت منذ البداية معارضة للفكرة الاتحادية فلم تحضر مؤتمر فلادلفيا ولم تفكر فى دعوة مؤتمر لمواطنيها لبحث الدستور الجديد فإنها لم تلبث أن استسلمت لمشية الأكثرية بعد أن هددتها الدول الأخرى بأن تعاملها كدولة أجنبية واضعة التعريفات على بضائعها.

تعديلات الدستور:

والواقع أنه قد ثار جدل عنيف فهناك المتوجسون، قلة خائفين من تكوين حكومة مركزية قوية قد تثقل الشعب بمطالبها وتجره إلى حروب عديدة، ولقد تكون حيثذ حزبين وهما الاتحاديين، ومعاهدو الاتحاد، وقد رأى الأول بضرورة قيام حكومة قوية، هذا بعكس مناهضوا الاتحاد، وكان من نتيجة ذلك الجدل أن ظهرت «وثيقة الحقوق» وخاصة بعد ذلك الصمت الذى ثار بين مزارعي «مساتشوسيس»، ويتم ذلك أن أضيفت وثيقة الحقوق للدستور كتعديلات جرت عليه، كما أن الولايات كلها سعت حيثذ إلى أمداح حقوقها المكتنية من دساتيرها إلى الدستور الأعلى للبلاد.

ومن ثم فقد كونت وثيقة الحقوق ودساتير الولايات التعديلات العشرة الأولى للوثيقة الدستورية العامة الأصلية (انظر ملحق ١).

وهذا كفلة هذه التعديلات لهم - مع حقوقهم الدستورية الأخرى - الحرية الدينية وحرية الرأى، والصحافة، والاجتماعات، وحق المحاكمة أمام محلفين، وسرعة المحاكمة، وإلغاء أوامر القبض العامة.

وكان جراء الأخذ بقانون الحقوق أن أسرعت الولايات المترددة وأيدت

الدستور، فاعتمد آخر الأمر في ٢٥ يونيو سنة ١٧٨٨، ثم اتخذ كونجرس البلاد التدابير اللازمة لإجراء انتخابات الرئاسة الأولى، وأعلن أن الحكومة الجديدة ستبدأ عملها في ٤ مارس ١٧٨٩.

وتأتي بعد المحكمة العليا المحاكم الفيدرالية الموزعة في أنحاء البلاد للعمل على صيانة القوانين الاتحادية.

تكوين الحكومة وتنفيذ القانون:

فى يناير سنة ١٧٨٩م وبعد اختيار بالإجماع أقسم جورج واشنطن يمين الإخلاص والولاء للاضطلاع بأعباء رئاسة الولايات المتحدة؛ وحينئذ كانت الدولة قد بدأت تنمو حيثما؛ فسرعان ما أصبح الوادى الخصيب شمال نيويورك وبنسلفانيا وفرجينيا فى مساحات شاسعة عظيمة قد زرع قمحا، وبدأ رجال الاقتصاد فى التخطيط لتحسين الأوضاع الاقتصادية، ثم إيجاد الموارد، والبحث عن موارد جديدة وذلك لملافاة الآثار السيئة الناجمة عن الحرب، ثم الانطلاق بحركة أفضل نحو المستقبل.

ومع الزراعة تطورت صناعات وإن كانت بدائية، فقد وضعت ماساتشوستى ورودأيلاند أسس صناعات النسيج الهامة، وبدأت كونىكتية فى صناعة الساعات ومصنوعات الصفيح؛ بدأت نيويورك ونيو جيرسى وبنسلفانيا فى تطوير صناعة الزجاج والحديد، واتسعت صناعة الشحن البحرى، حتى لم يعد يفوق الولايات المتحدة فى الشحن البحرى إلا إنجلترا.

ومع ذلك فإنه فى ظاهرة واضحة بدأ معظم النشاط الأمريكى يتجه نحو الغرب، إذ يبدءون قانون الشمال الغربى قد بدأ يؤتى ثماره، فتدفق المهاجرين من أوروبا يجرى إما لشراء الأرض الخصبة نظير مبالغ زهيدة، أو للعمالة والذى كان الطلب عليها على أشده، كما بدأ السكان القدامى فى الهجرة أيضا؛ فسكان نيو إنجلند وبنسلفانيا بدأوا فى الرحيل إلى أوهايو، وبالإضافة إلى هؤلاء بدأ بعض من سكان فرجينيا وكارولينا الشمالية والجنوبية ينقلون أنشطتهم نحو كنتكى وتنسى،

واستمرت الهجرات عبر جبال اللجنى إلى الجانب الغربى، وعاما بعد عام ازدادت أهمية المدن الغربية، وبدأ المسيسبى يشهد حركة ملاحية نشطة.

تلك كانت حالة البلاد حين تولى جورج واشنطن رئاستها، ورغم الابتهاج الشامل لتوليها، فلم يكن ذلك ينفى أن هناك خلافا ما زال قائما حول الدستور وحول تقوية مركز الحكومة الفدرالية على حساب حكومة الولايات. كان طرفى الخلاف هم الاتحاديون ومناهضوا الاتحاد، وكان الفريق الأول يرى بتقوية السلطة المركزية، واستخدام مواد الدستور بأقصى حدود مرونته، وذلك فى النهاية للمحافظة على المصالح الرأسمالية، هذا بعكس الفريق الآخر وهم صغار الملاك والحرفيين وغيرهم، وكانوا يرون فى تقوية سلطة الولايات حفاظا على مكاسبهم وعدم ضياعها، ومع كل فإن الصراع بين الحزبين قد أفاد فى النهاية فى تقوية بناء الاتحاد من واقع ذلك الصراع بين حزب الحكومة القوى وحزب أنصار حقوق الولايات ونظام تقسيم الأراضى.

وكان لابد حينئذ من تحويل ما خطط نظريا إلى واقع تطبيقى، وأن تشكل حكومة بأجهزة قوية تبدأ فى ممارسة مهامها، مع قدرتها على صيانة القانون، وخاصة مع ذلك الصراع الحزبى الدائر والذى كان يمكن أن يذهب بالمطالب الدستورية الوليدة؛ خاصة وأنه لم يكن هناك تقاليد موروثة أو التزام أصيل يمكن أن يستند عليها فى ثباته وتحقيقه؛ كذلك كان لابد من الاضطلاع بالمهام الملحة حيثئذ وأهما عملية الإصلاح الاقتصادى، ومن ثم فقد بدأ فى تشكيل الحكومة، فأنشأ الكونجرس وزارة للخارجية وعين توماس جيفرسون وزيرا، كما أنشأ وزارة للمالية وعين لها «الكسندر هاملتون» وزيرا، كما أنشأت هيئة قضائية اتحادية مكونة محكمة عليا من قاضى كبير رئيسا لها، وعين «جون جاى» لهذا الغرض، ثم خمسة أعضاء، ثلاثة دوائر قضائية، إضافة إلى ثلاثة عشر محكمة فى الولايات كلها لضمان تنفيذ القوانين الفيدرالية ويبقى قضاة المحكمة العليا وغيرها شاغلين مناصبهم ما داموا حسن السلوك.

وفى الحكومة الأولى لواشنطن عين نائب للرئيس ووزير للخارجية، كما أنه وتحقيقا لرغبة واشنطن الخاصة بالآلا يصدر قرارا إلا بعد استشارة رجال يثق فى

حكمتهم كون حسيثذ مجلس الوزراء الأمريكى وكان يتألف من رؤساء جميع الدوائر التى أوجدها الكونجرس .

حاول واشنطن طوال فترة رئاسته المحافظة على التألف والارتفاع فوق مستوى الخصومات ، لكن وضع منذ البداية أن هناك خلافا واضحا بين الحزب الديمقراطى وعلى رأسهم ألكسندر هاملتون ، وبين الحزب الجمهورى وعلى رأسهم توماس جفرسون ، وكان واضحا أن الرجلين بعيدان كل البعد عن أن يلتقيا أو يتفقا .

ومع ذلك كانت المصلحة تحتم ضرورة عمل الرجلين جنبا إلى جنب فى حكومة واشنطن فكانوا مستشارين مقررين لواشنطن طوال فترة حكمه ، وكان على ألكسندر هاملتون العمل وكانت أهم المشاكل فى الحكومة الجديدة هى المشكلة المالية ، ومن ثم فقد تفرع لحلها بجرأة وكفاية . والمعروف أن الكونجرس وكذلك حكومات الولايات كانوا قد أصدروا أثناء حرب الاستقلال سندات كانت بمثابة دين على السلطة التى أصدرتها . وأمام عجز الحكومات المستمر عن دفع ديونها فإن قيمة هذه السندات قد تدهورت إلى حد كبير ، ثم عملت أيدى المضاربين على استغلال أصحابها ، وشرائها بأبخس الأثمان . ولم يجد هاملتون من علاج لهذا الوضع إلا بدفع ديون الكونجرس بكاملها . وأما هذه الانتقادات الشهيرة التى وجهت لعمل هاملتون فى هذا من جانب الجمهوريين واتهامه بأن عمله هذا أدى إلى عمله هذا أدى إثراء المضاربين الذين تجمعت عندهم أكثر السندات كان يجب بأن ما يهيمه بالدرجة الأولى هو صيانة سمعة الحكومة المركزية ، وإعادة ثقة الناس بأوضاعها المالية . ولم يكتف بذلك بل أصر على دفع ديون حكومات الولايات المتحدة رغم اعتراض بعض الولايات بأن ديونها أقل من ديون غيرها ، أو أنها غير مديونة ، وبالتالي فإنها لا تريد المساهمة بإيفاء ديون غيرها .

ولما كان يريد العمل على تقوية النهضة الصناعية والنشاط التجارى فقد وجد أنه لابد لتحقيق ذلك من إقامة المركز المالى للحكومة الفيدرالية على أسس سليمة وثابتة ، وهذا لا يكون إلا بإقامة «بنك للولايات المتحدة» يقوم بنفس الدور الذى يقوم به البنك المركزى فى بريطانيا . وقد تأسس هذا البنك بمساهمة من الدول

وبعض رجال الأعمال، وأمر أن توضع فيه وحده أموال الحكومة الفيدرالية، وأن يتولى إصدار عملة ورقية موحدة للبلاد. ولقى تأسيس هذا البنك معارضة شديدة للغاية من قبل الجمهوريين إذ لم يرد أى نص فى الدستور بشأن المصرف المذكور، إلا أن هاملتون أجاب على هذه الاعتراضات بأن سلطة إنشاء بنك سمح بها الدستور «ضمنيا» حين أعطى الحكومة المركزية حق فرض الضرائب واستدانة الأموال ودفع الديون، والبنك المركزى ضرورى لا غنى عنه للقيام بهذه الوظائف.

ومن أجل توفير المال اللازم للحكومة الفيدرالية لتقوم بواجباتها فى صيانة المال العام، وتنظيم علاقتها الخارجية، عمد هاملتون إلى فرض الضرائب على البضائع المستوردة. وهذا التصرف أدى إلى انقسام عميق بين المواطنين إنما على أسس جغرافية فالشمال الذى كان قد أقام صناعة ناشئة ربح بهذه الضرائب؛ لأنه رأى فيها حماية مفيدة لمصانعة تساعد على تطوير الإنتاج وازدهار الوضع الاقتصادى، أما الولايات الجنوبية فكانت لا تزال تعتمد فى اقتصادها على الزراعة فهى تصدر القطن والتبغ وتستورد من أوروبا السلع المصنوعة، ولذا فإن الضرائب المفروضة على البضائع المستوردة أدت إلى ارتفاع أثمانها وإلى عرقلة التجارة الخارجية فى الجنوب. وقد أوجدت هذه الضرائب سببا دائما للنزاع بين الشمال والجنوب استمر حتى انفجر أثناء الحرب الأهلية.

وكما ظهر انقسام الأمريكيين فى نظرتهم وطرق معالجتهم لمشاكلهم الداخلية، فقد ظهر هذا الانقسام أيضا فى مجال الشؤون الخارجية، ففي نفس السنة التى تسلم فيها جورج واشنطن الرئاسة اندلعت فى فرنسا الثورة الفرنسية، ولم تلبث أحداثها أن تطورت وأدت إلى الإطاحة بعرش آل بوربون وإعدام لويس السادس عشر وزوجته ماري أنطوانيت شقيقة إمبراطور النمسا، ولم تلبث فرنسا عقب إعدام ملكها أن أصبحت فى حرب مع كل من أسبانيا، إنجلترا، النمسا وبروسيا.

كانت فرنسا لا تزال حليفة للولايات المتحدة بموجب معاهدة سنة ١٧٧٨م، وهى بالتالى تنتظر العون والتأييد، وخاصة أن الفرنسيين كانوا قد قدموا لأمريكا عوناً كثيراً أثناء حرب الاستقلال وقد أظهر الأمريكيون على اختلاف فئاتهم فى

بادئ الأمر عطفًا على الثورة الفرنسية، إلا أن الفئات الحاكمة، وخاصة الرئيس واشنطن وحزب الفدراليين عامة، رغم اعترافهم بجميل فرنسا، كان لهم رأى آخر حيث فضلوا إبقاء الولايات المتحدة بمعزل عن المشاكل الأوربية للتفرغ لأموورها الداخلية، وقد استغل واشنطن فرصة دخول فرنسا الحرب ليعلن حياد الولايات المتحدة تجاه المحاربين فى أوربا. ولعل ما شجع واشنطن على اتخاذ هذا الموقف كون المذابح وإحداث عنف الثورة قد أرعبت رجال المال والأرستقراطيين الأمريكيين المعروفين بتأييدهم للفيدراليين. أما الجمهوريين وهم الذين أصبحوا فيما بعد الحزب الديمقراطى الموجود حاليا فى أمريكا، فقد وجدوا فى الثورة الفرنسية صراعا بين الطغيان والحرية وبين حكم الفرد والحكم الديمقراطى فأيدوها وتحمسوا لها.

أما العلاقات مع بريطانيا فى هذه الأثناء لم تكن حسنة؛ ذلك أن الإنجليز كانوا لا يزالون يحتفظون فى المنطقة الشمالية الغربية من البلاد ببعض الحصون والمراكز ومن آن لآخر كانوا يستغلونها لإثارة الهنود ضد الأمريكيين فى محاولة لاستعادة بعض الأراضى الغربية التى فقدوها، أما فى البحار فكثيرا ما كانت سفنها تعترض السفن الأمريكية، وتأخذ بعض بحارتها بحجة أنهم مواطنين إنجليز هاربين من الخدمة العسكرية. وفى سنة ١٧٩٤م أرسل الرئيس واشنطن «جون جاى» رئيس المحكمة العليا إلى لندن لحل المشكلة، وقد وفق جاى فى عقد معاهدة قضت بجلاء الإنجليز عن الحصون الغربية، وإنما تجاهلت قضية تعرض الإنجليز للسفن الأمريكية وأسر بحارتها، وبالرغم من أن معاهدة جاى قد حلت مشكلة العلاقات مع إنجلترا، إلا أنها أدت من جهة ثانية إلى إثارة فرنسا التى كانت آنذاك فى حرب مع الإنجليز وإلى قيام موجة عارمة من السخط ضدها فى أمريكا نظرا لإغفالها قضية السفن الأمريكية والملاحة والشحن.

ثم إن الرئيس واشنطن قد وقع مع أسبانيا معاهدة حصل فيها لبلاده على الملاحة فى نهر المسيسى، وحق تفريغ البضائع فى نيو أورليانز.

رئاسة جون آدامز:

خلف واشنطن فى الرئاسة جون آدامز، كما انتخب جفرسون - وزير الخارجية الأسبق - لنيابة الرئاسة، ولم تكن مهمة الرئيس الجديد سهلة؛ لأنه واجه منذ بداية عهده رأيا عاما منقسما بسبب المعاهدة مع إنجلترا، كما أنه كان عليه أن يعالج مشكلة العلاقات السيئة مع فرنسا بسبب المعاهدة مع إنجلترا. وقد أرسل وفدا إلى باريس فى محاولة لإيجاد علاقات حسنة بين البلدين إلا أن مندوبيه استقبلوا هناك بموجة من الاستهزاء مما أدى إلى تدهور العلاقات بين البلدين، ووقعت عدة معارك بحرية بين أسطولى البلدين انتصر فيها الأمريكيون. وفى سنة ١٧٩٨ ظهر أن الحرب الشاملة واقعة بين البلدين حتما وجمعت أمريكا جيوشها إلا أن حكمة الرئيس آدامز وتمسكت بالسلم حالا دون ذلك، ولما انتقل الحكم فى فرنسا إلى أيدي نابوليون أرسل الرئيس الأمريكى وزيرا جديدا إلى باريس لقي كل ترحيب من نابوليون مما أدى إلى روال خطر الحرب.

أما فى الشؤون الداخلية فلم يكن عهد الرئيس آدامز خصبا، ذلك أنه هو شخصيا لم يكن محبوبا من الجماهير، وأيضا بسبب القانونين الذين أصدرهما بسبب ظروف الحرب وهما «قانون الأجانب» الذى يعطى الرئيس حق طرد أى أجنبى يشكل مشكلة «خطرا على السلم وعلى سلامة الولايات المتحدة» و «قانون الفتنة» الذى يعاقب من تثبت عليه تهمة (الكذب الفاضح أو الحقد) ضد حكومة الولايات المتحدة وقد لقي هذان القانونان معارضة جديدة من جانب الجمهوريين.

رئاسة جفرسون:

ولما انتهت مدة رئاسة آدامز الأولى عبر الأمريكيون عن نقيمتهم على الحزب الفيدرالى بانتخاب توماس جفرسون كبير مفكرى الجمهورية عام ١٨٠١م. وقد استهل الرئيس الجديد عهده بنقل العاصمة الفيدرالية إلى قرية صغيرة أسماها واشنطن مما أثار عاصفة من النقد ضده فى ولايات الشمال. وقد أظهر منذ تسلمه الرئاسة انسجاما تاما مع الأفكار والآراء التى طالما بشر بها، فعمل على إنشاء

حكومة تصون النظام بين المواطنين «ولكنها تتركهم فيما عدا ذلك أحرار لينظموا شئونهم الخاصة فى نواحى العمل والإصلاح». وانطلاقاً من هذا المبدأ اختصر مصاريف الحكومة، وألغى ضريبة الوسكى التى وضعت زمن واشنطن، والتى أثارت نقمة المزارعين والمنتجين آنذاك وأطلق المسجونين بموجب قانون الفتنة وشجع التوسع نحو الغرب.

شراء لويزيانا:

بموجب معاهدة باريس سنة ١٧٦٣م حصلت أسبانيا على مساحات فى أمريكا تقدر بما يزيد عن مليون ميل مربع، وهى كل الأراضى الممتدة من الضفة الغربية لنهر المسيسبى فى جبال روكى، بما فى ذلك ميناء نيوأورليانز الضرورى لشحن الحاصلات الزراعية الأمريكية. وفى سنة ١٨٠٠ أرغم نابليون ملك أسبانيا على أن يعيد لفرنسا كل هذه الأراضى المعروفة باسم مستعمرة لويزيانا. وقد أثار هذا التصرف الرعب فى أمريكا، إذ اعتبر هناك كدليل على رغبة نابليون فى إقامة إمبراطورية فرنسية غربى الولايات المتحدة. وفى هذا تهديد مباشر لسلامة أمريكا وتجارها؛ ولهذا فقد قرر جفرسون أن يتصرف بسرعة وحزم وحتى لو اضطره الأمر لدخول الحرب إلى جانب الإنجليز ضد فرنسا.

إلا أن رغبة نابليون فى هزيمة إنجلترا بأى ثمن واستعداداته الضخمة بعد صلح «إميان» لغزو الجزر البريطانية جعلوه فى حاجة كبيرة للمال، ولذا فإن مبعوثى الرئيس جفرسون الذين وفدوا على باريس سنة ١٨٠٣م لم يجدوا صعوبة فى الاتفاق معه على شراء المستعمرة لقاء خمسة عشر مليوناً من الدولارات.

وقد أدهش الرئيس جفرسون الأمريكيين بتصرفه هذا، الذى تجاوز فيه الفدراليين فى نظرهم إلى مرونة النصوص الدستورية، فالرئيس جفرسون الذى كان منذ وضع الدستور يطالب باحترام حرفية نصوصه، وبالدفاع عن صلاحيات الولايات وسيادتها إذ به أمام ضرورات أمن الولايات المتحدة وسلامتها فقط ليس فقط يقبل شراء أرض جديدة وضمها للدولة، وليس فى الدستور ما ينص على

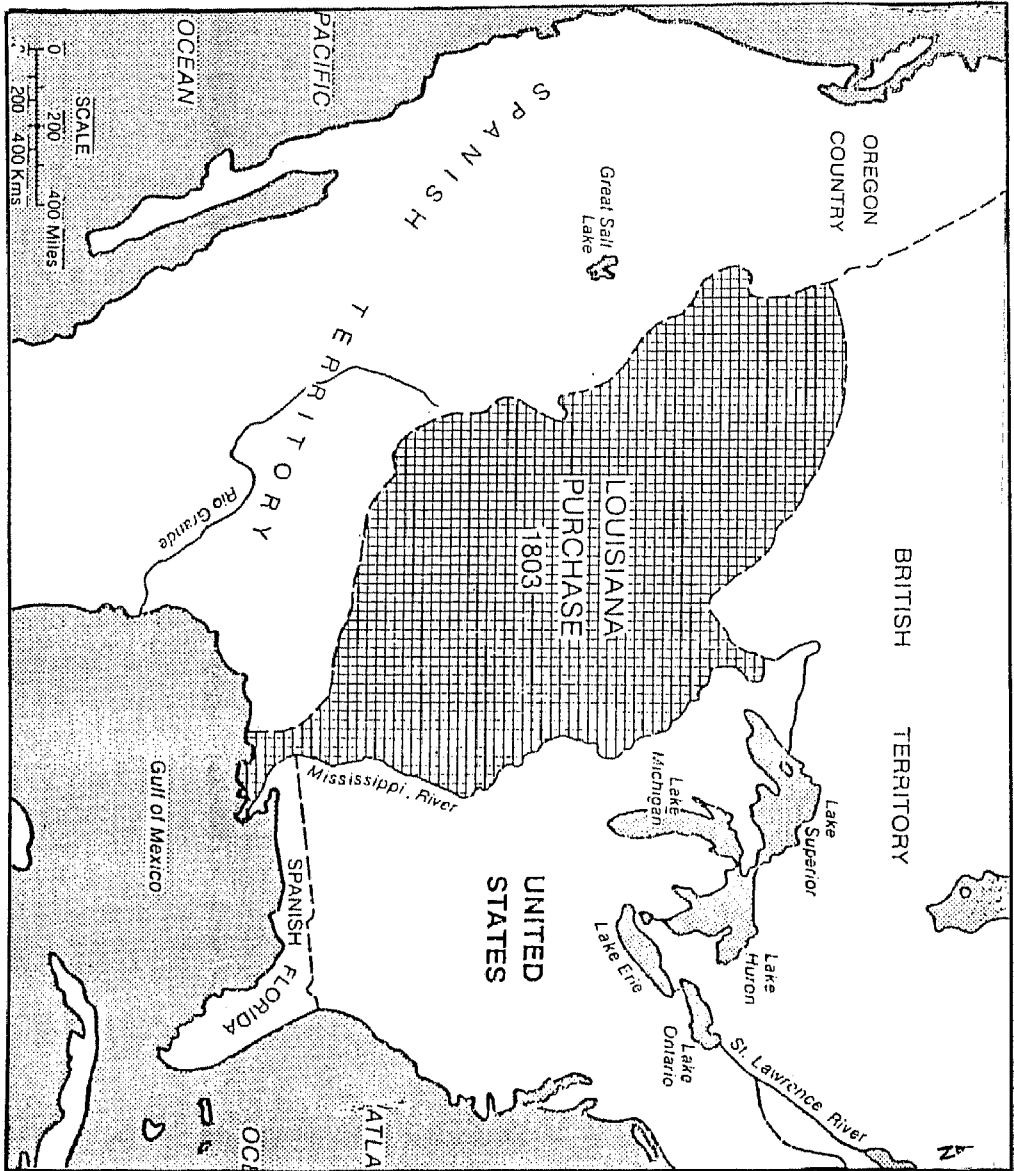
مثل هذا الحق، وإنما بتجاوزه للدستور وعقد الاتفاق مع فرنسا، ودون أخذ إذن الكونجرس. وقد برر موقفه أن الدستور يعطى للرئيس حق عقد المعاهدات، وهو إنما عقد معاهدة مع فرنسا، وهكذا كما هو ظاهر تفسير مرن جدا للدستور. وقد اعترف هو بذلك، وإنما لقي عمله تأييدا كبيرا من الأمريكيين؛ لأنه أكسب البلاد مساحات من الأراضي الخصبة ذات إمكانات هائلة. ولم تمض سنوات حتى شعر الأمريكيون بعظيم فائدة هذه العملية حينما امتلأت مجارى الأنهار الغربية بالسفن حاملة المهاجرين الجدد إلى الغرب، وناقلة إلى المرافئ والمدن الشرقية الفراء والحبوب واللحوم المحفوظة. (انظر خريطة رقم ٦).

أمريكا والحصار القارى،

فى مدة رئاسة جفرسون الثانية التى بدأت سنة ١٨٠٥م واجهت الولايات المتحدة مشكلة كبيرة فى علاقاتها الخارجية للصراع القائم فى أوروبا بين فرنسا من جهة، وإنجلترا وحلفائها من جهة ثانية. فنتيجة لهذه الحرب فرضت كل من الدولتين الحصار على شواطئ الأخرى. ولم يعد بإمكان السفن الأمريكية حمل بضائع إلى فرنسا، والدول التابعة لها، كما أن فرنسا أمرت بمصادرة كل سفينة تقبل تفتيش الأسطول البريطانى لها، أو تدخل الشواطئ الإنجليزية. ونتيجة لذلك شلت تجارة أمريكا مع المنطقة الواسعة التى كانت تسيطر عليها فرنسا فى أوروبا. كما أن إنجلترا بسبب حاجتها الماسة للتجارة استمرت فى عملية خطف البحارة على السفن الأمريكية، مع ما فى ذلك من انتهاك للسيادة الأمريكية وإذلال للأمريكيين.

وأمام تصلب موقف كل من إنجلترا وفرنسا فى موقفيهما تجاه أمريكا ونتيجة لرغبة الرئيس جفرسون فى المحافظة على حياد الولايات المتحدة طلب من الكونجرس الأمريكى أن يسن تشريعا يحظر التجارة الخارجية. واعتقد أنه بذلك سوف يجبر بريطانيا على تغيير سلوكها بسبب حرمانها من البضائع الأمريكية التى تحتاج إليها.

خريطة رقم (٦)
أراضي فلوريدا ولوزيانا



إلا أن هذا القانون كان بمثابة الكارثة على التجارة الأمريكية، وعلى صناعة النقل البحري، فانتشر السخط على الرئيس في المرافئ التجارية، كما انخفضت أسعار المنتجات الزراعية في الجنوب والغرب بسبب انخفاض الصادرات الأمريكية إلى خمس معدلها العادي، وأمام تدمير الأمريكيين تراجع الرئيس عن قانون الحظر وسن تشريعا آخر يعطى الرئيس الحق بإعادة العلاقات التجارية مع أى من الدولتين الأوربيتين، التى تتعهد باحترام حرية الملاحة الأمريكية وسلامتها. ولما أعلن نابليون رسميا سنة ١٨١٠م احترامه للملاحة الأمريكية، مع أنه تمسك عمليا بسياسة الحصار القري اعتبرت الولايات المتحدة هذا الإعلان كافيا وأعادت العلاقات التجارية مع فرنسا والأراضى الواقعة تحت سلطتها فى أوروبا.

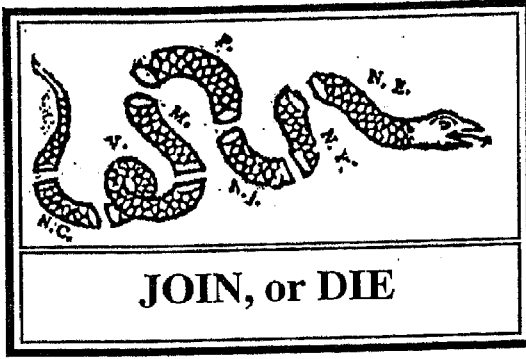
ولقد انتهت الفترة الرئاسية لجيمس ماديسون سنة ١٨٠٩م خلفه بعدها الرئيس جيمى ماديسون.

ولما انتهت مدة رئاسته سنة ١٨٠٩م خلفه الرئيس جيمى ماديسون.

رئاسة جيمس ماديسون:

حين تسلم الرئيس ماديسون صلاحياته كانت العلاقات مع إنجلترا تتدهور بصورة مستمرة، وبدا أن الحرب التى حاول الرؤساء الثلاثة السابقون تجنبها قد باتت أمرا لا بد من حدوثه، فالإنجليز كانوا مستمرين فى التعرض للسفن الأمريكية فى عرض البحر، ومحاولاتهم عرقلة التجارة الأمريكية مع فرنسا كانت لا تنتهى. وقد ذكر الرئيس فى تقرير قدمه إلى الكونجرس (٦٠٥٧) حادثة تعرض فيها الإنجليز لبحارة أمريكيين وأجبروهم على العمل على سفنهم.

يضاف إلى ذلك أن سكان المناطق الغربية كانوا يريدون محاربة الإنجليز بسبب الغارات المستمرة التى كان الهنود يشنونها على قراهم ومزارعهم. وكانوا يعتقدون أن الهنود إنما كانوا يفعلون ذلك بتحريض من العملاء الإنجليز. ثم إن العناصر الشابة فى الجنوب كانت تريد أيضا الحرب ضد إنجلترا لاستغلال تلك الفرصة واحتلال فلوريدا الأسبانية باعتبار أن أسبانيا آنذاك كانت حليفة إنجلترا. ولعبت العلاقات الفرنسية الأمريكية دورا رئيسيا فى الحرب الإنجليزية الأمريكية ١٨١٢.



تاريخ

الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الخامس

ضم ولايات الغرب

فى سنة ١٨١٧م تسلم الرئاسة الأمريكية جيمس مونرو، والمعروف بخبرته الطويلة فى الشؤون الدولية، إذ سبق له أن عمل وزيرا لبلاده فى باريس، ثم فى لندن. كما ساهم فى المفاوضات التى أدت إلى شراء مقاطعات لويزيانا. وقد استدعى جون آدامز المعروف بوطنيته وخبرته فى إدارة الشؤون العامة ليكون المسئول عن الشؤون الخارجية، ومنحه ثقة واسعة ساعدته فى القيام بمهامه. ولما كانت البلاد عقب حرب ١٨١٢م قد بدأت تنعم بفترة من السلام والرخاء والتقدم الاجتماعى والاقتصادى، فقد تمكن الرجلان من الاهتمام بالشؤون الخارجية والدولية توصلا إلى حل الكثير من مشاكل الولايات المتحدة المعلقة مع الدول الأخرى. وبفضل التعاون المخلص مع وزير خارجية بريطانيا أمكن حل ما تبقى من مشاكل معلقة مع الإنجليز، ورسم الحدود الفاصلة بين كندا والولايات المتحدة الممتدة من بحيرة سوبيريو باتجاه الغرب على محازاة خط العرض ٤٩°، ولا تزال هذه الحدود قائمة حتى اليوم.

شراء فلوريدا:

كانت فلوريدا حتى ذلك الوقت لا تزال تحت الحكم الأسباني، ولما كانت منشغلة فى متاعبها مع مستعمرات أمريكا الوسطى والجنوبية؛ بسبب رغبة هذه المستعمرات بالاستقلال، فإن أوضاع الأمن قد تردت كثيرا فى فلوريدا فصارت ملجأ يأوى العبيد الهاربون من أسيادهم فى الجنوب الأمريكى، كما أن قبائل الهنود الحمر المعروفين باسم (السيمينول) اتخذوا من هذه المستعمرات منطلقا لغاراتهم على المواطنين الأمريكين فى الولايات الجنوبية. وقد اضطر القائد الجنوبى جاكسون للقيام بأكثر من حملة تأديبية ضد هذه القبائل خرق فيها حرمة الحدود الأسبانية، مما عمل على تدهور العلاقات بين كل من مدريد وواشنطن. وفى سنة ١٨١٨م قام القائد الأمريكى الجنوبى بحملة ضد القبائل الهندية توغل فيها ضمن

أراضى فلوريدا بتأييد من حكومته، وبصورة خاصة من آدامز وزير الخارجية. وقد انتهت هذه الحملة باحتلال كامل المستعمرة وجميع الأراضي الساحلية لأسبانيا الممتدة من فلوريدا حتى مصب الميسيسيبي على خليج المكسيك. أدى هذا الاحتلال إلى أزمة دبلوماسية بين أسبانيا والولايات المتحدة انتهت بعد مفاوضات طويلة بمعاهدة سنة ١٨١٩ تنازلت بموجبها أسبانيا عن أراضيها في جنوب الولايات المتحدة، وذلك مقابل تعويض مالي مقداره خمسة ملايين دولار (انظر خريطة رقم ٦).

المحكمة العليا:

لقد لعبت المحكمة العليا في زمن الرئيس مونرو والرؤساء الذين سبقوه منذ بدء القرن التاسع عشر، دورا بارزا في إيجاد الأسس القانونية المؤدية إلى تثبيت دعائم الحكم المركزي، فذلك قاضى القضاة «مارشال» الذى تسلم رئاسة المحكمة المذكورة منذ سنة ١٨٠١م واستمر فيها حتى سنة ١٨٣٥م، عمل طيلة هذه المدة على دعم نظريات الفدراليين. لقد فصل خلال مدة رئاسته الطويلة في عدد كبير من القضايا التي تتضمن مسائل دستورية. ولم ينحرف أبدا في قراراته عن المبدأ الأساسى الذى آمن به، وهو سيادة الحكومة الفدرالية. كما أنه صرح في إحدى القضايا سنة ١٨١٩م بأن الدستور يعطى الحكومة ضمنا سلطات أخرى، بالإضافة إلى تلك السلطات التي يقرها الدستور. وبهذه القرارات ساهم مارشال في جعل الحكومة الفيدرالية الأمريكية قوة حية فعالة.

التوسع نحو الغرب:

عقب انتهاء حرب الاستقلال، وبصورة خاصة منذ مطلع القرن التاسع عشر، كان تيار الهجرة إلى الغرب، أى إلى ما وراء جبال الأبلاش والليقانى يقوى بصورة مستمرة؛ خاصة وأن أراضى الغرب كلها اعتبرت بعد الاستقلال ملكا للاتحاد، وألغيت جميع الحقوق السابقة عليها، ثم إن قرار سنة ١٧٨٧م قد شجع الهجرة إلى هذه الأراضي بالسماح للمهاجرين إليها بأن يشكلوا حكومات ذاتية تدير شئونهم، وكما سبق ذكره، إلى أن يبلغ تعداد السكان في كل منطقة ستين ألف

مواطن عندها يدخلون الاتحاد على قدم المساواة مع الولايات المؤسسة. وبذا فقد أعطى المهاجرون إلى هذه المناطق الضمانات التامة بأنهم سوف يعاملون دوماً على قدم المساواة مع سكان المناطق الشرقية. ولم يلبث هذا القانون أن أعطى ثماره بأن ضمت سنة ١٨٩٢ ولاية كنتاكي للاتحاد، ولم تلبث أن تبعثها ولاية تينيسى سنة ١٧٩٦م وأوهايو سنة ١٨٠٣م. ثم دخلت الاتحاد بين سنتي ١٨١٦م و١٨٢١م ستة ولايات هي: أنديانا، مسيسيبي، ألينوى، ألباما، مين، وميسوري.

وهكذا أخذ الغرب ينمو ويتطور بصورة مذهشة بعد أن تلاقت فيه وتصاهرت أجناس عديدة أقامت بصورة كبيرة مجتمعاً جديداً يختلف إلى حد كبير عن المجتمع الموجود في الشمال أو الجنوب، ففي سنة ١٨٣٠م مثلاً صار لسكان الغرب الذين يمثلون تقريباً نصف سكان الولايات المتحدة، مجتمعاً لا يرتبط إلى حد كبير بتقاليد وعادات العالم القديم، ففي مجتمع الغرب الجديد يُقِيم الفرد بالنسبة لما يمكن أن يؤديه من خدمات، ولما يملكه من شجاعة وخلق وقدرة على العمل والإبداع بغض النظر عما ورث من مال وألقاب. فالأرض موفورة للجميع، إذ كانت الحكومة تباع الفدان بدولار وربيع الدولار، والحصول على أدوات الزراعة والفلاحة متيسر للجميع. لذا فالناس متساوون في الفرص، وبالتالي فإن إمكانية النجاح مفتوحة أمام الجميع دون تمييز.

مبدأ مونرو (١٨٢٣م)،

في أيام الاحتلال الفرنسي لكل من أسبانيا والبرتغال انقطعت العلاقات بين هذين البلدين وبين مستعمراتها في أمريكا الجنوبية، وأخذت هذه المستعمرات تمارس الحكم الذاتي بصورة تدريجية. وبعد زوال عهد نابليون وعودة الملك الأسباني فرديناند إلى عرشه في مدريد عادت العلاقات بين مدريد والمستعمرات إلى الوضع السابق ولكن لفترة قصيرة. إذ لم تلبث هذه المستعمرات متأثرة بالثورتين الأمريكية والفرنسية أن جنحت نحو استقلال فعلي. ولم تلبث أن اشتعلت الثورات في هذه المستعمرات بقيادة الزعيمين سيمون بوليفار وخوسى دى

سان مارتن (Jose de san Martin & Simon Bolivar)، وفى سنة ١٨٢١ كانت الأرجنتين وشيلي قد حصلتا على استقلالهم وتبعتهما فى سنة ١٨٢٢م بيرو، وكولومبيا، والمكسيك. وكذلك أعلنت البرازيل فى نفس السنة استقلالها وانفصالها عن البرتغال. وقد بادرت هذه الدول إلى تشكيل حكومات ديمقراطية على النمط الأمريكى.

لما كانت الدول الكبرى، روسيا وبروسيا وفرنسا، قد وقعت فى سنة ١٨١٥م التحالف المقدس الذى أخذ على عاتقه مهمة حماية الحكام الشرعيين فى أوروبا من الثورات والأنظمة الحرة، حتى ولو اضطره الأمر إلى التدخل عسكرياً فى شئون الدول الأخرى. وأمام عجز ملك أسبانيا عن وقف الحركة الثورية الاستقلالية فى مستعمراته الأمريكية فقد لجأ إلى التحالف المذكور طالباً منه المساعدة لاسترجاع مستعمراته، أما الإنجليز فكان لهم رأى آخر. كانت إنجلترا ترى ضرورة المحافظة على استقلال هذه الدول الأمريكية، حيث وجدت أسواقاً واسعة لمنتجاتها، ومراكز غنية بالمواد الأولية اللازمة لصناعاتها وإنطلاقاً من هذه النظرة أخذت إنجلترا تعارض مساعى الحلف المقدس للتدخل فى أمريكا الجنوبية، كما أن وزير خارجيتها كانينج حاول إقناع الولايات المتحدة أن تصدر الدولتان إعلاناً تعربان فيه عن معارضتهما لآى تدخل خارجى فى شئون الدول الأمريكية. وكانت الولايات المتحدة تنظر بكثير من الشك والريبة إلى أطماع بعض دول الحلف المقدس فى العالم الجديد، وخاصة أن روسيا كانت تبدى اهتماماً متزايداً بشئون آلاسكا التى كانت تابعة لها آنذاك. إلا أن وزير الخارجية الأمريكى آدمز لم يكن ميالاً للتعاون مع الإنجليز خاصة وأنه كان يرى فى مثل هذا الإعلان محاولة إنجليزية لإبعاد الولايات المتحدة عن شئون أمريكا اللاتينية، وعلى هذا فقد اقتنع الرئيس مونرو بأن تتصرف الولايات المتحدة لوحدها وإنطلاقاً من سياسة العزلة وعدم التدخل فى الشئون الأوربية التى سار عليها أسلافه. وعلى هذا فقد عرض الرئيس فى الرسالة السنوية التى وجهها للكونجرس فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٣م سياسته تجاه أوروبا وأمريكا اللاتينية والتى أطلق عليها منذ ذلك الوقت (مبدأ مونرو)، وأبرز نقاط هذا المبدأ:

١ - إن قارتى أمريكا بما تتمتعان به وتحافظان عليه من حرية واستقلال أصبحتا غير خاضعتين لاستعمار أى دولة أوربية فى المستقبل .

٢ - أن النظام السياسى للدول المتحالفة يختلف تماما عن نظام أمريكا، ويجب أن تعتبر أى محاولة من جانب تلك الدول لفرض نظامها على أى جزء فى هذا الجزء من الكرة الأرضية خطرا على سلامتنا وأمننا .

٣ - لم نساهم بتاتا فى الحروب التى نشبت بين الدول الأوربية لأمر خاصة بها، كما أنه ليس مما يتفق مع سياستنا أن نفعل ذلك .

وقد أصبح هذا المبدأ حجر الزاوية فى السياسة الخارجية الأمريكية طيلة القرن التاسع عشر، بل وربما كان لايزال حتى الآن فى بعض الأوساط السياسية فى الولايات المتحدة .

حرب المكسيك:

وفى سنة ١٨٢٠م كان أكثر سكان تكساس التابعة للمكسيك من الأمريكين . وكانت الحكومة المكسيكية تشجع هؤلاء على الاستيطان فى أراضيها أول الأمر، ولكنها لم تلبث أن غيرت رأيها بعد أن شعرت بأنها تفقد تدريجيا السيطرة فى هذه المناطق . ففرضت قوانين شديدة على أهالى تكساس وعملت على تحديد الهجرة الأمريكية . وهذا ما جعل هؤلاء يعلنون استقلالهم فى سنة ١٨٣٥م فقادت المكسيك ضدهم حملة عسكرية انتهت بهزيمة المكسيك، وأعلنت تكساس جمهورية مستقلة برئاسة بطل حربها التحررية (هاوشين) وكان هؤلاء يريدون الدخول فى الاتحاد الأمريكى، إلا أن تمسكهم بالرق وتهديد المكسيك بالحرب إذا وافقت الولايات المتحدة على ذلك أخر هذا الدخول .

وفى سنة ١٨٤٥م أقر المجلس التمثيلى لجمهورية تكساس الانضمام للولايات المتحدة الأمريكية . وبموافقة الكونجرس الأمريكى على هذا القرار كان إنما يعلن بصورة مباشرة الحرب على المكسيك . وبالفعل فقد بدأت هذه الحرب فى سنة ١٨٤٦م ولم تنته إلا فى سنة ١٨٤٨م . ولما لم تكن القوى متكافئة على الإطلاق، فإن الولايات المتحدة أرسلت جيشا يتكون من اثنى عشر ألف جندى بقيادة الجنرال

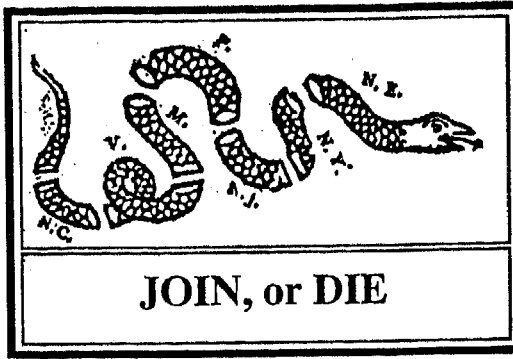
(سكوت Scott). وتمكن هذا الجيش من احتلال أكثر الأراضي المكسيكية ودخول العاصمة فى سنة ١٨٤٧ ن وفى سنة ١٨٤٨ م وقعت بين الدولتين معاهدة صلح أقرها مجلس الشيوخ المكسيكى، أعطت الولايات المتحدة أراضى تكساس وكاليفورنيا ونيو مكسيكو. كل ذلك مقابل خمسة عشر مليوناً من الدولارات الأمريكية.

وهكذا صار للولايات المتحدة نتيجة لهذه الحرب أراضى تقدر مساحتها بثمانية ملايين من الكيلومترات المربعة، مع شواطئ واسعة على المحيط الأطلنطى، مما فتح أمام الولايات المتحدة أفقا لا حد لها فى التوسع، وخاصة أنه بعد أسابيع قليلة من ذلك ظهر الذهب فى كاليفورنيا، وبدأ سيل الهجرة المحمومة إلى هذه الأراضى.

انضمام الأوريجون Oregon:

فى الربع الأول من القرن التاسع عشر لم تكن أراضى أوريجون الواقعة شمال غرب الولايات المتحدة تجتذب إليها سوى بعض المغامرين من تجار الفراء، وبعض المبشرين الأمريكيين من الساعين وراء تنصير القبائل الهندية.. وبفضل نجاح هؤلاء المبشرين لم تلبث منذ السنة ١٨٣٠ م سيل المهاجرين الأمريكيين مع خيولهم ومواشيهم أن اندفع نحو هذه الأراضى، مما جعل الكونغرس يهتم كثيرا بموضوع السيادة على هذه الأراضى. وبعد مفاوضات طويلة بين الحكومتين الأمريكية والإنجليزية تم التوصل فى سنة ١٨٤٦ م إلى معاهدة بين الفريقين تنازلت بموجبها بريطانيا عن كل أراضى أوريجون الواقعة جنوب خط العرض ٤٩ شمالا.

وقد تم الحصول على أوريجون، والقضاء على آخر ما تبقى من مواقع فى أراضى الولايات المتحدة الحالة للإنجليز قبل عدة أشهر من إعلان الكونغرس ضم ولاية تكساس إلى الاتحاد مما سيؤدى فى النهاية إلى سيطرة الولايات المتحدة على جميع الأراضى التى كانت لا تزال خاضعة لسيطرة دول أخرى غير الولايات المتحدة، وقد تم هذا التوسع الهائل زمن الرئيس بولك.



تاريخ

الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل السادس

الحرب الأهلية الأمريكية

فى منتصف القرن التاسع عشر امتدت البلاد فى أنحاء القارة؛ إلى الغابات والجبال والسهول، ووصل عد ولايات الاتحاد إلى واحد وثلاثون ولاية، تضم ثلاثة وعشرين مليون نسمة، ووصل النشاط والإنتاج والعمل إلى أوجة، ففي الشرق ازدهرت الصناعات، وفي أواسط الغرب والجنوب كانت الزراعة عملاً يدر الربح الوفير، وتدفق الذهب الذى ظهر بوفرة فى كاليفورنيا فأغرق مختلف ميادين التجارة، وربط كل ذلك شبكة من خطوط سكك حديدية ممتدة وواسعة، وحققت تواصلًا وترباطًا بين جميع المناطق الأهلة بالسكان برباط وثيق.

غير أنه ومنذ البداية كانت ولايات نيوانجلند ولايات ساحل المحيط الأطلنطى هى المراكز الرئيسية للصناعة والتجارة والمال. وكانت أهم المنتجات هناك هى المنسوجات والصناعات الخشبية والملابس والآلات والجلود والمصنوعات الصوفية، وفى الوقت نفسه بلغت الملاحة أقصى مراحل التقدم، وجابت البحار السبعة سفن يرفرف عليها العلم الأمريكى مصدرة ومستوردة بضائع من وإلى كل أنحاء العالم.

كما أنه وفى الجنوب كان القطن المصدر الرئيسى للثروة؛ وانتشرت زراعته، رغم انتشار زراعة الأرز على طول الساحل، إضافة إلى قصب السكر فى لويزيانا، والتبغ وغيره من الحاصلات فى ولايات الحدود. كما انتشرت صناعات هنا وهناك، وبعد استغلال أراضي سهول الخليج السوداء الخصبة تضاعف إنتاج القطن خلال العقد الخامس من القرن التاسع عشر؛ وملئت العربات والسفن والقطارات بالقطن لأسواق الشمال والجنوب، وقد غطى إنتاجه مصانع النسيج فى الشمال، كما قبل أكثر من نصف صادرات البلاد من المواد الخام.

تمتع بذلك الرخاء أيضا، مناطق الغرب الأوسط بمراعيتها الشاسعة، وقوة اليد العاملة المتنامية فيها بسرعة، وكانت كل أوروبا والولايات الأمريكية القديمة فى

حاجة إلى قمع هذه الأقاليم ومنتجات لحومها، وكان لحجم وسرعة استخدام الآلات أثره في مضاعفات متتالية للإنتاج؛ وكان لتحسين وسائل النقل أثرا كبيرا أيضا في إحداث رخاء الغرب، فقد اخترقت جبال الأبالاش خمسة خطوط سكك حديدية بين سنوات ١٨٥٠م إلى ١٨٥٧م، ولم يكن للجنوب نصيب كبير في شبكة الخطوط الحديدية، ولم يتم إنشاء خط متصل يخترق الجبال ويربط حوض المسيسيبي الأدنى بساحل المحيط الأطلنطي الجنوبي إلا في أواخر العقد الخامس.

ومع ذلك كان الوضع بشكل عام يوضح أن الشماليون قد تميزوا عن الجنوبيون بتطورهم السريع، وبدخولهم الضخمة المرتفعة عن الجنوب، لكن سرعة التقدم تلك كانت تحمل في طياتها أخطاراً كامنة كانت تهدد استمرار التوافق والانسجام الإقليمي؛ ولم يعد خافيا أن هناك انتمائين واحدا للشمال والآخر للجنوب، دون أن يكون هناك انتماء واحد لقومية أمريكية الحديثة، وأخذت المصالح المتعارضة تزيد على مر السنين بين الشمال والجنوب، وكان أهل الجنوب يستنكرون الأرباح الضخمة التي يربحها رجال الأعمال من أهل الشمال من خلال عمليات البيع والشراء، والتعريف والضرائب، وفسروا تأخرهم بتوسع الشماليون ومحاولة بسط نفوذهم؛ غير أن الشماليين اعتبروا أن سبب تأخر الجنوبيون عنهم إنما سببه ذلك النظام الذي أقره الجنوب وهو نظام الرق؛ ولقد وضح تفاقم ذلك الخلاف حين مناقشة مشكلة الحماية الجمركية توزيع الأراضي، والرق.

أولا - مشكلة الحماية:

عندما طرحت قضية الحماية بعد الاستقلال كان الهدف من ذلك تعزيز الاستقلال السياسي عن طريق جعل البلاد قادرة على سد حاجتها بنفسها. ولذا فقد عملت الحماية الجمركية على حماية الصناعة الأمريكية بفرض رسوم مرتفعة على البضائع المستوردة من أوروبا. وقد لقيت هذه الضرائب مقاومة عنيفة من الجنوب الزراعي ذلك أن سكان الجنوب كانوا ينتجون المواد الأولية الزراعية فيصدرونها للخارج ويشترى بثمرتها مصنوعات أوروبية اعتادوا استهلاكها منذ أمد بعيد، فارتفعت أثمانها بفرض الضرائب الجمركية عليها. ولقد تأزمت هذه المشاكل زمن الرئيس جاكسون لدرجة هددت كيان الاتحاد، وعندما أقر الكونجرس سنة

١٨٣٢ قانونا بفرض تعريفه جمركية جديدة عارضت كارولينا الجنوبية التي كانت تشعر منذ أمد طويل بأن الحماية تعود بالمكاسب على الصانعين فى الشمال، بينما يتضرر من ارتفاع الأسعار مزارعى الجنوب. ولم يلبث مجلسها التشريعى أن أعلن إلغاء القانون الذى أقره الكونجرس معتمداً على نظرية حق مجلس الولاية فى اعتبار أى قانون يصدره الكونجرس باطلاً دستورياً، ولا يكون نافذ المفعول فى الولاية التى لا تقر ذلك القانون. وهذه النظرية طالما نادى بها وعمل من أجلها أنصار حقوق الولايات، وهم كثرة آنذاك، ولم تلبث الولايات أن هددت بالانفصال فيما إذا أقر الكونجرس استخدام القوة ضدها، إلا أن مجلس الولاية اضطر بعد ذلك للتراجع عن قراره من جهة لكون الولايات الجنوبية الأخرى لم تؤيد موقفه، ومن جهة أخرى نظراً لإصرار الرئيس جاكسون على استعمال جميع الوسائل للمحافظة على وحدة البلاد. إلا أن هذا لم يغير شيئاً من واقع نظرة الجنوبيون إلى قوانين الحماية الاقتصادية ومع الحماية برزت قضية أخرى هى قضية البنك المركزى، وقد كانت أيضاً مثار خلاف بين الفريقين. فبينما كان الشماليون يريدون تنظيم المصارف الوطنية، وإيجاد بنك مركزى قوى، كان رجال لجنوب يعارضون قيام هذه المؤسسة ويرون فيها وسيلة تساعد الدولة بها أصحاب النفوذ ورجال المال على زيادة ثرائهم.

ثانياً - توزيع الأراضى:

وكان الشماليون نظراً لرسوخ الديمقراطية بينهم، ولازدهار الطبقة الوسطى يريدون من الدولة أن توزع أراضيتها الواسعة فى الغرب مجاناً على المزارعين الصغار، وعلى المهاجرين الجدد، بينما يرى قادة أهل الجنوب وجلهم من كبار المزارعين ألا توزع الدولة أراضيتها إلا مقابل أثمان مرتفعة، وذلك رغبة منهم فى حصر ملكية الأرض بطبقة كبار المزارعين ولمنع انخفاض أسعار المنتجات الزراعية.

ولما كان أكثر سكان الشمال من العاملين فى التجارة والصناعة والنقل، فقد كان يهتمهم زيادة عدد المزارعين والمساحات المزروعة ليتمكنوا من الحصول على حاجاتهم بأسعار منخفضة.

ثالثا - الرق،

إلا أن الخلاف بين الشمال والجنوب لم يلبث أن انتقل من الصعيد الاقتصادي إلى الصعيد الاجتماعى إلى مشكلة الرقيق. ولقد ورثت حكومة الولايات المتحدة مع ما ورثته عن السلطات الاستعمارية الإنجليزية مشكلة وجود عدد كبير من العبيد فى أراضيها. وأثناء وضع الدستور الأمريكى طرقت هذه القضية من الناحية القانونية، إلا أن واضعى الدستور وجدوا أنفسهم مكرهين على الإبقاء على هذا النظام باعتباره شكلا من أشكال الملكية الفردية التى يصونها الدستور، إلا أن الولايات المتحدة لم تلبث أن أمرت منذ سنة ١٨٠٧م بمنع تجارة الرقيق، بمعنى أنها أمرت بمنع استيراده من الخارج، غير أن عدد الزوج فى أمريكا كان قد أصبح كبيرا لدرجة أن تناسلهم السريع كان يعوض عما كان يأتى قبلا من أفريقيا.

وحينئذ احتدم الجدل حول مشكلة الرقيق، وأصبحت الدعوة علنية من أهل الجنوب بضرورة وجوده، وفى تطور لمشكلة الرق تغير «نظام الأبوة» فى «حكومة المزرعة» بعد سنة ١٨٣٠م، وكان نظام الأبوة نظاما ميسرا من حكم السيد لعبيده، وبإشراف شخصى منه، أما ما تغير إليه وهو نظام «الملاحظين»، والذين كانت مقدرتهم العالية فى استغلال العبيد هى السند الحقيقى لتعيينهم فى المزرعة لملاحظة العبيد، فكان نظام غاية فى القسوة، والذى على إثره تحطم النظام العائلى «نظام الأبوة»، وعامل الملاحظين الرقيق بقسوة شديدة، وانتهك من خلاله كل ما يتمتع به الإنسان من حق طبيعى فى الحياة.

ولقد كثف من تلك المشكلة التطورات التى جرت على نظام ومعدل العمل، وعلى حجم الاستثمار فى زراعة القطن، فمثلا سنة ١٨٠٠م كان حجم الإنتاج (١٦ مليون) كيلوجرام، وفى سنة ١٨٢٠م كان (٧٢ مليون) كيلوجرام، وفى سنة ١٨٤٠م كان ما يزيد على (٣٠١,٥٠٠ مليون) كيلوجرام، وفى سنة ١٨٥٠م كان يمثل سبعة أثمان احتياجات العالم من القطن المنزرع فى ولايات الجنوب، وقد استتبع تلك الزيادة، من جانب آخر، زيادة أخرى فى حجم الرقيق.

وفى الوقت الذى أخذت ولايات الشمال تحرر عبيدها وتمنع الرقيق كانت الحاجة إلى هؤلاء فى تزايد مستمر فى الجنوب، بل إن الرقيق أصبح الأساس الذى يقوم عليه اقتصاد الجنوب، حيث تمارس زراعة القطن وقصب السكر فى مساحات ضخمة، وظروف مناخية لم يعتد الرجل الأبيض على تحملها. ومع تزايد عدد الرقيق فى الجنوب كانت تتزايد الدعوة فى الشمال لتحريرهم ولرفعهم إلى مستوى مواطن مساو للرجل الأبيض.

وحينئذ ومع الوقت أصبح الهدف الرئيسى لسكان الجنوب فى مضممار السياسة الوطنية، هو الدفاع عن مصالحهم التى تتمثل فى زراعة القطن، وفى حياة الرقيق، ثم تدعيم هذه المصالح والتوسع فيها، وكان التوسع هاما، حيث إن نظام زراعة الأرض بمحصول واحد قد أنهكها وقلل من خصوبتها، علاوة؛ ومن جانب آخر، لحاجة الجنوب لأراضى لإقامة ولايات جديدة تعمل بمبدأ الرق لحفظ التوازن السياسى بينها وبين ولايات «الأرض الحرة» أو الشماليون؛ وذلك لاكتساب نفوذ سياسى، يدعم موقفهم فى مواجهة الشمال.

غير أن الشماليون المناهضون للرق فطنوا لتلك الرغبة من جانب الجنوبيين، فكانت لهم إجراءاتهم، نوردها لاحقا، ومن جانب آخر، وفى العقد الرابع من القرن التاسع عشر شنوا حربا شعواء على فكرة الرقيق، فكانت مناهضة الرق على أشدها، ومن الجدير أن نوضح أن تاريخ مكافحة الرقيق كان قديما، فكانت هناك حركة لمناهضة الرقيق سنة ١٨٠٧م نتج عنها إلغاء تجارة الرقيق مع أفريقيا، كما عارض بعد ذلك جماعة «الكويكرز» تلك المسألة، وإن كانت معارضتهم غير ذات فائدة كونها مسالمة إلى حد كبير، وخاصة فى وقت كانت فيه مصانع حليج القطن فى حاجة إلى المزيد من الرقيق، غير أنه ومع سنة ١٨٣٠م كان هناك مظهرا جديدا من مظاهر الإثارة والتحريض ضد استخدام الرقيق، وخاصة مع انتشار المثل العليا والأفكار الديمقراطية، ثم الاهتمام بالعدالة الاجتماعية بين الطبقات، وعلى ذلك جاءت وفى تطرف كبير سنة ١٨٣١م حركة «وليم لوييد جارىسون» من ماساتشوستى، فى محاولة لإلغاء الرقيق، وفى جريدته «لبريتور» العدد الأول يناير سنة ١٨٣١م جاء مقاله محاربا بضمراوة ذلك المبدأ، ومع ذلك كان هناك بعض الشماليون يعارضون ذلك التطرف ويرغبون فى الحل بطريق سلمى مشروع.

ولقد مرت حركة مكافحة الرق بعدد من المراحل، فقد بدأت أولا بمساعدة العبيد على الفرار فى جنح الظلام إلى ملاجئ آمنة فى الشمال، أو فى كندا، وعُرفت هذه الحركة باسم «الطريق الحديدى السرى»، إلى حد أنه سنة ١٨٤٠م، ١٨٤٢م، ١٨٤٣م أنشئت شبكة دقيقة ومستديمة من الطرق السرية فى جميع أنحاء الشمال يسلك الهاربون سبيلها، وكانت ناجحة بدرجة كبيرة فى الإقليم الشمالى القديم، وقد قدر عدد العبيد الذين ساعدتهم تلك الحركة بما لا يقل عن (٤٠ ألف) هارب فى أوهايو وحدها بين سنة ١٨٣٠م إلى سنة ١٨٦٠م، وازداد عدد الجمعيات المناهضة للرق إلى ألفين جمعية سنة ١٨٤٠م، بلغ عدد أعضاءها (٢٠٠ ألف) تقريبا، (انظر خريطة رقم ٧).

وعلى الرغم من تلك الجهود، وجهود أنصار حركة الإلغاء، إلا أن باقى الشماليين اعتبروا مسألة الرق شأن من شئون أهل الجنوب، ومسئولية السلطات التشريعية هناك.

غير أن المسألة تحولت من مجرد التزامات أخلاقية إلى قضية سياسية حامية، وخاصة بعد انضمام تكساس وولايات الجنوب الغربى التى تم الاستيلاء عليها بعد حرب المكسيك، وبافتراض أن تلك الأراضى والولايات صالحة للرق، كان الأمر عادى مع التسليم بعدم تخطى تلك المناطق لحدود ما نصت عليه «اتفاقية ميسورى» لسنة ١٨٢٠م، لكن مع فكرة التوسع الجنوبى بالرق مع ضم تلك الولايات للاتحاد أمرا أشعل وفاقم المشكلة.

تبلورت حينئذ آراء ثلاثة لحل تلك المشكلة، رأى للشماليين، وآخر للجنوبيين، وثالث للمعتدلين وكانوا فريقين، كانت تكساس حينئذ بها عديد من العبيد، ومن ثم كان دخولها للاتحاد كولاية رقيق أمر مفروغ منه وليس محل تضارب، أما مع سنة ١٨٤٦م ومع تهيؤ الولايات المتحدة لضم الأراضى التى تحصلت عليها بعد حرب المكسيك والمثلة فى كاليفورنيا ونيو مكسيكو يوتاه، أشار متطرفو الجنوب بضمها كولايات رقيق وعلى أن تفتح على مصراعيها للملاك العبيد، أما الشماليون فقد طالبوا بإقفال المناطق الجديدة فى وجه الرق، وأما جماعة المعتدلين، فقد رأى فريق منهم بامتداد خط اتفاق ميسورى حتى المحيط الهادى

على أن تكون الولايات الحرة شماله، وولايات العبيد جنوبه، وأما الفريق الآخر فقد افترض ترك المسألة لتحل وفقا لمبدأ «السياسة الشعبية»، أى أن تسمح الحكومة بتدفق المهاجرين إلى الأرض الجديدة بعبيدهم أو بدونهم وحسبما يريدون، وحتى يحين وقت تنظيم المنطقة وتقسيمها يكون للناس أنفسهم حق الفصل فى تلك المسألة.

غير أنه كان لابد من حسم ذلك الأمر وبسرعة، وخاصة مع اندفاع ثمانون ألفا من المهاجرين بحثا عن الذهب فى كاليفورنيا، وذلك سنة ١٨٤٩م، كان لابد للكونجرس من حل تلك المشكلة كلية فى كاليفورنيا وفى غيرها، وذلك قبل قيام حكومات منظمة بهما من شأنها مضاعفة تلك المشكلة، ولقد نجح قاضى المحكمة العليا «هنرى كلاى» فى حل تلك المسائل، وذلك دون نزاعات إقليمية، فقضى - وبعد تعديل من الكونجرس على بعض أفكاره - بالاعتراف بكاليفورنيا ولاية مُحرم فيها الرق، ثم يُقسم ما تبقى من الأرض إلى مقاطعتى نيو مكسيكو ويوتا نص دون نحوهما الإشارة نحوها إلى تحريم الرق من عدمه بها، واقترح أن تتنازل تكساس عن الجزء الذى تطالب به من نيو مكسيكو مقابل دفع (١٠ مليون) دولار. وأن تتخذ الإجراءات الفعالة للقبض على العبيد الهاربين وإعادتهم إلى ساداتهم، وعرض كل ذلك «باتفاق سنة ١٨٥٠م».

ومع ذلك فقد استمر الغضب فى الخفاء، فقانون إعادة العبيد الهاربين أغضب الشماليون كثيرا، ورفض كثير منهم المساهمة فى القبض على العبيد، بل ساعدوهم أكثر على الهروب، وزاد نشاط حركة الطريق الحديدى السريع، وأصبحت عملياتهم أكثر مهارة وجرأة، كما أن كتاب «هاريت بتشر ستو» الصادر فى سنة ١٨٥٢م ساعد فى إلهاب مشاعر الشماليين ضد الرق وضد القائمين عليه، وبحلول سنة ١٨٥٤م ازداد النزاع مرارة، وخاصة مع توقع تكون حكومتين قويتين فى المنطقة التى تشمل الآن ولايتى «كانساس» و«نبراسكا» ذات الأراضى الخصبة، وحيث حاول «ستيفن دوجلاس» وهو عضو الشيوخ عن ألبانى تقديم مشروع لجعل كانساس ونبراسكا مناطق رقيق، واضح فى مشروعه على أن مقترحات هنرى كلاى والتى أُجيزت قد نقضت اتفاق ميسورى بتركه ولايتى يوتا ونيو مكسيكو حرتي فى إلغاء الرقيق من عدمه.

ولقد قوبل مشروع ستيفن دوجلاس بمعارضة شديدة، ومع ذلك فقد وافق عليه مجلس الشيوخ، وكان رد الفعل عنيفا، وكانت النتائج خطيرة للغاية، ومنها القضاء على حزب «الويجز» الذى أيد مسألة التوسع فى الرق، وقامت بدلا منه منظمة قوية هى «الحزب الجمهورى»، والذى كان مطلبه الرئيسى إلغاء الرق فى جميع الولايات. ومما يجدر ذكره أنه قد رشح من هذا الحزب «چول فريمونت» لرئاسة الجمهورية، وإن كان قد فشل، لكنه ضم أيضا عددا كبيرا من ناخبى الشمال، وكان منهم ذلك المحامى طويل القامة وهو «إبراهام لنكولن».

واستمرت المسألة فى التدهور بتدفق ملاك العبيد إلى المنطقة، ومعهم فى نفس الوقت مناهضوه، وسبب ذلك التدفق إلى كانساس صدامات دموية، وسرعان ما سميت تلك الأرض الجديدة «كانساس الدامية»، وثمة حوادث أخرى قربت من صراع محتوم بين الشمال والجنوب، وكان أبرزها قرار المحكمة العليا فى قضية «دريد سكوت» وذلك سنة ١٨٥٧م كان دريد عبدا من ميسورى وقد غادرها. وبعد معيشة طويلة فى ولايتى «ألينوى وويسكنسن Wiskinson» - وهما لا تجيزان الرق - عاد إلى ولايته الأصلية، وقد فصلت محكمة يسيطر عليها الجنوبيون فى قضية دريد بأنه لا حق له فى الحرية ما دام أنه عاد باختياره إلى ولايته، والأهم أن المحكمة أيضا قررت بأن أية محاولة من جانب الكونجرس فى المقاطعات لن تجدى، فكان ذلك نصرا هاما للجنوب، حيث أقر بحكم المحكمة المنوه عنه شرعية النظرية أو الفكرة التى تجيز الرق فى الولايات والمقاطعات الجديدة، وسبب كل ذلك اضطرابا كبيرا فى كل المناطق الشمالية.

رئاسة لنكولن،

كان إبراهام لنكولن من مواليد الغرب الأوسط، وكان يمتاز من بين زملائه المحامين المشتغلين بالسياسة بمحاربته العنيفة للرق، فكان ينادى بأن كل تشريع وطنى يجب أن يقوم على مكافحة هذا النظام. وكان يطالب بمكافحته ليس فقط فى المناطق الجديدة وإنما فى جميع أنحاء الولايات المتحدة، ومنذ سنة ١٨٥٨م

بدأت سلسلة من المناقشات العلنية، مع الشيخ «ستيفن دوجلاس» حول قضية الرقيق، وكان لنكولن مرشح الحزب الجمهورى عن ولاية ألبانى لمجلس الشيوخ، بينما كان خصمه مرشحاً الحزب الديمقراطى، وبالرغم من خسارة مرشح الجمهوريون، إلا أن مناقشته مع خصمه ودعوته لتحرير الرقيق بقوة وإخلاص جعلته أحد أبرز زعماء البلاد وأقوى المرشحين لرئاسة الجمهورية.

وفى سنة ١٨٦٠م قدم ترشيحه لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عن الحزب الجمهورى، أما الديمقراطيون فقد انقسموا على أنفسهم وقدموا مرشحين هما: دوجلاس من الشمال، وبركندريج من الجنوبيين المتعصبين لنظام الرقيق، ولم يكتف الجمهوريون بجعل الرقيق أول بنود برنامجهم الانتخابى، بل أضافوا إليه المطالبة برسوم جمركية مرتفعة لضمان الحماية للصناعة، وتعهدوا بتوزيع الأراضى على السكان دون مقابل. وهذه أمور كلها معارضة لمصالح الجنوبيين ورغباتهم. ولذا فقد كانت المعركة عنيفة للغاية، وكان يبدو أن نتیجتها يتوقف عليها مصير الاتحاد ووحدته، إذ كان من المعروف أن الجنوب لا يمكن أن يقبل بشخص لينكولن كرئيس للدولة، ولا ببرنامجه الانتخابى كمنهج عمل للحكومة. بل إن الجميع كانوا يعرفون أن ولاية كارولينا الجنوبية، ستعلن انفصالها عن الاتحاد إذا فاز مرشح الجمهوريون.

وفى الانتخابات التى جرت فى ٤ مارس سنة ١٨٦٠م فاز الرئيس لينكولن بأغلبية ضئيلة، ولم ينل أكثر من أربعين بالمئة من الأصوات، كما أنه لم يحصل على أصوات أى من الولايات الجنوبية، ولعل السبب الأساسى فى فوزه يرجع إلى توزيع أصوات الحزب الديمقراطى بين مرشحين، ولقد أدرك الجنوبيون وبصورة خاصة دعاة المحافظة على الرقيق وأنصار حقوق الولايات المغزى الحقيقى لانتخاب الرئيس الجمهورى الجديد باعتبار أنه لم يكن قد مر زمن طويل على تصريحه الذى أكد فيه على رغبته فى تحرير الرق وفى المحافظة على وحدة البلاد فى نفس الوقت. لقد أدركوا أن الشمال بتأييده وانتخابه للرئيس لنكولن إنما يعبر ذلك عن

تصميمه الاكيد على وقف انتشار الرقيق فى الاراضى الجديدة، إن لم يكن على تحريمه من كل أراضى الاتحاد.

حلف الولايات الأمريكية:

لقد استقبل انتخاب الرئيس الجديد بالترحيب الكبير فى ولايات الجنوب؛ لأنها رأت فيه فرصة مناسبة تتحرر فيه من ارتباطها القديم بالاتحاد الذى لم يعد يؤمن لها مصالحها كما تريد هى وكما يريد سكانها.

وكان أن أخذت زمام المبادرة «كارولينا الجنوبية» وأعلنت فى سنة ١٨٦٠م فى مجلسها التمثيلى، وبإجماع الأصوات أن الاتحاد القائم بين كارولينا الجنوبية وباقى الولايات تحت اسم الولايات المتحدة الأمريكية قد انحل بهذا القرار، ولم تلبث أن تبتعتها ست ولايات أخرى هى (جورجيا، ألاباما، فلوريدا، مسيسى، لويزيانا، وتكساس) وقبل أن يتسلم الرئيس الجديد صلاحياته عقدت الولايات السبعة مؤتمرا فى مدينة مونتجمرى (ألاباما) وأعلنت فى ٨ فبراير سنة ١٨٦١م انضمامها فى اتحاد جديد يعرف باسم حلف الولايات الأمريكية Confederate States of America وانتخبت الولايات الجديدة رئيسا لها - وزير حرية الولايات المتحدة السابق، وبطل حرب المكسيك - «جيفرسون دافيس» لرئاسة الدولة الجديدة.

وفى ٤ مارس سنة ١٨٦١م أعلن الرئيس لنكولن فى الخطاب الذى ألقاه بمناسبة تسلمه سلطات الرئاسة رفضه الاعتراف بالانفصال معتبرا إياه باطلا من الناحية القانونية، كما أنه أظهر مرونة كبيرة ورغبة فى المصالحة إذ قال: أنه يقصر معارضته فقط لنظام الرق فى الأراضى الجديدة، وإنه يقبل به حيث يوجد فعلا، وقد ناشد الجنوبيون بالعودة عن قرارهم والبقاء فى الاتحاد، كما تعهد ألا يعتمد إلى القوة إلا إذا استعملها الجنوبيون ضد حكومة الاتحاد.

وعمل الكونجرس أيضا بوسائل مختلفة على إعادة الجنوبيون إلى الاتحاد، إلا أن هؤلاء باتوا يعتبرون أنه من المستحيل التعاون مع الرئيس الجديد وحزبه الجمهورى. وكانوا يصرحون أنه إذا زال نظام الرقيق فإن الشمال سوف يطغى على

الجنوب سياسيا واقتصاديا. كما أن كون المنطقتين واحدة زراعية والأخرى صناعية جعل لكل منها مصالح أساسية لا يمكن التوفيق بينهما.

الحرب:

وبعد الانفصال بقيت هناك حاميات فيدرالية بالقرب من مرفئ شارلستون الجنوبي، في حصن «فورت سمتر Fort Sumter»، وكان عدد أفرادها يزيد على ثمانين رجلا. وأما حاجة هذه الحامية للمؤن فقد أمر الرئيس الجديد بتموينها بالأغذية فقط دون الأسلحة، إلا أن الجنوبيين اعتبروا هذا عملا عدائيا فأطلقوا في ١٢ أبريل سنة ١٨٦١م نيران مدفعيتهم على الحصن مما جعل خاميته تستسلم بعد يومين فقط، وبدأت الحرب فعلا. وعقب هذا الحادث ارتفع عدد الولايات المنفصلة إلى أحد عشر إذ انضمت إلى الجنوبيون ولايات (أركنساس، كارولينا الجنوبية، فرجينيا، وميسيسيبي).

وقد أجبر التصرف الحربي الشمال على التخلي عن مساعيه للمصالحة والاستعداد الفعلي للحرب، ذلك أن الشمال لم يكن في الأساس متحمسا لمحاربة الجنوب، بل إن بعض الفئات كانت ترحب بهذا الانفصال باعتبار أنه يسمح بإلغاء الرقيق نهائيا في الشمال، وفي أراضي الغرب التابعة للاتحاد، كما أن فئة الرأسماليين كانوا يعارضون الحرب باعتبار أنهم كان لهم ديون في الجنوب تزيد على مائتي مليون دولار، إلا أن تصرف الجنوبيون الحربي وإنزال علم الاتحاد من على الحصن قضى على كل تردد في الشمال وباتت الحرب مطلبا قوميا وطبيعيا.

على أثر حادثة فورت سمتر دعا الرئيس لنكوجيشا من ٧٥ ألف من المتطوعين لإخماد الفتنة وتثبيت سلطة الاتحاد، وقد لبثت الولايات الشمالية نداء الرئيس بقوة وحماس، وكذلك فعلت الولايات الجنوبية فأخذت تجهز الجيوش وتستعد للحرب بناء لدعوة رئيسها.

وإذا نحن استعرضنا إمكانيات الفريقين نجد أن الشماليين كانوا منذ البداية أوفر قوة وإمكانيات. كان الشماليون يسيطرون على ثلاث وعشرين ولاية يقطنها حوالي عشرين مليوناً من السكان، وكان الشمال يسيطر على الغرب الأوسط التي

بقيت على ولائها للاتحاد، وكانت هذه المناطق على درجة كبيرة من الازدهار الصناعي وكانت تضم بصورة كبيرة مصانع تؤمن حاجيات الحرب، وفيها شبكة واسعة من الطرق اللازمة لنقل هذه البضائع.

أما الجنوبيون فكانوا يسيطرون على أحد عشر ولاية تضم عشرة ملايين من السكان منهم ثلاثة ملايين من الزنوج والعبيد. وكان الجنوب يفتقر إلى صناعة مزدهرة وإلى مصانع السلاح، فكانت أكثر أسلحته تأتيه بواسطة التهريب من أوروبا، وبالرغم من ضعف الجنوبيون، فقد كانت لديهم عوامل ساعدتهم على الصمود. ذلك أنهم كانوا يحاربون في أراضيهم وبالتالي فإن خطوط مواصلاتهم كانت قصيرة، ثم إنهم بحكم عملهم كمزارعين كانوا أقدر على تحمل الحياة القاسية والحرب.

موقف أوروبا من الحرب:

منذ إعلان الانفصال سعى الفريقان لاكتساب ود أوروبا وتأييدها، فالجنوب علق آمال كبيرة على اعتراف أوروبا باتحاده الجديد. وقد حرص بصورة خاصة على تأييد إنجلترا واعترافها؛ وذلك أن الجنوب الزراعى كان يعتمد على مصانع إنجلترا فى كل ما يحتاجه من المصنوعات والأسلحة الحربية. ولذا فقد ركز الجنوبيون جهودهم حول إقناع إنجلترا بتأييد قضيتهم. وقد انقسم الإنجليز إلى فريقين، فرجال الدولة والصناعيين ورجال المال والنفثات المثقفة كانت رغم معارضتهم للفريق تميل لنصرة الجنوب لاعتبارات عديدة منها رغبتهم فى الثأر من هزيمتهم فى حرب الاستقلال وإضعاف الولايات المتحدة بتقسيمها إلى دولتين فلا تعود دولة كبرى تزاخم المصالح البريطانية فى أمريكا والبحار. ثم إن رجال المال والصناعة كانوا يرون فى الجنوب إذا استقل سوقا واسعة لبضائعهم ولاستغلال رأسمالهم بعيدا عن مزاحمة رجال المال والأعمال الشماليين. أما الرأي العام البريطانى فكان بصورة عامة يعارض الحرب، ويؤيد وحدة الأمريكين لدوافع إنسانية ككرهه لنظام الرقيق، ثم لكون الحرب الأهلية قد أدت إلى البطالة بين عمال النسيج فى بريطانيا. وحتى سنة ١٨٦٣م كانت بريطانيا مترددة فى اتخاذ موقف معين تجاه الحرب الأهلية

الأمريكية، وكل ما فعلته هو أنها اعترفت للجنوبيين بحقوق المحاربين. وبعد انتصارات الشماليين في يوليو سنة ١٨٦٣م أقلعت بريطانيا عن كل تفكير في الاعتراف باستقلال الجنوب.

أما فرنسا التي كانت تستهلك كميات كبيرة من القطن الأمريكى، فكانت تعطف على قضية الجنوب رغم عدائها الشديد لنظام الرقيق، وكل ما أقدمت عليه فرنسا هو أنها اعترفت للجنوبيين بحقوق المحاربين، كما أن نابليون الثالث حاول أن يدفع أوروبا لتدخل جماعى فى العالم الجديد، إلا أن اقتراحه لقي معارضة شديدة من إنجلترا وروسيا.

وهنا يجب الإشارة إلى أن تطور الأوضاع فى أوروبا أثناء الحرب الأهلية الأمريكية طرح على بساط السياسة الأوربية سلسلة من المشاكل الهامة جعلت دول أوروبا تحول اهتمامها نحو مشاكل القارة بصورة خاصة، وأبرز هذه القضايا قضية الوحدة الإيطالية ١٨٦٢م، وما طرحته من مشاكل فى إيطاليا، وقيام الثورة فى بولونيا ١٨٦٣م - ١٨٦٤م. أما نابليون الثالث فقد بات أكثر اهتماما منذ عام ١٨٦٣م بثبيت دعائم عرش صديقه الإمبراطور مكسيميليان فى المكسيك.

الأعمال الحربية:

لقد جرت الأعمال الحربية فى ثلاث جهات رئيسية: البحر، جبهة الولايات الواقعة شرق الأطلنطى، وجبهة المسيسيبي، ففي البحر كان هدف البحرية الشمالية الأول فرض حصار قوى على الشواطئ الجنوبية؛ وذلك لمنع تصدير القطن وللحيلولة دون تسرب الأسلحة من أوروبا. وبإدئ الأمر لم يعط هذا الحصار نتائج هامة، وتمكن الجنوبيون بفضل السفن التي اشتروها من إنجلترا أن ينزلوا خسائر هامة ببحرية الاتحاد. يكفى أن نذكر على سبيل المثال أن السفينة الجنوبية (الاباما) قد أغرقت ٦٥ قطعة بحرية شمالية قبل أن تضرب هى سنة ١٨٦٤م، إلا أن الحصار الشمالى أخذ يعطى ثماره منذ سنة ١٨٦٣م بأن حال دون شحن القطن إلى أوروبا واستيراد السلع التي كان الجنوب فى أمس الحاجة إليها، وخاصة تلك المتعلقة بضرورات الحرب.

وفى وادى المسيسيبي حققت الجيوش الاتحادية بقيادة الجنرال جرانت سلسلة من الانتصارات، فقد احتل ميناء ممفيس الهام على النهر وأخذ يتقدم نحو القسم الجنوبي من النهر، حيث كان الأسطول الاتحادى قد احتل مرفئ نيوأورليانز الهام عند مصب نهر المسيسيبي، وبعد انتصاره فى معركة فكسبرج الشهيرة فى يوليو سنة ١٨٦٣م واستسلام أقوى الجيوش للجنوبيين فى الغرب بات الوادى العظيم كله بأيدي الشماليين، وكذلك مجرى النهر من الشمال حتى خليج المكسيك، وبذا منى الجنوب بضربة قاسية باعتبار أنه انعزل عن ولايتى أركنساس وتكساس الغنيتين الواقعتين على الضفة الغربية للنهر.

أما على جبهة الولايات الساحلية فقد حقق الجنوبيون بقيادة الجنرال (لى) عدة انتصارات وأخذ يهدد أراضى الشمال بشكل جدى، إلا أن معركة جيتسبورج التى جرت بين ١ و ٣ يوليو سنة ١٨٦٣م كانت بداية انتصارات الشماليين فى هذه المنطقة. وكانت هذه المعركة نقطة تحول فى تاريخ الحرب الأهلية الأمريكية، إلا أنه جرت بعد ذلك عدة معارك عنيفة طويلة ستين قبل أن تسقط مدينة ريتشموند عاصمة الجنوبيين بأيدي جيش الاتحاد وقبل أن يستسلم الجنرال (لى) قائد الجيوش الجنوبية مع رجاله إلى الجنرال جرانت فى شمال فرجينيا فى ١٣ أبريل سنة ١٨٦٥م.

وبذا انتهت هذه الحرب الأهلية التى أوقعت بين الفريقين خسائر فادحة، وخاصة بالأرواح، فقد خسر الشماليون حوالى ٣٦٠ ألف جندي من أصل مليونى جندي شاركوا فى أعمال القتال. أما الجنوبيون فقد بلغت خسائرهم حوالى ٢٥٠ ألف جندي، أى حوالى ثلث عدد مقاتليهم، كما أن ولاياتهم منيت بخسائر مادية كبيرة باعتبار أنها كانت مسرحا للأعمال الحربية، يضاف إلى هذه الخسائر مادية بليون دولار ثمن العبيد الذين حرروا بعد انتهاء الحرب، أما فى الصعيد الاقتصادى فالخسائر كانت غير محدودة، فكارولينا خسرت حقول الأرز التى اجتاحتها المياه المالحة بسبب الإهمال أثناء الحرب. ولouisiana انهارت فيها صناعة السكر ولم تعد إلى سابق ازدهارها. أما القطن والذى كان يسمى فى السابق الذهب الأبيض فقد تدهورت أسعاره لعدم إمكانية تصديره أثناء الحرب. أما بعد الحرب فلم تعد أسواقه موفورة باعتبار أن إنجلترا قد أوجدت لنفسها مصادر أخرى، الهند، ومصر.

وكان الرئيس لنكولن مدركا لكل هذه المشاكل ولذا فقد أراد أن يسهل أمام الولايات الجنوبية العودة إلى الاتحاد على قدم المساواة مع ولايات الشمال، وأن يساعدهم على حل مشاكلهم السياسية والاقتصادية، إلا أن الرئيس لم يلبث أن اغتاله ممثل اسمه (جون بوث) بعد خمسة أيام من انتهاء الحرب الأهلية، بينما كان يحضر إحدى المسرحيات في واشنطن، وقد حاول نائبه وخلفه (جونسون) الجنوبي المولد أن يكمل مهمته وأن يعمل على إعادة الوحدة إلى البلاد.

قوانين تحرير الرقيق:

لقد تم تحرير الرقيق على مراحل، فقد أصدر الرئيس لنكولن في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٦٢م إعلانا بأن جميع الأرقاء في الولايات المتحررة أو الأراضي الخاضعة لها سيكونون أحرارا ابتداء من يناير ١٨٦٣م وبعد هذا التاريخ أخذت بعض الولايات تصدر بواسطة مجالسها التمثيلية قوانين تحرير الرقيق.

وفي ١٨ ديسمبر سنة ١٨٦٥ وافق الكونجرس الأمريكي على التعديل الثالث عشر للدستور الأمريكي الذي قضى بتحريم الرقيق في جميع أراضي الولايات المتحدة الأمريكية.

تفصيل ذلك أنه كانت المهمة الأولى للشمال المتصرف هي تقرير حالة ولايات الجنوب المنفصلة، وقد وقع ذلك العبء على عاتق «أندرو جونسون» نائب الرئيس لنكولن، والواقع أن لنكولن وتحسبا لتلك الظروف كان قد أعد العدة لذلك، وكان الرئيس لنكولن يرى أن الولايات الجنوبية هي ولايات قد غرر بها عدد من الفاسدين الخونة، وقد تحدوا سلطة الاتحاد، ومن ثم كانت تلك الحرب ذات دوافع فردية، وقد وجب لذلك الاقتصاص ممن هم وراءها وليس من الولايات كلها.

ومن ثم وفي بلاغ صدر عنه في سنة ١٨٦٣م أوضح «أنه سيعترف بشرعية حكومة أية ولاية يؤلف فيها (١٠ ٪) من ناخبي سنة ١٨٦٠م حكومة تخضع للدستور، وتطيع قوانين الكونجرس وقرارات الرئيس، وكان الكونجرس قد رفض هذا المشروع، وتحدى حق لنكولن في معالجة تلك المسألة دون الرجوع إليه، ذلك

أن الكونجرس كان يرغب فى معاقبة الولايات المنفصلة، ورغم ذلك أقام لينكولن - حتى قبل أن تنتهى الحرب - حكومات فى الولايات التالية: فرجينيا، تينيسى، أركنساس، ولويزيانا.

من جانب آخر كان للكونجرس قراره فى معالجة واحدة من المسائل الرئيسية، وهى حالة الزوج المحررين، فأنشأ فى مارس سنة ١٨٦٥م (مكتب التحرير)، والذي كان عليه أن يتولى الوصاية على المواطنين الزوج وتوجيههم نحو إعالة أنفسهم بأنفسهم، وفى ديسمبر من نفس العام صدق الكونجرس على التعديل الدستورى (رقم ١٣) والذي ألغى به الرق.

وفى صيف سنة ١٨٦٥م ومع بعض التعديلات الطفيفة تابع أندرو جونسون مشروع لنكولن وكان الآتى:

- ١ - عين بقرار منه حاكما لكل ولاية من الولايات الجنوبية.
- ٢ - أعاد ثانية الحقوق السياسية لكثير من أهالى ولايات الجنوب عن طريق سلطته فى إصدار العفو.
- ٣ - عقدت المؤتمرات فى كل ولاية بين الولايات الجنوبية السابقة لإلغاء قرارات الانفصال ورفض ديون الحرب، ثم وضع دساتير جديدة.
- ٤ - وتطور الأمر إلى انتخاب حاكم لكل ولاية بواسطة الأهالى، ثم انتخاب مجلس تشريعى. وقد تقرر أنه حال ما يوافق المجلس التشريعى للولاية على التعديل الدستورى (رقم ١٣) يُعترف بقيام الحكومة المدنية فيها واعتبار الولاية ضمن الاتحاد الفيدرالى ثانية.
- ٥ - وقد تمت العمليات السابقة كلها بحلول نهاية سنة ١٨٦٥م مع استثناء يسير، وهو أن تلك الولايات لم تكن قد استعادت مركزها السابق تماما كما كان من قبل، حيث إن الكونجرس لم يسمح حينئذ بإدخال شيوخها ونوابها فى مجالسه فى واشنطن، وكان هناك رأى بمعاقتهم وعدم إعادتهم إلى تلك المجالس.

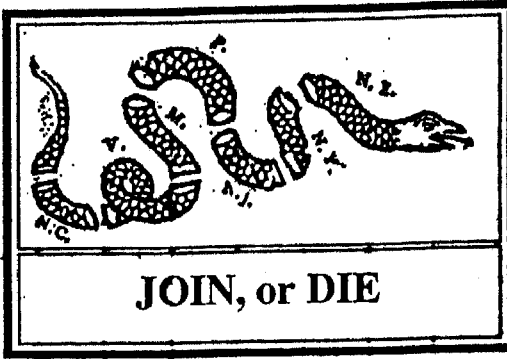
على العموم فى الشهور التالية أخذ الكونجرس فى وضع خطة لتعمير الجنوب، تختلف اختلافا كليا عن تلك التى بدأها لنكولن واستكملها جونسون.

صدر بعد ذلك التعديل الدستورى (رقم ١٤) والذى قوبل بمعارضة شديدة من جانب المجالس التشريعية للولايات الجنوبية باستثناء تينيسى، فكان ذلك التعديل ينص على أن «جميع الأفراد الذين ولدوا فى الولايات المتحدة أو جنسوا بجنسيتها وخضعوا لتشريعاتها هم مواطنون أمريكيون ويعتبرون مواطنون للولايات التى يقيمون فيها».

وفى مقابل تلك المعارضة، وفى قانون التعمير لسنة ١٨٦٧م قسّم الكونجرس الأمريكى الجنوب إلى خمس مناطق وضعها تحت الحكم العرفى، متجاهلا الحكومات المدنية التى تأسست فى الولايات الجنوبية؛ ونص القانون على إمكان التخلص من ذلك الحكم العسكرى الدائم، وذلك فيما يخص الحكومات المدنية التى تشكلت وأقسمت بيمين الولاء، وذلك بعد موافقتها على التعديل رقم (١٤)، ومنحت الزوج حق الانتخاب، وتوالت القوانين بعد ذلك، القانون رقم ١٤ وصادق عليه، والخامس عشر فى سنة ١٨٧٠م وصادق عليه، وكانت كلها لصالح الزوج.

وظبقا لقانون التعمير لسنة ١٨٦٨م انضمت ولايات أركنساس وكارولينا الجنوبية، ولويسيانا، وجورجيا، وألاباما، وفلوريدا إلى الاتحاد، ومن الجدير بالذكر أن الزوج سيطروا تماما على المجالس التشريعية فى لويزيانا، وكارولينا الجنوبية، والميسيسى. كما أن باقى الولايات المذكورة أعلاه كانت سيطرة حكام وشيوخ ونواب الشمال واضحة فيها تماما، وهو ما دلل على مدى تطويع الحكم فى الجنوب لصالح الاتحاد.

كان الجيش الشمالى ما زال قابعا ومتمركزا فى الجنوب لتطبيق سياسة التعمير المفروضة منذ عهد لنكولن، ولم يستقر الجنوب حتى تم سحب الجيوش الشمالية فى سنة ١٨٧٧م، غير أنها تركته وهو خراب يسوده الانحلال الخلقي والفوضى ومثقلا بالديون، حتى بدأت سياسة التعمير الحقيقية من جديد.



تاريخ

الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل السابع

عصر النمو والإعمار

1

The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions. It emphasizes that proper record-keeping is essential for the integrity of the financial system and for the ability to detect and prevent fraud. The document also outlines the responsibilities of individuals involved in the process, including the need for transparency and accountability.

The second part of the document provides a detailed overview of the various methods used to collect and analyze data. It describes the different types of data sources and the techniques used to ensure the accuracy and reliability of the information. The document also discusses the challenges associated with data collection and analysis, and offers suggestions for overcoming these challenges.

The third part of the document focuses on the importance of communication and collaboration in the financial system. It highlights the need for clear and concise communication between all parties involved, and emphasizes the role of teamwork in achieving the organization's goals. The document also discusses the importance of staying up-to-date on the latest developments in the field, and offers suggestions for how to stay informed and engaged.

إذا كانت الحرب الأهلية قد خلفت فى ولايات الجنوب دمارا كبيرا، فإن البلاد بمجموعها لم تتأثر كثيرا بظروف الحرب، بل ربما أمكن التأكيد بأن الحرب قد دفعت عجلة التطور الاقتصادى بقوة إلى الأمام، كما ساهمت فى الإسراع باستغلال موارد البلاد الواسعة وتطوير صناعتها لتلبية ضرورات الحرب.

لقد عرف اقتصاد البلاد الأمريكية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وبصورة خاصة فى السنوات التى أعقبت الحرب تطورا مذهشا، شمل جميع وجوه الحياة الاقتصادية والعمرانية؛ ذلك أن عناصر كثيرة كانت تتضافر لإثراء البلاد وتطويرها.

فالولايات المتحدة تمتلك مساحات شاسعة من الأراضى الخصبة والغابات الواسعة التى كانت تمون البلاد بالأخشاب فى فترة كان يعتبر الخشب فيها مادة أساسية للصناعة. ومواد الأرض من الفحم والحديد والنحاس والذهب والبترول كانت غير محدودة، ولم تكن الرساميل تنقص أهالى المدن الشمالية، الذين كانوا قد حصلوا على الكثير منها فى النصف الأول من القرن التاسع عشر عن طريق ممارستهم للتجارة والصناعة، يضاف إلى ذلك أن الرساميل الأوربية كانت تتدفق على البلاد بشكل غزير. أما اليد العاملة الضرورية لاستثمار الأرض والبحث عن ثرواتها الطبيعية فكانت موفورة بسبب الهجرة الكثيفة من أوروبا والتى كانت تؤمن للبلاد ما تحتاج إليه من الأيدي الخبيرة فى شئون الصناعة بصورة خاصة. يكفى أن نذكر على سبيل المثال أن تعداد الوافدين على الولايات المتحدة من الخارج قد بلغ مليوناً وثمانمائة ألف مهاجر بين سنتى ١٨٧١م و١٨٨٠م نزلوا أولا فى الولايات الشرقية، ومنها انتشروا فى كل أنحاء البلاد.

يضاف إلى ذلك أن شعب الولايات المتحدة كان قد اتخذ لنفسه قيما جديدة أساسها تقديس العمل واحترام المبادرة الفردية، كما أنه عرف كيف يقيم فى بلاده مؤسسات سياسية واجتماعية وقضائية لها صفة الاستقرار والثبات.

عمل تضافر هذه العناصر مجتمعة على إيجاد نهضة جبارة شملت جميع وجوه الحياة فى الولايات المتحدة الأمريكية وجعل من هذه البلاد فى مدة قصيرة وقبل انتهاء القرن التاسع عشر دولة كبرى ذات دور أولى فى حياة العالم.

وسنحاول أن نعرض لأوجه هذا التطور باختصار فى أهم مجالات الحياة الأمريكية.

الزراعة:

حتى منتصف القرن التاسع عشر كانت الزراعة تعتبر الأساس الذى تقوم عليه اقتصاديات هذه البلاد بصورة عامة رغم وجود تجارة نشطة وصناعة على شىء من التقدم فى الشمال. ولذا فقد كان اهتمام السلطات الحكومية بها كبيرا، وقد تجلّى هذا الاهتمام بالعمل على استغلال السهول الغربية، وعلى استثمار الأراضى التى ضمت للاتحاد بعد الحرب مع المكسيك وتلك التى تخص الهنود والتى كان يجرى الاستيلاء عليها تدريجيا. ولتشجيع استثمار الأراضى الجديدة والإقامة فيها أصدر الكونجرس سنة ١٨٦٢ أثناء الحرب الأهلية قانونا يقضى بإعطاء مساحة من الأرض تبلغ ١٦٥ فدانا بدون مقابل لكل أمريكى أو مهاجر جديد شرط التعهد بزراعتها واستثمارها لمدة خمس سنوات.

وفى نفس هذه السنة قدم الكونجرس خدمة أخرى قصد منها تطوير الزراعة من حيث النوع وتحسين أساليبها حين أقر قانونا يمنح حكومة كل ولاية مساحات واسعة من الأراضى الحكومية الفيدرالية دون مقابل؛ وذلك لتقام عليه مدارس زراعية ومحطات تجارب ومراكز للأبحاث. وكان لهذا القرار أثر كبير فى تطور الزراعة فيما بعد خاصة فى مجال تحسين الأنواع وزيادة المردود.

وكان لقانون توزيع الأراضى على المواطنين أثر بارز فى إعمار واستثمار الأراضى الواسعة الممتدة إلى الغرب حتى شواطئ المحيط الهادى. ولم تكد تأتى سنة ١٨٨٠م حتى كانت الحكومة الأمريكية قد وزعت حوالى ٥٦ مليون فدانا على مزارعين جدد انتشروا فى كل أرض كانت لا تزال غير مأهولة وغير مستثمرة فأقاموا فيها القرى والمزارع واستغلوها لصالح الاقتصاد الأمريكى.

ومع التوسع فى الغرب كانت المواشى تنتشر بسرعة هائلة فى المناطق الصالحة لذلك، وبصورة خاصة فى حوض الميسورى، وفى كانساس ونبراسكا وكولورادو، وأصبحت مدن كثيرة فى الغرب مركزا لتجارة المواشى وصناعة اللحوم. وبذلك أصبحت تربية المواشى موردا كبيرا من موارد الولايات المتحدة الاقتصادية.

ومما زاد فى سرعة تطور الزراعة ونموها هو أن الإنسان الأمريكى قد عرف كيف يضع العلم والتقنية فى خدمة الزراعة. فقد حلت الآلات الميكانيكية محل الإنسان فى كثير من العمليات الزراعية.

ولم يكد ينتهى القرن التاسع عشر حتى كانت الولايات المتحدة قد أصبحت أكبر دولة زراعية فى العالم، فهى الأولى فى إنتاج القمح والقطن والتبغ والذرة ومن أغنى دول العالم بالمواشى واللحوم.

الصناعة:

أما الصناعة فقد حققت هى أيضا تطورا مدهشا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. ولعل مرد ذلك إلى اكتشاف مصادر غنية ومتنوعة للمواد الأولية. فمع التوسع فى إعمار الأراضى الجديدة فى الغرب الأوسط والغرب من الولايات المتحدة كانت أعمال التنقيب عن الفحم والحديد - وهما المادتان الأساسيتان لنمو صناعة الصلب - تسير على نطاق واسع جدا.

ولم تكد تحل سنة ١٨٩٠م حتى كان إنتاج الولايات المتحدة من الصلب يزيد عن إنتاج بريطانيا وبعد سنوات قليلة أصبح يفوق إنتاج إنجلترا وألمانيا مجتمعين وهما أول دولتين فى العالم فى صناعة الصلب آنذاك.

وكذلك استغل أول بئر للبترول فى بنسلفانيا سنة ١٨٥٩م وكان ريته يستعمل للإنارة بالدرجة الأولى، ولكن مع اكتشاف المحرك البخارى حدث تطور فى استغلال هذه المادة التى أظهرت أعمال التنقيب أنها متوفرة بكميات كبيرة فى باطن الأرض الأمريكية. وقبل أن ينتهى القرن التاسع عشر كانت شبكة من مؤسسات استخراجة وتصفيته وتوزيعه قد شملت جميع أنحاء الولايات المتحدة لتؤمن حاجات الصناعة ووسائل النقل المتزايدة لمواد الوقود السائل.

ومع تطور أعمال البحث والتنقيب ظهر أن فى الولايات المتحدة كميات هائلة من النحاس والزئبق والكبريت والرصاص والذهب والفضة استغلت أيضا لإنماء وتطوير الصناعة.

يضاف إلى ذلك أن مرحلة الكشف عن ثروات البلاد المعدنية واستغلالها قد رافقتها مرحلة تطور علمى وتقنى هائلة استغلت لتطوير الصناعة وتحسينها. يكفى أن نذكر على سبيل المثال أن شهادات الاختراع التى أعطيت للأفراد والمؤسسات فى الولايات المتحدة بين سنة ١٨٦٠م و١٨٩٠م قد بلغت ٤٤٠ ألفا.

وقد امتازت الصناعة الأمريكية بأنها كانت تقوم منذ البداية على أساس التنظيم العلمى الدقيق والإنتاج الغزير نظرا لاتساع السوق الأمريكية.

هذه العوامل مع توافر الرساميل والأيدى العاملة الخبيرة أوجدت فى البلاد ثورة صناعية قوية فتدفقت السلع والحاجيات إلى الأسواق بغزارة وحل المصنع نهائيا محل الحرف الصغيرة، ولم تعد العائلات فى الريف تصنع أى شىء مما تحتاجه من ملابس أو أدوات منزلية كما كانت تفعل فى فترة الاكتفاء الذاتى.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الضرائب الجمركية المرتفعة التى فرضها رجال الشمال عند بدء الاستقلال والتى ارتفعت كثيرا سنة ١٨٦٤م وذلك بقصد تغطية نفقات الحرب ظلت قائمة لمدة طويلة بسبب تمسك رجال الصناعة ليس فى الشمال فقط، وإنما فى جميع أنحاء البلاد بها. وقد لعبت هذه الحماية دورا أساسيا فى تطور الصناعة الأمريكية وساعدتها على تفادى مزاحمة الصناعات الأوربية. وبالرغم من أن هذه الحماية كانت مؤذية لمصالح المزارعين فإنها بقيت طيلة القرن التاسع عشر ولم يطرأ عليها أى تعديل قبل سنة ١٩١٣م رغم احتجاجهم المتواصل.

طرق المواصلات:

وفى سنة ١٨٦٢م أثناء الحرب عملت الحكومة بقوة على تطوير السكك الحديدية، نظرا لأهميتها فى تطوير الاقتصاد الأمريكى؛ لكى تشجع مد خطوط جديدة وبصورة خاصة فى أراضى الغرب الجديدة فقد منحت دون مقابل اثنتان من

كبريات شركات الخطوط الحديدية العاملة فى أواسط البلاد وفى غربها وهما: يونيون باسيفيك Union Pacific وسترال باسيفيك Central Pacific مساحات من الأراضى تمتد إلى عشرين ميلا على جانبى الخطوط الجديدة التى تقوم بإنشائها. وكان الهدف من هذه المساعدة العمل على ربط شواطئ المحيط الهادى بالشواطئ الأطلسية للولايات المتحدة. وعلى الرغم من الصعوبات الهائلة فقد تم التقاء الخط الحديدى الآتى من مدينة سان فرانسيسكو بالخط الآتى من الشرق عبر جبال روكى فى شمال ولاية (يوتا) فى اليوم العاشر من شهر مايو سنة ١٨٦٩م.

ووزعت الحكومة والولايات على شركات السكك الحديدية أراضى بالمجان تبلغ مساحتها حوالى ٦٠ مليون هكتار أى ما يوازى مساحة فرنسا تقريبا. وقد قامت الشركات باستغلال هذه الأراضى عن طريق إنشاء المدن والمزارع فيها وبيعها بأسعار مرتفعة نظرا لقربها من الخطوط الحديدية. مما كون مجالا لقيام مضاربات واسعة بأسعار الأراضى وجمع ثروات فاحشة. وخاصة أن شركات السكك الحديد لم تكن فى بداية أمرها تعامل المواطنين على قدم المساواة بل كانت تعطى كبار الرأسماليين وأصحاب المصالح أسعارا مخفضة ساعدتهم فى زيادة ثرواتهم. وكانت هذه التصرفات مثار نقمة شديدة من المواطن العادى على هذه المؤسسات الكبيرة.

إلا أن هذه الشركات قد أدت على كل حال للبلاد بخدمات جليلة من حيث إنها وقبل نهاية القرن التاسع عشر كانت قد ربطت جميع المدن والمناطق الإنتاجية فى الولايات المتحدة بشبكة ضخمة من الطرق الحديدية هى أكبر واحدة من نوعها فى العالم.

الرأسمالية والاحتكارات،

هذا التطور الاقتصادى والسريع، وما رافقه من مضاربات بالأراضى وارتفاع متزايد بأسعارها واكتشاف مصادر الثروة الطبيعية كان يتم بالدرجة الأولى على عاتق الأفراد وبمبادرتهم الفردية. أما الدولة فكانت عادة لا تتدخل فى مجال الأعمال وإذا تدخلت فللحماية والتشجيع والمساعدة فقط؛ ولذا فقد كان من الطبيعى أن تظهر ثروات هائلة، وخاصة فى السنوات العشرين الأخيرة من القرن التاسع عشر، وكان أصحاب هذه الثروات يميلون بصورة عامة نحو السيطرة فى

مجال معين وتكوين احتكار قوى يزيل من طريقهم المنافسين ويؤمن لهم الربح الوفير. هذه الاحتكارات أو التراستات الكبيرة كانت تظهر بسبب التطور التقنى السريع الذى يستلزم رساميل كبيرة تعجز عادة الشركات الصغيرة عن تأمينها. يضاف إلى ذلك أن قيام هذه الاحتكارات مع ما عندها من إمكانيات مالية كبيرة كان يساعدها على تخفيض تكاليف الإنتاج.

وقبل نهاية القرن التاسع عشر كانت قد ظهرت احتكارات كبيرة فى مجال استثمار النحاس ولحوم البقر وزيت القطن والتبغ والماكينات الزراعية. إلا أن أضخم هذه الاحتكارات على الإطلاق هى:

١- الاحتكار الذى يسيطر على صناعة الفحم والحديد والذى يخص أندرو كارنيجى Andrew Carnegie وكانت أفران هذا الرجل تنتج فى نهاية القرن ثلاثة ملايين طن من الصلب مما يؤمن له ربحاً سنوياً يتجاوز الأربعين مليوناً من الدولارات. وقد بلغت ثروته سنة ١٩٠١م بليون ونصف بليون دولار.

٢- كان روكفلر فى نهاية القرن التاسع عشر قد سيطر على صناعة استخراج وتصفية البترول فى كل الولايات المتحدة بأزلة القسم الأكبر من منافسيه وجمع لنفسه ثروة طائلة.

٣- تروست مورغان Morgan المالى الذى توصل قبل نهاية القرن التاسع عشر إلى السيطرة على ثلث الخطوط الحديدية فى البلاد، كما امتد نفوذه إلى فروع صناعية كثيرة: الصلب، التلغراف، التليفون، الكهرباء.

هذه الاحتكارات على الرغم مما قدمته فى مجال تحسين الصناعة وتطويرها، وما عملته لتخفيض تكاليف الإنتاج وتنظيم العمل، إلا أنها كانت مثار نقد شديد من قبل المواطنين الذين كان يزعجهم تسلط أفراد قلائل على ثروات البلاد. ومع الوقت ظهر رأى عام معاد لهذه الاحتكارات يطالب بالقضاء عليها. وهذا ما أدى بالحكومة الأمريكية لإصدار قانون يمنع الاحتكارات يعرف باسم شرمان Sherman Antitrust Act وذلك فى سنة ١٨٩٠م، إلا أن ذلك القانون بقى طيلة القرن التاسع عشر دون تطبيق عملى.

الحركة العمالية:

كانت الرأسمالية الأمريكية طيلة هذه الفترة تعتبر قاعدة العرض والطلب الأساس الذى تطبقه فى سياسة الأجور تجاه عمالها. كان العمل يخضع لهذه القاعدة كأية سلعة أخرى. وكانت ظروف العمل بصورة عامة قاسية للغاية، فالعامل يعمل اثني عشر ساعة يوميا طيلة أيام الأسبوع دون راحة أسبوعية إلا ما ندر. وحوادث العمل كانت فى تزايد مستمر دون أن يفكر رب العمل فى وضع أى تعويض مادى أو مساعدة، ولم يكن هناك أى ضمان ضد البطالة أو المرض.

ولهذه الأسباب فإن الطبقة الواعية من العمال كانت تعرف أنها لن تستطيع الحصول على شروط عمل أفضل إلا إذا اتحدت، ولم يكن هذا بالأمر السهل نظرا لكثرة المهاجرين وتهافتهم على العمل بأية شروط كانت. وأول مؤسسة عمالية ظهرت سنة ١٨٦٩م فى الولايات المتحدة تحت اسم «فرسان العمل» قد فشلت وزالت قبل مطلع القرن العشرين نظرا لتطرفها فى مطالبها: ثمانى ساعات يوميا، منع تشغيل الأطفال، تأمين الخدمات العامة.

وفى سنة ١٨٨٥م تأسس (اتحاد العمال الأمريكيين) American Federation of Labor بمساعى مهاجر يهودى هولندى اسمه غومبرز. ولا يزال هذا الاتحاد قائما حتى اليوم نظرا لكون مطالبه كانت فى الأساس واقعية ومعتدلة ولكون اتجاهاته محافظة. وقد تمكن هذا الاتحاد من أن يؤمن للعمال الأمريكيين بصورة تدريجية شروط عمل أفضل وساعات عمل أقل وأجور أعلى.

ولعل مما ساعد على نجاح هذه المؤسسة النقابية الكبرى، وهذا ما يميزها عن أكثر النقابات الأوربية، كونها كانت تقبل النظام الاقتصادى القائم وتعترف به، كما أنها ظلت بعيدة عن الحياة الحزبية فى البلاد، ثم أنها لم تحاول أن تجعل من مبدأ صراع الطبقات أساسا لعملها.

ومع هذا، لم يكن للمنظمات العمالية وجود قوى فى الولايات المتحدة، حتى الأزمة الاقتصادية الكبرى فى ١٩٢٩م.

لقد اهتمت الولايات المتحدة عقب خروجها من الحرب الأهلية بأمور إعادة
تعمير ما خلفته الحرب من دمار فى البلاد ومن انقسام بين الأمريكيين. كما شغلها
أيضا مسألة إعمار المناطق الواسعة التى حصلت عليها بعد حرب المكسيك. يضاف
إلى ذلك أن تطوير اقتصاديات البلاد والكشف عما فيها من ثروات معدنية كان من
مشاغل الحكومة الفيدرالية الرئيسية طيلة النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

لهذه الأسباب كانت الولايات المتحدة فى الفترة التى أعقبت الحرب الأهلية
تفرض على نفسها ما أمكنها ذلك عزلة اختيارية فتبتعد عن شئون العالم الخارجى
وبصورة خاصة عن الشئون الأوربية، إلا أن التزام دولة كبيرة كالولايات المتحدة
بمثل هذا الموقف لم يكن من الأمور السهلة؛ نظرا لاتساع مصالحها ولتضاربها مع
مصالح دول أخرى عديدة. ثم إن تمسكها بمبدأ مونرو الشهير وحرصها الشديد
على أن تحتكر لنفسها وحدها حق الاهتمام بشئون القارة الأمريكية كلها كان لابد
أن يخرجها من عزلتها من آن لآخر، ويجبرها لخلافات قد تكون خطيرة مع الدول
الأخرى التى لها مصالح قديمة فى القارة الأمريكية.

فبعد انتهاء الحرب الأهلية مباشرة اهتمت بقضية تدخل نابوليون الثالث فى
المكسيك الذى بدأ سنة ١٨٦١م ومحاولته إقامة إمبراطورية موالية لفرنسا هناك تحت
عرش الأرشدوق النمساوى مكسميليان. فأرسلت جيشا أمريكيا إلى حدود
المكسيك وطلبت من الفرنسيين سحب جيوشهم. ولم يكن أمام نابوليون الثالث
سوى الانصياع لمطالب الأمريكيين، وخاصة أن المكسيكيين كانوا لا يزالون يقاومون
تدخله فى بلادهم بقوة. وقد انتهت هذه المشكلة بانتصار وجهة النظر الأمريكية
والقاضية بمنع الدول الأخرى من التدخل فى شئون أمريكا وسقوط الإمبراطور
مكسميليان وإعدامه على أيدي معارضيه من المكسيكيين فى يونيو سنة ١٨٦٧م.

فى نفس الفترة أيضا اهتمت الولايات المتحدة بقضية آلاسكا. فقد استغل
وزير الخارجية الأمريكى آنذاك سيوارد العلاقات الممتازة بين بلاده وروسيا وعقد مع
قيصرها اتفاقا لبيع هذه المقاطعة للولايات المتحدة مقابل مبلغ سبعة ملايين ومائة

ألف دولار. وبصعوبة بالغة أمكنه أن يحصل من الكونغرس الأمريكى فى أبريل سنة ١٨٦٧ على هذه الصفقة ذات الصبغة «التوسعية».

إلا أنه فى أواخر القرن التاسع عشر وبصورة خاصة أخذنا نشاهد خروجاً أمريكياً سريعاً ونشيطاً عن سياسة العزلة والانكماش واتجاهها نحو التوسع والاستعمار ظهر فى مجالات كثيرة أبرزها:

١ - قضية فنزويلا:

منذ منتصف القرن التاسع عشر كان هناك خلاف حول تحديد الحدود بين فنزويلا والمستعمرة البريطانية فى جويانا. وقد طال الخلاف كثيراً حول هذه القضية مما اضطر فنزويلا فى النهاية وأمام تمسك إنجلترا الشديد بوجهة نظرها لطلب تأييد الولايات المتحدة لها. وقد حصلت على هذا التأييد بالفعل سنة ١٨٩٥م زمن الرئيس كليفلاند ووزير خارجيته فولنى Volney. وفى هذه السنة دخلت الولايات المتحدة بصورة رسمية فى هذا النزاع متبينة وجهة نظر فنزويلا التى كانت تطالب إنجلترا بالقبول بالتحكيم. وقد رفضت لندن بقوة فكرة التحكيم كما رفضت أيضاً التدخل الأمريكى، ذلك أنها كانت ترى فى قبولها لهذا التدخل اعترافاً بمبدأ مونرو الضار بمصالحها، والتى لم تكن قد قبلته رسمياً منذ أن صدره.

أمام رفض بريطانيا للتحكيم طلب الرئيس الأمريكى كليفلاند من الكونغرس أن يعطيه هو التفويض بتعيين لجنة تحكيم تخطط الحدود بين فنزويلا والمستعمرة البريطانية. وقد ذكر فى طلبه هذا بأنه إذا وجدت هذه اللجنة أن فنزويلا محقة فى ادعائها فسيكون من واجب الولايات المتحدة أن تمنع عنها العدوان البريطانى. وقد وافق الكونغرس بالإجماع على طلب الرئيس. والواقع أن قرار الكونغرس يمكن اعتباره بمثابة تهديد لبريطانيا باللجوء إلى الحرب.

وكادت العلاقات تتدهور كثيراً لولا حكمة وزير الخارجية البريطانى اللورد ساليسبورى وظهور بوادر تعقل واعتدال عند الفريقين مما أدى إلى القبول بفكرة التحكيم. وقد عقدت معاهدة بين فنزويلا وإنجلترا فى باريس سنة ١٨٩٧م بهذا الشأن، وجاء قرار لجنة التحكيم فيما بعد لصالح بريطانيا.

كان لأزمة فنزويلا هذه نتائج خطيرة وبعيدة المدى. فهي من جهة قد كرس مبدأ مونرو وما يعطيه من حق للولايات المتحدة لمنع تدخل الدول الأوروبية في شئون القارة. وقد أضافت لهذا المبدأ مفهوما جديدا يعطى الولايات المتحدة التفويض لرعاية شئون باقى دول القارة. ومن جهة ثانية كانت هذه الأزمة نقطة تحول فى تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية إذ أبعدها عن عزلتها نهائيا. فبعد هذه الحادثة سيشهد التاريخ الأمريكى تدخلا متزايدا للولايات المتحدة ليس فقط فى شئون القارة الأمريكية، بل فى شئون العالم كله، ذلك أنه عند انتهاء القرن التاسع عشر كانت هذه البلاد قد أصبحت باعتراف العالم كله دولة كبرى. وهى لذلك لا تستطيع إلا أن تقوم بالمستلزمات التى يفرضها عليها هذا الدور. ثم إنها على الصعيد الاقتصادى قد باتت أكبر قوة اقتصادية فى العالم، ولذا فهى ملزمة باتباع سياسة تقضى بالبحث عن أسواق لبضائعها، وعن نقاط ارتكاز خارج القارة لتوسعها الاقتصادى فى المستقبل.

٢- الحرب الأسبانية- الأمريكية (١٨٩٨م)،

فى هذه السنة لم يكن قد بقى لأسبانيا من إمبراطوريتها الواسعة التى أقامتها فى أمريكا سوى كوبا وبورتوريكو، ولم تكن هذه الأخيرة تسبب أية مشكلة؛ لأنها كانت تمارس الحكم الذاتى منذ مدة طويلة. أما فى كوبا فإن العلاقات بين السكان المحليين والسلطات المستعمرة كانت سيئة بصورة دائمة، وقد لجأ السكان أكثر من مرة للثورة والتمرد، غير أن السلطات كانت دوما تلجأ لأقسى تدابير القمع. ومنذ سنة ١٨٩٥م كان السكان فى حالة ثورة دامية خاصة، وأن السلطات الأسبانية قد أرسلت مائتى ألف جندي كانوا يستعملون أقسى درجات الشدة والوحشية ضد الثائرين.

وكدولة كبرى كان لا يمكن للولايات المتحدة إلا أن تهتم بما يجرى على بعد ٩٥ ميلا من شواطئها، وخاصة أن رجال الأعمال الأمريكيين الذين لهم مصالح واسعة فى صناعة قصب السكر والتبغ هناك كانوا يشكون بصورة مستمرة من تأثر مصالحهم بأحداث الثورة ومن سوء معاملة السلطات الأسبانية لهم. وكانت

الصحافة الأمريكية، وخاصة الصحافة الوطنية المتطرفة تبالغ في ذكر مآسى شعب كوبا، وتثير فى الأمريكيين أحاسيس الرحمة والشفقة على جيرانهم.

وبالفعل أظهرت الولايات المتحدة اهتماما كبيرا بهذه المسألة سنة ١٨٩٧م، ليس فقط لدوافع إنسانية وإنما أيضا بسبب غنى هذه البلاد باعتبارها أول دولة فى إنتاج قصب السكر، وعرضت هذه السنة على حكومة أسبانيا وساطتها لحل الخلاف، ولكن هذه رفضت.

وفى سنة ١٨٩٨م كان الرأى العام الأمريكى قد بات ميالا للتدخل فى كوبا، واستغلت الحكومة الأمريكية حادث غرق السفينة الأمريكية (مين) فى خليج هافانا، واعتقد الأمريكيين أن أسبانيا هى التى أغرقتها، فطلبت انسحاب الجيوش الأسبانية من كوبا، وأمام رفض حكومة مدريد للطلب الأمريكى وافق الكونجرس فى ١٢ أبريل سنة ١٨٩٨م على إعلان الحرب على أسبانيا.

لقد أظهرت هذه الحرب منذ البداية عدم التكافؤ بين الدولتين المتحاربتين من حيث القوة والإمكانات والتنظيم. ولهذا فقد كانت سريعة وقصيرة للغاية. وقد دارت هذه الحرب على جبهتين رئيسيتين:

أ - جبهة كوبا، ففى كوبا أنزلت القوات الأمريكية البرية والبحرية سلسلة من الهزائم السريعة بالأسبان، ولم تلبث بعد أسابيع من بدء الحرب أن انتهت مقاومتهم بعد أن أغرق أسطولهم بكامله فى سانتياجو Santiago. وبذا أصبحت جزيرة كوبا وبعدها بورتوريكو بيد القوات الأمريكية، وزال بذلك نهائيا النفوذ الاستعمارى الأسبانى من البحر الكارىبى.

ب - جبهة الفليين، كانت هذه البلاد فى أواخر القرن التاسع عشر لا تزال خاضعة للاستعمار الأسبانى الذى كان يدير أمورها بعقلية رجعية استبدادية. وكانت فيها ثورة شعبية قوية ضد الحكم الأسبانى يقودها الزعيم (أغوينالدو). ولما أعلنت الولايات المتحدة الحرب على أسبانيا قام أسطول أمريكى كان يربط فى هونج كونج بالتوجه إلى الفليين

مستغلا ثورة سكانها ضد الأسبان فدمر الأسطول الأسباني المراتب هناك
(مايو سنة ١٨٩٨م) ثم نزلت قوات برية أمريكية واحتلت البلاد
وطردت المستعمرين منها.

وقد انتهت حالة الحرب نهائيا بين الفريقين فى معاهدة باريس التى وقعت
فى ديسمبر سنة ١٨٩٨م. وبموجب هذه المعاهدات تنازلت أسبانيا للولايات المتحدة
عن سيادتها على جزر الفلبين وجزيرة جوام (Guam) فى أوقيانيا وعن بورتوريكو.
أما كوبا فقد صارت جمهورية مستقلة.

إلا أن حصول الولايات المتحدة على هذه الأراضى قد أوجد انقساماً فى
الرأى داخل الولايات المتحدة حول مصيرها، وبصورة خاصة تحديد علاقتها
بالولايات المتحدة. فبعض العناصر فى الكونجرس الأمريكى يدعمها رأى عام
محافظ رأت فى الاستيلاء على المستعمرات الأسبانية السابقة محاولة لجعل
الولايات المتحدة دولة مستعمرة، وهذا يخالف مبادئ الأمة الأساسية فى الحرية،
كما أنه يعرض الولايات المتحدة فى المستقبل لخلافات مع الدول الأوربية ذات
المصالح الاستعمارية.

إلا أن الاتجاه التوسعى كان آخذاً فى السيطرة وقبلت الولايات المتحدة أن
تأخذ على عاتقها أمر السيادة فى هذه المستعمرات، وأن تتولى هى تقرير مصيرها:

أ - بالنسبة لكوبا كان لابد من تنفيذ قرار الاستقلال، فبعد سنوات من
الاحتلال الأمريكى لهذه البلاد جرى فيها انتخاب مجلس تشريعى تولى
وضع دستور للبلاد. وقد بدأت بممارسة الحكم الذاتى سنة ١٩٠٢م،
ووقعت معاهدة مع الولايات المتحدة تمتنع بموجبها عن القيام بأى عمل
قد يعرض استقلالها للخطر كما تعطى الولايات المتحدة حق التدخل فى
شئونها فى بعض الحالات، وتسمح لها بأن تحصل فيها على قواعد
بحرية. وهكذا تستضح نوايا الولايات المتحدة تجاه كوبا، وهى تقضى
بجعلها ضمن النفوذ الأمريكى.

وقد اضطرت الولايات المتحدة بعد ذلك، وبموجب حقها فى التدخل
لاحتلال هذه البلاد والتدخل فى شئونها أكثر من مرة فيما بعد خاصة

بعد أن أصبح لرجال الأعمال الأمريكيين فيها مصالح واسعة وسيطروا على صناعة السكر والتبغ واستخراج المعادن وشركات التلغراف والهاتف.

ب - وقد برز الاتجاه التوسعي الأمريكي الجديد بصورة أوضح عند مناقشة مصير الفلبين، وخاصة أن (أغوينالدو) الزعيم الوطنى الفلبينى الذى كان يقود حرب التحرير زمن الحكم الأسباني بدأ يشن حرب عصابات ضد المحتلين الجدد مما اضطر الأمريكيين لإرسال حملة من خمسين ألف جندي للقضاء على الثورة. ولم تحصل هذه البلاد على الحكم الذاتى إلا فى سنة ١٩١٦م.

وقد كشفت حرب الفلبين وتمسك أمريكا الطويل بالسيادة عليها النظرة المتطورة لعلاقات هذه البلاد الخارجية ولرغبتها المتزايدة بالتوسع بصورة خاصة فى المحيط الهادى، والقيام بالالتزامات التى تفرضها عليها مصالحها التجارية ووضعها كدولة كبرى فى العالم.

٣ - قنال بنما:

مع تزايد اهتمام أمريكا بشئون المحيط الهادى وغزو مصالحها العسكرية والتجارية فى بلدانه، ومع تحول البحر الكاريبى عمليا إلى بحيرة أمريكية وطردها أسبانيا من مستعمراتها فيه ظهرت الحاجة الملحة لشق قنال فى أمريكا الوسطى تؤمن الاتصال البحرى بين شواطئ أمريكا على الأطلسى وأراضيها فى المحيط الهادى دون الحاجة إلى الدوران حول قارة أمريكا الجنوبية كلها. ثم إن مثل هذه القنال كانت توفر على الولايات المتحدة تكوين أسطولين كبيرين مستقلين أحدهما فى الهادى والآخر فى الأطلسى. وكان أكثر الساسة الأمريكيين اقتناعا بهذه الفكرة وبضرورة تنفيذها السكرتير المساعد للبحرية الأمريكية سابقا تيدور روزفلت والذى أصبح رئيس الدولة سنة ١٩٠١م.

وفى سنة ١٩٠٢م صوت الكونجرس على شق هذه القناة التى كان من المفروض أن تمر فى أراضي بنما التابعة لدولة كولومبيا. وفى سنة ١٩٠٣م وقعت

بين حكومة كولومبيا والحكومة الأمريكية معاهدة تسمح بشق هذه القناة مقابل عشرة ملايين دولار كدفعة أولى وربع مليون دولار سنويا كأجر لشريط من الأرض يمتد لمسافة خمسة أميال على جانبي القناة، إلا أن مجلس الشيوخ الكولومبي اعتبر هذه الشروط غير كافية ورفض الموافقة على هذه الاتفاقية.

وكان رد الفعل الأمريكي سريعا وعنيفا، فقامت في ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٣م بتحريض من الولايات المتحدة ثورة انفصالية في أراضي بنما سرعان ما تبنتها وأيدتها الولايات المتحدة مما أدى إلى ظهور جمهورية بنما، التي سرعان ما وافقت على هذه المعاهدة مع إعطاء الولايات المتحدة حق السيادة والتدخل في الأراضي المستأجرة على جانبي القناة.

وقد بدأت الأعمال بسرعة وأصبحت القناة صالحة للملاحة في ١٥ أغسطس سنة ١٩١٤م.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن تصرف الولايات المتحدة تجاه حكومة كولومبيا وتشجيعها على انفصال بنما قد أثار إلى حد كبير مخاوف الدول الأمريكية الصغيرة وشكوكها حيال تصرفات جارتهم الكبيرة. وهذا ما اضطرها في سنة ١٩٢١م أن تدفع لحكومة كولومبيا مبلغ ٢٥ مليون دولار كتعويض عن خسارتها لأراضي بنما.

ولعل ما زاد في مخاوف الدول الأمريكية ونقمتها على السياسة الخارجية الأمريكية تجاهها، هو أن الولايات المتحدة منطلقة من تفسير واسع لمبدأ مونرو ورغبة منها في صيانة الأمن والاستقرار والمحافظة على سلامة المنطقة المحيطة بالقناة أخذت تتدخل بصورة مستمرة في دول البحر الكاريبي، وخاصة كوبا والدومينيك وهائيتي وهندوراس بحجة الرغبة في صيانة الأمن ومنع النفوذ الأوربي من التغلغل في هذه المنطقة.

٤ - السياسة الأمريكية في اليابان والصين:

كانت الولايات المتحدة منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر تنظر باهتمام خاص إلى شئون المحيط الهادئ والشرق الأقصى، وقد حاولت أكثر من

مرة دون فائدة أن تقسيم علاقات تجارية مع اليابان التي كانت حتى ذلك الحين تفرض على نفسها عزلة تامة وتعيش داخل بلادها بعيدا عما يجري في الخارج وخاصة في الغرب. وفي سنة ١٨٥٤م وعن طيق التلويح بالقوة تمكن بيرى Perry من أن يعقد مع اليابان معاهدة كاناجاوا Kanagawa. وبموجب هذه المعاهدة تفتح اليابان من مرافئها للتجارة الخارجية وتسمح بقيام تمثيل دبلوماسي أمريكي في أراضيها.

وفي سنة ١٨٩٨م ضمت الولايات المتحدة رسميا جزر هاواي ذات المركز الهام على طريق المواصلات البحرية بين مرفأ سان فرانسيسكو وبلدان الشرق الأقصى، والتي كانت إحدى البلدان المنتجة للسكر في العالم.

وأمام تزايد المصالح الأمريكية في الشرق الأقصى ورغبتها في فتح أسواق الصين الواسعة أمام منتجات صناعيتها المتزايدة التطور وجدت نفسها في سنة ١٨٩٩م مسوقة إلى التدخل في شئون هذه الدولة؛ ذلك أنه عقب هزيمة الصين في حربها مع اليابان سنة ١٨٩٥م أخذت الدول الأوربية الكبرى: إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، وروسيا. تتهاافت على تقاسم مناطق النفوذ في هذه البلاد الواسعة مما يتعارض مع المصالح التجارية لسلامة وكيان الإمبراطورية الصينية. ولذا فقد نصبت الولايات المتحدة نفسها بمثابة المدافع عن «الباب المفتوح» حيال هذه الأمة مع احترام وحدتها وسيادتها. وهذا يعني أن تبقى أبواب الصين مفتوحة أمام التجارة الحرة مع جميع بلدان العالم.

وهذا المبدأ هو الذي دفع الولايات المتحدة للتدخل في الصين زمن ثورة بوكسر سنة ١٩٠٠م (الملاكمين) والعمل على حماية وحدة البلاد الصينية ومنع الدول الأوربية مجددا من تقطيع أوصالها واستعمارها.

٥ - الولايات المتحدة وأوربا؛

بالرغم من تمسك الولايات المتحدة الشديد بشرعة مونرو القاضية بعدم التدخل بالشئون الأوربية، فقد أخذنا نلاحظ في أواخر القرن التاسع عشر ميلا

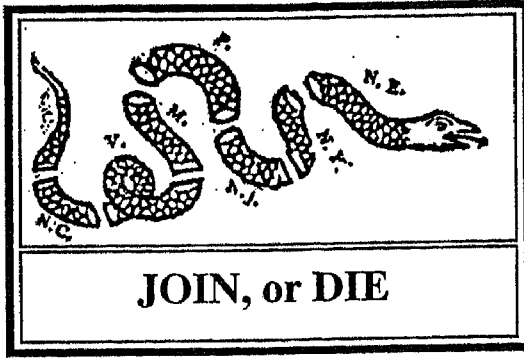
متزايدا فى السىاسة الخارجىة الأمريكىة نحو الاهتمام بشئون القارة الأورىبة، إنما دون أن يؤدى بها ذلك إلى الالتزام بمواثىق أو عهود سىاسىة ثابتة.

ولعل مرد هذا الاتىجاه الجدىد ىعود إلى تزايد نمو صناعتها وتجارتهها، وإلى تحولها السرىع لأن تكون دولة كبرى عالمىة. وقد برز هذا المىل أكثر من مرة فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

فقد اشتركت الولايات المتحدة فى مؤتمر برلین (١٨٨٥م) الذى عالج قضىة توزىع مناطق النفوذ فى أفرىقىا بین الدول الأورىبة الاستعمارىة ونظم مكافحة تجارة الرقىق. وكذلك تدخلت الولايات المتحدة فى الحرب الروسىة - الیابانىة سنة ١٩٠٥م كوسیط بین الیابان وروسيا.

وفى أثناء الأزمة التى قامت بین فرنسا وألمانىا (١٩٠٥م - ١٩٠٦م) بسبب الصراع على النفوذ فى مراکش تدخلت الولايات المتحدة فىها، ولعب الرئىس روزفلت بصورة خاصة دورا هاما، كما اشتركت الولايات المتحدة فى مؤتمر الجزىرة (أسبانىا) الذى عقد لحل هذه المعضلة.

وفى أثناء الحرب العالمىة الأولى أقحم الرئىس ویلسون بلاده بعد تردد طویل فى الحرب العالمىة الأولى، وكان دورها فىها بارزا وقاطعا.



تاريخ

الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الثامن

الولايات المتحدة
والحرب العالمية الأولى



كانت حكومة الولايات المتحدة - برئاسة وودرو ويلسون - ترقب تطورات العلاقات بين الكتلتين المتواجهتين الأوربيتين:

١ - دول الوفاق: بريطانيا وفرنسا وروسيا.

٢ - دولتا الوسط: ألمانيا والنمسا - المجر.

وكانت الصحافة الأمريكية تضع التطورات الأوربية أمام الرأي العام الأمريكي. وخلال العقدين السابقين على نشوب الحرب العالمية كان الشعب الأمريكي قد تعود رؤية أوربا على «حافة الحرب»، ولا تكاد الأطراف المتعادية تقترب من إعلان الحرب حتى تراجع إحدى هذه الدول الكبرى وتقبل نوعاً من إعلان الحلول الوسط. ولهذا عندما جاءت أنباء مصرع الأرشيدوق النمساوى على يد أحد الوطنيين الصربيين، قابله الشعب الأمريكي وكأنه واحد من حوادث الاغتيال العديدة التي وقعت في أوربا خلال سنوات ما قبل الحرب، ولم يكن الرأي العام الأمريكي يعتقد أن مثل هذا الحادث الفردى قد يؤدي إلى حرب شاملة بين الدول الكبرى الأوربية. ولهذا كانت دهشة الشعب الأمريكي كبيرة عندما توالى عليه أنباء التبعثات العامة من هذا الجانب أو ذاك، وعندما توالى إعلان الحرب من جانب الدول المتواجهة.

نظر الشعب الأمريكي إلى هذه التطورات بنوع من الامتعاض والتقليل من قيمة هذا الفكر الأوربي الذي كان عظيماً ومتفوقاً. واعتقد الشعب الأمريكي أن سياسة أوربا من نوع استمرار المؤامرات السياسية والعسكرية، وأصبحت في دمهم هذه الأساليب التي تتنافى والأخلاقيات السياسية الأمريكية.

حقيقة كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قبل ويلسون قد اعتمدت (سياسة الدولار)، وحصلت الولايات المتحدة من وراء ذلك على مجالات واسعة زراعية وبتروولية لاستغلال المكسيك وشعوب أمريكا اللاتينية، إلا أن وودرو

ويلسون - منذ توليه الرئاسة - سار على سياسة جديدة لا تأخذ (بسياسة الدولار) ولا تسعى إلى كسب ثقة وتعاون دول أمريكا اللاتينية. هذا التطور وضع الأخلاقيات السياسية^(١) الأمريكية قبيل الحرب العالمية الأولى في مكانة رفيعة جدا إزاء سياسات المعاهدات السرية والوفاقات غير الواضحة معالم أهدافها والتحالفات التي تضع السيف في مواجهة السيف دون اعتبار لمستقبل حضارة أوروبا.

تلك كانت مشاعر الشعب الأمريكي عندما جاءت أنباء وقوع الحرب بين دول أوروبا.

ورغم تلك التطورات السريعة الأوربية، ظل الشعب الأمريكي معتقدا أن هذه الأمة الحادة الكبرى لن تلبث أن تجد من ينقذ أوروبا من نفسها، وأن يقنع الدول الأوربية بأن تضع السلاح مؤقتا حتى يمكن أن يكتشف مخرجا من هذه الأزمة الكبرى التي تهدد الحضارة الحديثة. وكانت هناك تطلعات شعبية نحو قيام حكومة الولايات بهذا الدور السلمي الإنقاذي الكبير، وخاصة أنها بتورط الدول الأوربية في هذه الحرب وضعت حكومة الولايات المتحدة في مكانة عالية إنسانية، وأبرزت قيمة المساعي المتتالية التي بذلها - قبل الحرب العالمية - كل من (ويلسون) ووزير خارجيته (بريان) من أجل عقد معاهدات سلم شامل بين الدول الأوربية أن تؤيد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في مساعيها نحو (سلم شامل)؟ وكانت هناك العديد من الدول الأوربية التي وافقت على هذه الجهود الإنسانية، ولكن ألمانيا بدت راغبة عن أن توقع على أى من معاهدات السلام هذه على اعتبار أنه سلام يضع إمكانيات التفوق والرفاهية في يد دول الوفاق وحرمان ألمانيا والنمسا من فرص عادلة في مجالات الاستعمار والتجارة.

ماذا كان صدى هذا الموقف الألماني من نظرية السياسى الأمريكى (بريان) الخاصة (بالسلام الشامل)؟

كان إصرار حكومة القيصر الألماني ولسيم الثانى على عدم توقيع أى من معاهدات السلام يعنى لدى الشعب الأمريكى وجود روح عدوانية لدى القيصر وحكومته، روح عدوانية لا مبرر لها. وكان من العسير على الألمان أن يقنعوا

(١) قال ويلسون في أحد خطبه:

"The United States Will never again Seek one Additional Foot of Territory by Conquest"

الشعب الأمريكى بوجهة نظرهم، رغم سلامتها إلى حد ما، وهى أن التوازن الدولى يقتضى فرصا دولية متساوية للجميع وليس لدول الوفاق فقط، بينما كان من اليسير جدا على أجهزة الدعاية الإنجليزية أن تظهر بريطانيا على أساس أنها دولة تريد وتسعى إلى السلام فى وجه قوى عدوانية ألمانية.

ومن وراء هذه التيارات الكبرى السياسية، كانت اتجاهات الحكومة الأمريكية فى الأيام الأولى لنشوب الحرب تدعو إلى أن تظل الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن هذه الحرب التى أشعلها محترفو الساسة من الأوربيين. وظهرت الصحافة فى الولايات المتحدة الأمريكية - غداة نشوب الحرب الأوربية - تشيد بابتعاد الأمريكين عن الحرب، وتهزأ من هؤلاء الأوربيين الذين يخوضون حربا شاملة لا مبررات قوية لها، من وجهة نظر الصحافة الأمريكية.

فلقد ظهرت فى صحيفة شيكاغو هيرالد^(١)، و«لترارى ديجست» وغيرها من الصحف، مقالات تحمد الله على اليوم الذى نجح فيه كولومبس فى اكتشاف أمريكا ليفتح أبوابها أمام من أسعدهم الحظ وغادروا تلك القارة الأوربية المليئة بالمؤامرات والاقتال والحروب.

وهذا كانت نظرية (الحياة الحقيقى) هى الأكثر انتشارا بين الشعب الأمريكى، بل وبين رجالات السياسة الأمريكية حينذاك. والحياة الحقيقى - فى مفهوم ذلك الوقت - كان يعنى أن تظل العلاقات السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى الأوربية المتقاتلة على ما كانت عليه قبل الحرب، وأن

(١) قالت Chicago Herald:

"Peace - Loving Citizen of this Country Will Now Rise up and Tender a Heavy Vote of Thanks to Columbus for Having Discovered America"

وقالت أخرى:

"We never appreciate so Keenly as Now The Foresight Exercised by Forefathers in Emigrating from Europe".

وقالت اللترارى ديجست Literary Digest:

"Our Isolated Position and Freedom From Entangling Alliances Inspire Our Press With The Cheering Assurance That We are in no Peril of Being Drown Into The European Quarrel".

تظل هذه العلاقات دون تطوير فى اتجاه معين منعا لإثارة حساسيات هنا أو هناك .
ولقد أبدى الرئيس ويلسون إيمانه بهذه السياسة، بقوله عند وصول أنباء اشتعال
الحرب الأوربية إلى أسماعه:

«إن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تظل بالنسبة لهذه الحرب على الحياد
نظريا وعمليا . . وعلى الأمريكيين أن يكونوا محايدين فى أفكارهم كما فى
أفعالهم».

لقد كان واضحا فعلا فى تصريحات ويلسون وخطبه سواء قبل مرحلة
انتخابات الرئاسة فى ١٩١٦م أو خلال معركة الانتخابات هذه أنه شديد الكراهية
لمثل هذه الحرب الشاملة، وأنه لابد من أن يستخدم كافة قدراته من أجل وقف هذه
المذابح البشرية التى يذهب ضحيتها فى كل يوم عددا كبيرا من زهرة شباب أوربا.

وخلال معركته الانتخابية ضد خصمه «هيوز» - مرشح الحزب الديمقراطى -
قام بحملة كبرى ضد دعاة الحرب وأعلن نفسه داعية السلام العالمى الأول، وأشار
إلى أن تورط الولايات المتحدة الأمريكية فى الحرب الأوربية ليس سوى «جريمة
ضد الحضارة»، ولكن ليس معنى هذا أن الرئيس ويلسون كان معنيا فقط بإبعاد
شبح الحرب الأوربية عن الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما كان قد أشار بوضوح
إلى أنه يعمل كذلك على صيانة «شرف» الولايات المتحدة من عدوان أى من الدول
المتقاتلة الأوربية على المصالح الأمريكية.

ففى يناير ١٩١٦م - عندما كانت المعركة الانتخابية على أشدها - قال
ويلسون:

«أنا أعلم أنكم تعتمدون علىّ فى تجنب هذه الأمة ويلات الحرب، لقد
فعلت ذلك حتى هذه اللحظة، وإننى أقطع على نفسى عهدا أن أفعل ذلك مستقبلا
بمعوونة المولى، إذا كان ذلك مستطاعا. ولكنكم قد حملتمونى واجبا آخر، لقد
طالبتمونى بأن يسان شرف الولايات المتحدة وألا يلوثه أى شيد، وهذا أمر لا
سيطرة لى عليه. إنه يتوقف على ما يفعله الآخرون، لا على ما تفعله الحكومة
الولايات المتحدة الأمريكية»^(١).

(١) آلن يفتز وخنرى ستيل كومجنو: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، نقله إلى العربية الأستاذ
مصطفى عامر، مكتبة مصر، القاهرة، ص ٤٨٧.

وهكذا حدد ويلسون سياسته إزاء الحرب الأوربية، وهو تجنب الولايات المتحدة مخاطر التورط فيها بشرط ألا يعنى ذلك تجاهل ما يمس شرف الشعب الأمريكى. وبذلك يكون قد انتقل من مرحلة (السلم الشامل) و(الحياة الحقيقى) إلى مرحلة الحياة القائم على الحفاظ على مصالح بلاده. ولكن كان يلف هذا الموضوع فى إطار قوى من الدعاية نحو السلام بحيث غدا هو داعية السلام الأول، وخاصة أن منافسه (هيوز) كان يستخدم عبارات ملتعبة ويلوح باتخاذ إجراءات عسكرية، فكان أن نجح ويلسون فى الانتخابات ليتمتع بالرئاسة مدة جديدة.

بعد انتخابه رئيسا للولايات المتحدة شرع ويلسون فى القيام بدور الوسيط بين الدول الأوربية الكبرى المتقاتلة. وفى ٢٢ يناير كانون ثانى ١٩١٧ عرض فى خطاب له على الكونجرس الخطوط العامة والرئيسية لمشروعه للسلام على النحو التالى:

- ١ - عقد سلام دائم بواسطة الأمريكان عن طريق (عصبة أمم) (١).
 - ٢ - سلام بين الأقربان (٢) لا بين غالبين أو مغلوبين، أى (سلام بلا نصر) (٣).
 - ٣ - سلام تكون فيه الملاحة البحرية حرة أمام الجميع.
 - ٤ - سلام يعتمد على التعامل لا على الإرهاب بالقوة العسكرية والحرب، وبالتالي سلام يقوم على أساس (نزع السلاح) (٤).
 - ٥ - حق تقرير المصير (٥) للخاضعين للقوى المتسلطة.
- ولكن كانت هناك قوى عديدة قادرة على أن تجعل من سياسة (الحياة الحقيقى) وسياسة (السلام الشامل) مجرد وهم يجب أن يتعد الشعب والحكومة عنه نحو سياسة أخرى. وهذه القوى والعوامل هى:

(1) League of Nations.

(2) Peace Between Equals.

(3) Peace Without Victory.

(4) Disarmament.

(5) National Self - Determination.

١- العوامل الاجتماعية:

حقيقة كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تركز على (الحياة الحقيقى)، على أن يكون هذا الحياى سياسة للحكومة وللشعب على حد سواء، وإذا كانت المستويات الثقافية لدى الحكام والمسؤولين قادرة على التحكم فى مشاعرها وميولها الذاتية، فذلك كان من الأمور التى لا يمكن السيطرة عليها بين أفراد الشعب نفسه. وكان الشعب الأمريكى - من ناحية أخرى - حديث عهد بالتكوين، وكانت أبواب الهجرة مفتوحة أمام عناصر جديدة أوربية تدفقت بكثرة من وسط أوربا ومن أيرلندا. وكان أن أصبحت فى الولايات المتحدة الأمريكية مجموعات قوية من الألمان والأيرلنديين. حقيقة كان هؤلاء لا يمثلون سوى أقلية بسيطة من تعداد الشعب الأمريكى، إلا أن الميول العدائية لديهم نحو بريطانيا وفرنسا كانت كبيرة، وبرزت بسرعة وأصبح هؤلاء يمثلون اتجاه الأقليات المعادية لدول الوفاق.

ومن ناحية أخرى كانت هذه الأقليات الألمانية والأيرلندية منتشرة فى الولايات الغربية الأكثر فقرا، بينما كانت الولايات الصناعية التجارية الغنية الشرقية ذات أغلبية ساحقة إنجليزية الأصل. وكانت الولايات الشرقية أكثر قدرة على التعبير عن وجهات نظرها بشكل يضعف الإمكانيات اليسيرة المتاحة للولايات الغربية فى هذا الصدد.

أما غالبية الشعب الأمريكى فكان منحدرًا من أصول إنجليزية، وكانت الثقافة الإنجليزية هى ثقافة الولايات المتحدة. ومن هناك كانت الصحافة الأمريكية سريعة التجاوب مع الصحافة الإنجليزية، وكانت الأفكار والاتجاهات الإنجليزية تجد صداها السريع، وبدون جهد بين أفراد الشعب الأمريكى. ومن هنا كان الإنجليز أقدر وأسرع فى إقناع الشعب الأمريكى بوجهة نظرهم، بينما كانت وجهات النظر الألمانية لا تنتشر إلا فى الدوائر الدبلوماسية أو ذات المستويات الرفيعة، الأمر الذى جعلها عاجزة عن كسب الشعب الأمريكى إلى جانب ألمانيا.

وحتى فى هذه المستويات الدبلوماسية والحكومية فى الولايات المتحدة كانت هناك مقاومة اجتماعية للألمان، حيث إن موظفى الإدارات الحكومية ورؤساء المؤسسات الاقتصادية الكبرى كانوا من الإنجليز، وكانوا يتعاطفون مع بريطانيا

تلقائيا، ويسهلون للإنجليز أعمالهم ويضربون صفحا أو يتغاضون عن التسهيلات فيما يتعلق بالمصالح الألمانية. وكان من العسير جدا التحكم فى مثل هذه المشاعر والأعمال رغم النداء الواسع النطاق الذى أصدره ويلسون بعدم الانحياز فى المعاملات إلى جانب هذا الطرف أو ذاك، وقد كانت هذه المشاعر العاطفية لدى الأمريكين المولودين فى بريطانيا أو من أسرات بريطانية الأصل قوية، حتى على مستوى الوزراء والسفراء أنفسهم.

فقد كان سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى لندن هو والتر هانز باج، وكان بطبيعة وظيفته مسئولاً عن الدفاع عن مصالح وطنه أمام وزارة الخارجية البريطانية، وعندما أكثر الأسطول البريطانى من مصادرة البضائع الأمريكية المصدرة إلى دول الوسط فى أوائل الحرب الأوربية، تسلم (باج) من حكومته مذكرة احتجاج شديدة موجهة إلى الحكومة البريطانية وتدعوها إلى وقف مثل هذه الأعمال، فذهب (باج) إلى وزير الخارجية البريطانى (إداور جراى) وقرأ عليه ذلك الاحتجاج، ثم قال لجراى: «لقد قرأت الرسالة عليك، ولكننى لا أتفق معها، فلنبحث كيف يجب أن يرد عليها».

ب - العوامل الاقتصادية:

كانت سياسة الرئيس ويلسون تؤكد منذ نشوب الحرب الأوربية على أن تنتهج المؤسسات الاقتصادية فى الولايات المتحدة الأمريكية سياسة (الحياة الحقيقى) وكانت هذه المؤسسات الاقتصادية - بسبب طبيعة النظام الحر الاقتصادى الأمريكى - ذات قدرات شبه مطلقة فى التعامل مع هذه الدولة أو تلك على أساس الربح المادى والمصلحة الوطنية. وعندما تظله مشروعات مادية مربحة أمام مثل هذه المؤسسات الاقتصادية تحاول أن تقنع حكومة بلدها بعلاقة ذلك بالمصلحة الوطنية. وحينذاك كانت الدول الكبرى المتقاتلة كلها فى حاجة إلى قروض ضخمة، وكانت هذه الدول مستعدة لأن تقدم عروضاً مغرية للمصارف الأمريكية.

ولقد حدث فعلاً أن سأل (بيت مورجان)^(١) - وكان واحداً من أكبر مؤسسات وول ستريت^(٢) - وزارة الخارجية الأمريكية عما إذا كان من الممكن تقديم

قرض للحكومة الفرنسية، وهل هناك أية اعتراضات على مثل هذا الارتباط المالى الذى كانت له سوابق عديدة قبل الحرب العالمية. وقد أعد وزير الخارجية الأمريكى (بريان) مذكرة فى هذا الشأن قدمها فى ١٠ أغسطس - آب ١٩١٤م إلى الرئيس ويلسون أشار فيها إلى أن الارتباطات المالية فى مثل هذه الظروف مع أى من الدول المتحالفة يودى إلى نتائج وتطورات غير متمشية مع سياسة الحياد الأمريكى، على اعتبار أن المصارف والمؤسسات الاقتصادية التى تقدم مثل هذه القروض ستتخذ موقفا تلقائيا مؤيدا للدولة التى حصلت على القروض منها. ويصبح انتصار هذه الدولة أو هزيمتها ذا معنى اقتصادى للمصارف والمؤسسات الدائنة لها، فالنصر يحفظ لهذه المصارف والمؤسسات حقوقها، والهزيمة تهدد هذه وتلك بضياغ القروض وفوائدها جملة وتفصيلا. وكانت وجهة نظر (بريان) صحيحة جدا حين أشار إلى أن العلاقة وثيق جدا بين المصارف والصحافة، وأن هذه المصارف لن تلبث أن توجه الصحافة نحو تأييد الدولة المستدينة ضد الدول الأخرى.

وبالتدريج يصبح الحياد سياسة الحكومة وليس سياسة الشعب أو مؤسساته. وقد قبلت مؤسسات (وول ستريت) نصيحة وزارة الخارجية الأمريكية بالترث فى أمر تقديم قرض للحكومة الفرنسية واستجابت المؤسسات الأمريكية حينذاك لتلك النصيحة، وفضلت ألا تقدم على خطوة كذلك إلا بعد موافقة من جانب وزارة الخارجية الأمريكية. ولم تلبث الأمور أن وضعت هذه المؤسسات المالية الأمريكية أمام عروض جديدة وملحة، بل إن الأوضاع الاقتصادية فى داخل الولايات المتحدة الأمريكية أخذت تتأثر بتطورات الحرب الأوربية، وإن كان هذا بعد عدة أشهر من نشوبها.

فقد كانت اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية غير مستقرة عندما نشبت الحرب، وبالتالي كان أى تغيز فى موازين التصدير والاستيراد كفيلا بإصابة الاقتصاد الأمريكى بخسائر واضحة، أو بمكاسب واضحة. وفعلا فى أوائل الحرب أقبل الحلفاء على شراء الذخائر والمنتجات الأمريكية فربحت المؤسسات الأمريكية جدا حتى نفذ الاحتياطى المالى المخصص لذلك لدى دول الحلفاء، فأصبح من

المتعذر على الحلفاء شراء الإنتاج العسكرى الأمريكى إلا بقروض أمريكية، وأصبحت عدة مؤسسات للإنتاج العسكرى الأمريكى مهددة بالإفلاس إن لم يشتري الحلفاء إنتاجها على نفس المستوى على الأقل الذى كانت تشتري به دول الحلفاء، ومن هنا أصبحت هناك حاجة متبادلة بين الحلفاء من جهة، والمصارف والمؤسسات الصناعية والغذائية والعسكرية من جهة أخرى.

والسبب فى أن الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) - من دون دول الوسط - هم الذين كانوا الأقدر على تقديم طلبات القروض إلى المؤسسات الأمريكية المالية هو أن الحلفاء هم الأكثر قوة من الناحية البحرية بالذات، والأقدر على حماية أساطيل النقل بين شاطئى أمريكا الشرقى وسواحل بريطانيا وفرنسا، ومع أن ألمانيا كانت تدعى قدرتها على التحكم فى الملاحة المحيطية، إلا أن السيطرة البريطانية على المحيطات هى التى كانت واضحة أمام أعين الأمريكيين، ومن يعمل فوق سطح البحر بأسطوله المكون من بوارج ومدرعات ومدمرات أقوى من ذلك الذى يعمل لغواصات تحت سطح البحر. ولقد ثبت أن تيار التجارة المتبادلة بين الولايات المتحدة وبريطانيا كان ينمو ويزداد فى مطلع الحرب الأوربية، بينما انهارت التجارة الأمريكية الألمانية فى الوقت نفسه. وكان الرئيس ويلسون يدرك هذا، وكان قلقا من هذا التطور، بل لقد لفتت الحكومة الأمريكية نظر بعض المؤسسات الأمريكية إلى أنها تنحاز إلى جانب بريطانيا مما يهدد سياسة الحياد الأمريكى للخطر، ولكن دون أن تتخذ الحكومة الأمريكية سياسة إيجابية لمواجهة مثل هذه الحالات.

ولم يكن فى استطاعة ويلسون أن يقف ضد نمو مثل هذا النوع من التجارة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، حيث أدى ذلك الارتفاع فى حجم التجارة المتبادلة إلى امتصاص البطالة التى كانت قد انتشرت فى الولايات المتحدة الأمريكية قبيل وخلال الأشهر الأولى من الحرب الأوربية. ومن ثم يصبح الرئيس ويلسون فى مواجهة أزمة شعبية واقتصادية فى حالة قيامه بإجراءات ضد المؤسسات المنحازة تجاريا إلى جانب دول الحلفاء، بل كانت المشاعر الأمريكية تزداد ميلا إلى جانب الحلفاء وتزداد بغضا لدول الوسط، حيث ثبت للشعب الأمريكى أن العلاقات مع

دول الحلفاء مربحة تجاريا، بينما تقوم الغواصات الألمانية بإغراق السفن الأمريكية التى كانت حمل البضائع العسكرية والمدنية إلى موانئ دول الحلفاء. حتى لقد أحجمت شركات النقل البحرى الأمريكية عن نقل البضائع إلى دول الحلفاء خوفا من إغراق السفن الأمريكية بالطوربيدات التى كانت تطلقها الغواصات الألمانية. وأدى ذلك إلى تكديس ضخم للبضائع المعدة للتصدير على أرصفة الموانئ ومرة أخرى انتشرت البطالة، وفى هذه المرة كان المسئول هو الألمان، ولم يكن بوسع الأمريكى أن يناقش الأسباب العسكرية والسياسية التى كانت تدفع الألمان إلى تلك الإجراءات العسكرية العنيفة ضد السفن الأمريكية، وإنما كان الأمريكى يرى أن الألمانى عرضة للبطالة وللخسائر الاقتصادية بعد اردهار اقتصادى بفضل التعاون البريطانى الأمريكى. ومن ثم كان تصعيد حرب الغواصات التى كانت تشنها البحرية الألمانية يعنى فى نفس الوقت زيادة الخسائر الاقتصادية بالنسبة للأمريكيين وتصعيد عدد المتعطلين وخاصة فى موانئ أمريكا الشرقية، حتى لقد طغت موجة السخط الأمريكى ضد الألمان على الأعمال البريطانية العسكرية التى أضرت بالمصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، فالواقع أن كلا من الحلفاء ودول الوسط أضر بطريقة أو بأخرى باقتصاديات أمريكا. وهناك العديد من الحوادث التى وقعت ضد الاقتصاد الأمريكى على يد الإنجليز فقد وسعت بريطانيا من مفهوم «الممنوعات» التى يجب أن تصدرها حتى لا تصل إلى ألمانيا، فأدخلت فى قائمة (الممنوعات) المواد التى تشتريها الدول المحايدة من الولايات المتحدة الأمريكية بقصد إرسالها إلى ألمانيا أو أى من دول الوسط، وصادر الأسطول البريطانى فعلا بضائع كثيرة من هذا النوع وارتفعت شكاوى المؤسسات التجارية الأمريكية إلى حكومة الرئيس ويلسون من أن بريطانيا لا تفعل ذلك تحت ضغط الضرورات العسكرية فقط، بل كذلك خدمة للمصالح والمؤسسات الاقتصادية البريطانية على حساب المصالح الأمريكية.

بعثت حكومة ويلسون باحتجاجات إلى الحكومة البريطانية بسبب تلك الحوادث، ولكن انتهى كل شىء عند تقديم الاحتجاجات، حيث لم تتخذ حكومة

ويلسون إجراءات إيجابية رغم تكرار هذه الحوادث. وهذا يرجع إلى طبيعة حجم التجارة الأمريكية مع دول الحلفاء خلال الفترة الواقعة بين ١٩١٤ - ١٩١٦ من ٨٢٤ مليون دولار إلى ٣٢١٤ مليون دولار تقريبا، بينما كان حجم التجارة الأمريكية مع دول الوسط ينهار بسرعة جدا خلال نفس تلك الفترة من ١٧٠ مليون في ١٩١٤م إلى مليون دولار تقريبا في ١٩١٦م والجدولين التاليين يمكن أن يوضحا هذه الحقيقة:

التجارة الخارجية

للولايات المتحدة الأمريكية مع دول الحلفاء

بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا

بين ١٩١٤م و١٩١٦م

السنة	القيمة بالدولار
١٩١٤م	٨٢٤٨٦٠٢٣٧
١٩١٥م	١٩٩١٧٤٧٤٩٣
١٩١٦م	٣٢١٤٤٨٠٥٤٧

التجارة الخارجية
لِلولايات المتحدة الأمريكية مع دول الوسط
ألمانيا والنمسا - المجر
بين ١٩١٤م و١٩١٦م

السنة	القيمة بالدولار
١٩١٤م	١٦٩٢٨٩٧٧٥
١٩١٥م	١١٨٧٨١٥٣
١٩١٦م	١١٥٩٦٥٣

ومثل هذا النمو الضخم فى حجم التجارة كان يفرض على حكومة الرئيس ويلسون أن تعمل على المحافظة على الأقل على معدلات النمو هذه، وأن تعمل على ضمان الكسب المادى للشعب الأمريكى، سواء فى المستقبل القريب أو البعيد، وخاصة أن المؤسسات المالية الكبرى عادت وأخذت تضغط على الحكومة الأمريكية من أجل إنقاذ التجارة الأمريكية من الركود عن طريق تقديم قروض مالية إلى بريطانيا وفرنسا. وفى هذه المرة كانت وجهة نظر وزارة الخارجية الأمريكية قد تبدلت فى ١٩١٥م، وسمحت فى أكتوبر تشرين أول ١٩١٥م بطرح قرض إنجليزى فرنسى قدره ٥٠٠ مليون دولار، وقد غطى ها القرض بالاكنتاب العام الذى أسهم فيه الشعب الأمريكى بأمواله الخاصة بمحض رغبته الخاصة. وصحب ذلك نوع من الصدام بين مؤيدى الحلفاء ومؤيدى دول الوسط، حيث حمل كل طرف لافتاته فى (وول ستريت) متظاهرا داعيا إلى تقديم القروض لهذا الطرف أو ذاك، ولكن كان

سبل الاكتتاب متجها نحو دول الحلفاء وليس نحو دول الوسط، حتى أنه عندما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في ٦ نيسان - أبريل ١٩١٧م كان ما اكتتب به الشعب الأمريكي لصالح الحلفاء ٢,٣ بليون دولار في مقابل ٢٧ مليون دولار لصالح ألمانيا. وجنت فرنسا وبريطانيا من وراء ذلك مكاسب عسكرية جوهرية، إذ حصلتا على السيولة النقدية التي مكنتها من شراء العتاد والذخائر العسكرية من المؤسسات الأمريكية، ولم تلبث أن تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى «ترسانة الحلفاء العظمى»؛ وذلك لأن حاجة دول الحلفاء إلى السلاح والذخائر كانت تتصاعد بسرعة كبيرة بعد أن تحولت حرب الجبهة الفرنسية إلى حرب خنادق وهجمات مضادة متتالية، وبعد اتساع نطاق الحرب في شرق أوروبا وفي العراق ومصر، وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد انحازت ماليا وتجاريا إلى جانب دول الحلفاء بشكل مباشر وانحازت عسكريا إلى جانبها أيضا، ولكن بطريق غير مباشر. ولقد لعبت المصارف والمؤسسات المالية الأمريكية الدور الكبير في جعل الولايات المتحدة تنساق إلى الحرب والمشاركة فيها.

كان (بيت مورجان) من أكبر المؤسسات الأمريكية المرتبطة مع دول الحلفاء اقتصاديا، وقد استطاع - بعلاقاته الخاصة مع كبريات الصحف - أن يشن حملة دعاية كبرى ضد ألمانيا بصفة خاصة، ودول الوسط بصفة عامة. وقد عبر أحد المتحدثين باسم بيت مورجان عن موقف هذه المؤسسة المؤيدة للحلفاء بقوله: إنه في الوقت الذي كانت فيه سياسة الحكومة تحت على الحياد فكرا وعملا كان بيت مورجان منذ البداية منحازا إلى جانب الحلفاء، وينمو هذه العلاقات الاقتصادية مع دول الحلفاء أصبح النصر في جانب الحلفاء يمثل كذلك نصرا أمريكيا وأصبحت الهزيمة تعنى خسارة مهولة للولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك للأسباب التالية:

١ - ألمانيا لا يمكن لها أن تعامل حكومة الولايات المتحدة بعد الحرب معاملة الصديق، وإنما ستعاملها كعدو لثيم تستر وراء بريطانيا وفرنسا للقضاء على ألمانيا.

٢ - أن انتصار ألمانيا البرى - بعد تلك المعركة البحرية السجال فى جوتلاند بين الأسطولين الألمانى والبريطانى - سيعطى للأسطول الألمانى انطلاقا ضد المصالح الأمريكية البحرية، وخاصة أن أسطول أمريكا كان لا يزال محدودا جدا بالنسبة للأساطيل الأوربية حينذاك.

٣ - أن قوى المعارضة لسياسة (الدولار الأمريكى) (٢) فى أمريكا اللاتينية ستجد الفرصة مواتية لربط نفسها مع ألمانيا لإرغام الولايات المتحدة على تخفيف قبضتها الاقتصادية عن دول أمريكا اللاتينية.

ج - العوامل العسكرية،

وهذه العوامل متداخلة جدا بالعوامل الاقتصادية، فحرب الغواصات كانت أكبر عامل عسكرى دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدخول فى الحرب إلى جانب الحلفاء ضد دول الوسط. ولكن كانت حرب الغواصات نفسها موجهة ضد التجارة الأمريكية - البريطانية على نفس المستوى الذى كانت توجه به ضد الأساطيل المتحالفة. ويجعل المؤرخون الأمريكيون والإنجليز والفرنسيون لحرب الغواصات الأهمية الأولى من حيث مسئولية الألمان فى (إرغام) الولايات المتحدة الأمريكية على الدخول فى الحرب. فيقول المؤرخ الفرنسى رينوفن:

«تحت تأثير أى الحوادث قطعت الولايات المتحدة علاقاتها مع ألمانيا؟ إن نقطة الانطلاق كانت بتثبيت ألمانيا وعزمها على القيام بحرب الغواصات إلى أبعد حد»، ويؤكد المؤرخان الإنجليزيان جرانت وغمبرلى هذا الاتجاه فيقولان:

«أبلغت الحكومة الألمانية الولايات المتحدة الأمريكية أن دول الوفاق المتحالفة أرغمت ألمانيا (بأساليبها الوحشية) على أن تستأنف حرية التصرف. وإزاء هذه الظروف ستواجه ألمانيا الإجراءات غير المشروعة من جانب الأعداء بأن تمنع بالقوة بعد أول فبراير ١٩١٧م فى منطقة حول بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وفى شرق البحر المتوسط، كل ملاحه، بما فى ذلك الدول المحايدة من إنجلترا وإليها ومن فرنسا وإليها.. وستغرق ألمانيا كل سفينة تلتقى بها داخل هذه المنطقة».

وكانت ألمانيا خلال الفترة الأولى من الحرب تسعى إلى توجيه ضربة قاضية لإخراج فرنسا من الحرب، ولكنها فشلت، وأرادت تحقيق نفس الهدف بالنسبة لروسيا، ولكنها فشلت كذلك، فتحولت إلى العمل على إخراج إنجلترا من الحرب عن طريق حرب غواصات تمنع عن الشعب الإنجليزي الغذاء والسلاح، وأعلنت الحكومة الألمانية أنها ستغرق أية سفينة فى نطاق حددته حول الجزر البريطانية معللة ذلك بأن الحكومة البريطانية ضربت حصارا على الشواطئ الألمانية بلغ فيه الأمر أن الأسطول البريطانى صادر المواد الغذائية التى تحتاجها النساء والأطفال، إلا أن حكومة ويلسون رفضت هذا التعليل وحملت الحكومة الألمانية مسئولية إجراءات كهذه (غير قانونية). ولم تلبث أن أغرقت غواصة ألمانية السفينة بوزيتانيا فى ٧ مايو أيار ١٩١٥م بمن عليها من سياح أمريكيان، واعتبر «تيودور روزفلت» - الزعيم الأمريكى الكبير - هذا الحدث قرصنة يجب أن يقضى عليها.

كانت هذه الأزمة سببا فى رفع حرارة العداء الأمريكى نحو الألمان. ولم تلبث تطورات الحرب أن أدت إلى المزيد من حوادث إغراق السفن التجارية الأمريكية، وجاء حادث إغراق الباخرة فيجيلنتيا فى ١٩ مارس - آذار ١٩١٧م ليصبح فى اعتبار الرئيس ويلسون آخر ما يمكن أن يتحمله الأمريكى، دون أى تقدير؛ لأن الأسلحة والذخائر الأمريكية كانت هى الأخرى تفتك يوميا بالجيش الألمانى فى جبهات القتال البريطانية والفرنسية، ولا شك أن ويلسون كان قد قرر

الدخول فى الحرب إلى جانب الحلفاء منذ أوائل ١٩١٧م، وكان ينتظر الحادث الذى يحمل الألمان مسئولية (إرغام) حكومة الولايات المتحدة على دخول الحرب، حيث إننا نعتقد أن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية هى العوامل الأولى والرئيسية التى جعلت الرئيس ويلسون يتحول من سياسة الحياد الحقيقى إلى الحرب.

د - العوامل الأيديولوجية:

كانت هناك نداءات قوية فى الولايات المتحدة الأمريكية تدعو إلى الدخول فى الحرب إلى جانب الديمقراطيات، ويقصدون بذلك فرنسا وبريطانيا، على اعتبار أن ألمانيا والنمسا كانت من الدول الدكتاتورية الأوتوقراطية التى لم يعد نظامها متلائما مع العصر الحديث، وأن من واجب الشعب الأمريكى أن ينقذ شعوب ألمانيا والنمسا من دكتاتورية حكامها ومنحها الفرصة لتحكم نفسها بنفسها بأسلوب ديمقراطى. ولكن كان هناك نقد شديد موجه إلى هذه النظرية يتركز فى أن الدخول فى الحرب إلى جانب إنجلترا وفرنسا يعنى كذلك الدخول إلى جانب حليفتهما روسيا القيصرية الأوتوقراطية الدكتاتورية الرجعية، ولا يشرف الولايات المتحدة أن تدافع عن مثل هذه القيصرية. ولكن حدث ما غير الأوضاع، إذ قامت الثورة فى مارس ١٩١٧م فى روسيا، وأسقطت القيصرية، ولم يعد هناك ما يمنع من دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء. بل لقد أصدرت الحكومة الليبرالية الروسية - التى جاءت إلى الحكم فى أعقاب الثورة - بيانات ومبادئ أثبتت أنها تسير نحو ديمقراطية أوربية، وبذلك أصبحت الحرب حربا بين الديمقراطيات والأوتوقراطيات. ولم يعيش هذا التصور الأمريكى طويلا، ولكنه كان كفيلا بأن يفسح الطريق أمام دخول الولايات المتحدة الحرب ضد الأوتوقراطيات. وهذا العامل الأيديولوجى واضح جدا فى خطب وتصريحات ويلسون بعد أن قرر التخلي عن سياسة (الحياد الحقيقى) والتحول إلى سياسة الحرب، وكان لابد من أن تتعدل فى نفس الوقت مفاهيم الشعب بحيث تشبع بهذه الأفكار حتى يصبح الفكر الأيديولوجى عاملا من عوامل دخول الحرب.

وكانت المهمة لا جدال صعبة، حتى بعد وقوع الثورة الروسية. ولكن الذى كان يقوم بمهمة إقناع الشعوب بالتحول عن الحياد إلى الحرب باسم الديمقراطية رجال سياسة على جانب كبير من الذكاء والمقدرة على توجيه الشعوب نحو الهدف الذى يريدونه، ومن هؤلاء كان روبرت لانسنج، وكان محاميا دوليا قديرا، وشغل منصب المستشار الأول ثم وزيرا للخارجية بعد استقالة (بريان) فى ١٩١٥م. وكان (لانسنج) شديد الميل إلى جانب الحلفاء، ويمكن تحديد قدرته الهائلة فى توجيه سياسة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عندما ندرك أنه كان صاحب تأثير قوى ومباشر على ويلسون، وأنه كان هو المسئول عن كثير من القرارات الهامة الجوهرية التى أصدرها الرئيس ويلسون.

وقد أشار (لانسنج) بوضوح فى مذكراته أنه كان ينتظر الفرصة التى يمكن أن يستغلها كى يوجه الشعب الأمريكى نحو قتال الاستبداد الألمانى، بإقناع هذا الشعب بأن الدكتاتورية الألمانية تهدد حرياته كما تهدد كافة المؤسسات الديمقراطية فى أى جزء من أجزاء هذا العالم.

هـ - العوامل الدولية:

تتعلق العوامل الدولية التى أثرت فى توجيه الولايات المتحدة نحو الحرب بالمشكلات التالية:

١ - العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية المكسيك المجاورة لها.

٢ - المشكلة اليابانية وهى مرتبطة بالتوازن الدولى فى الشرق الأقصى.

٣ - التوازن الدولى العالمى على ضوء تطورات الحرب فى قلب القارة الأوربية.

١ - المشكلة المكسيكية:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد خرجت من (سياسة الدولار) من وقت قصير، وكانت هذه السياسة قد أعطتها فرصا لاستغلال الكثير من إمكانيات دول

أمريكا اللاتينية بشكل أثار مشاعر هذه الدول دون أن تتطبع التصدى للعملاق الاقتصادي الأمريكي، وخاصة أن القوة العسكرية لدى الولايات المتحدة الأمريكية كانت قادرة على ضرب أى من الدول اللاتينية المفككة. وكان الرئيس ويلسون يحاول إقناع هذه الدول بأن حكومته تريد أن تتعامل معها على قدم المساواة، وليس من مركز القوة. ولكن التطورات الداخلية فى المكسيك جعلت تحقيق ويلسون لهذا أمرا صعبا، إذ توالى الانقلابات الداخلية فى المكسيك، وكان للرأسمالية الأمريكية دور فى بعضها، وظهرت عصابات قوية فى منطقة الحدود المكسيكية - الأمريكية، وبعث ويلسون بالجيش الأمريكى لضرب هذه العصابات، الأمر الذى أثار حفيظة المكسيكيين. وبصفة عامة كانت العلاقات المكسيكية الأمريكية غير مستقرة، وكان من الممكن أن تنتهزها أية دولة معادية للولايات المتحدة الأمريكية. وعندما تعاظم حجم التجارة العسكرية الأمريكية مع دول الحلفاء، واعتقد الألمان أن حكومة الولايات المتحدة ستدخل الحرب ضدهم إن عاجلا أو آجلا سعت حكومة القيصر الألماني إلى حث المكسيك على التحالف معها ضد الولايات المتحدة. وكان الألمان يلوحون للمكسيك بأن مثل هذا التحالف سيمكن المكسيك من استرداد الأراضي التى سبق أن اغتصبتها الولايات المتحدة الأمريكية منها بالقوة، وبوجه خاص (تكساس ونيو مكسيكو وأريزونا). ولم تطفو المشكلة المكسيكية بقوة على سطح العلاقات الألمانية - الأمريكية إلا فى أعقاب نشر برقية أرسلها (زمرمان) - مساعد أمين سر الدولة الألمانية فى وزارة الخارجية الألمانية - إلى سفير ألمانيا فى المكسيك. وقد وقعت هذه البرقية فى قبضة رجال المخابرات البريطانية الذين سلموها إلى حكومة واشنطن، عملوا على نشرها على أوسع نطاق بين أفراد الشعب الأمريكى لما كانت عليه المشكلة المكسيكية من حساسية شديدة، وترتب عن ذلك تحرك مشاعر الشعب الأمريكى ضد الألمان دون البحث عن حقيقة هذه البرقية، حيث هناك اعتقاد بأن قصة البرقية من أولها إلى آخرها كانت من تدابير وتنفيذ المخابرات البريطانية وليس لألفرد زمرمان ضلع فيها.

٢ - المشكلة اليابانية:

كانت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تنظر بعين القلق إلى نمو اليابان في الشرق الأقصى، ذلك النمو الذى ظفر فى أعقاب ذلك التحالف اليابانى مع بريطانيا، ومع أن بريطانيا كانت حليفة اليابان، إلا أنها كانت قادرة على أن تضع حدا للتوسع اليابانى، أما وقد أصبحت بريطانيا منشغلة بقضها وقضيضها فى حرب مصيرية فى أوروبا والشرق الأوسط فالفرصة - من وجهة نظر حكومة الولايات المتحدة - أصبحت سانحة تماما أمام اليابانيين لكى يحلوا محل الدول الكبرى الأوربية فى الشرق الأوسط سواء المعادية منها لبريطانيا أو الحليفة.

وكانت اليابان سريعة الحركة حين أعلنت الحرب على ألمانيا واستولت على شبه جزيرة (شانتونج) فى الصين. ولم يكن فى استطاعة ويلسون أن يوقف مثل هذا التحرك اليابانى، وإلا عرض نفسه لازمة مع بريطانيا، إلا أن ويلسون كان يقظا جدا لأى تحرك جديد يابانى، ولقد حاول اليابانيون فعلا أن يفرضوا على الصين فى مطلع ١٩١٥م معاهدة تجعلها مجرد تابع لليابان، فما كان من ويلسون إلا أن استعان بوساطة الحكومة البريطانية واضطر اليابان إلى التخلي عن فكرة هذه المعاهدة، وعقدتا معاهدة لانسج ايشى فى نوفمبر ١٩١٧م تلك المعاهدة التى حفظت لليابان اعترافا أمريكيا بمصالحها فى الصين بشكل يمكن أن يحول هذه المصالح إلى نوع من التسلط اليابانى على الصين، أما ويلسون فيبدو أنه اكتفى بمنع اليابان من فرض حمايتها الفورية على الصين حتى تنتهى الحرب العالمية، وتتضح صورة العالم من بعدها. وبذلك تكون العلاقات بين حكومة الولايات المتحدة واليابان - التى تشارك منذ البداية فى الحرب إلى جانب الحلفاء - قد سارت على أساس المفاوضات وتبادل المنفعة وتهدة الأمور حتى يتضح الموقف الدولى.

٣ - التوازن الدولى:

كانت حكومة الرئيس ويلسون لا تعنى فقط بأوضاعها الاقتصادية وعلاقاتها بالدول المتقاتلة فى أوروبا فقط، بل كانت معنية جدا بتصور ماذا سيكون عليه

الموقف السياسى والعسكرى والاقتصادى بعد أن تنتهى الحرب لصالح أى من الطرفين المتقاتلين. وكان هناك احتمال قوى بأن التفوق البرى الألمانى سيعطى لدول الوسط القدرة على التحكم فى أوربا كلها، وبالتالي فى معظم الاتجاهات الدولية، وبالتالي تفقد حكومة الولايات المتحدة مكانتها فى مثل هذه الحالة التى تصبح فيها دولة أو دولتين فقط فى أوربا هما المتعاملتين مع حكومة واشنطن، ولا شك أن انتصار ألمانيا فى القارة الأوربية سيعقبه تخفيض شديد للمصالح التجارية الأمريكية والمكانة الدولية الأمريكية، بعكس انتصار الحلفاء الذين لا يرغبون فى السيطرة المباشرة على أوربا، ومن ثم كانت مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية تكمن فى عدم إعطاء الفرصة لدولة معينة تسيطر على أوربا وتوجهها.

وإذا ما وضعنا هذه العوامل الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والأيدولوجية والدولية جنباً إلى جنب لتبين لنا بوضوح أن كافة الاتجاهات كانت تحت الرئيس ويلسون على التخلّى عن مبدأ (الحياد الحقيقى) الذى نجح به فى الانتخابات ليعلن شعارات أخرى تحبذ دخول حكومته وبلاد الحرب، شعارات جديدة لا تعطى العامل الحقيقى وهو العامل الاجتماعى الاقتصادى مكانه الأول. فهو حين دعا إلى خوض غمار الحرب، نادى بأعلى صوته أن الديمقراطية فى خطر، مع أن حكومته مسئولة إلى حد كبير عن حماية العديد من الحكام الدكتاتوريين فى أمريكا اللاتينية، ونادى بأعلى صوته أن حرية الفرد الأوربى تدهس تحت أقدامه الدكتاتورية القيصريّة، بينما حكومته تدوس - وهى متعالية - بأقدام البيض حقوق السود فى الولايات المتحدة الأمريكية، لا لشيء إلا لأنهم سود ولديهم من النشاط ما يجعلهم قادرين على التفوق على الأبيض أو على الأقل أن يقف منه موقف الند للند.

وعلى أى حال، تحول الرئيس ويلسون إلى جانب الحرب، وقدم مبرراته إلى الكونجرس الأمريكى الذى وافق فى ٦ نيسان أبريل ١٩١٧م على إعلانها.

ولم تدخل الحرب كحليف لدول الوفاق، وإنما كشريك فقط فيها، ذلك حتى تحتفظ حكومة وشنجن بحق الانسحاب من هذه الحرب عندما تشاء. وهذا الوضع القانوني يجعلها غير ملتزمة بأهداف دول الوفاق من الحرب، ويعطى لوشنجن الفرصة لأن تعمل وتتحدث من مكانة أعلى مستوى من مكانة الدول المتقاتلة عموماً، ولا يدفعها هذا الوضع القانوني إلى الاعتراف بالاتفاقيات السرية المعقودة بين دول الحلفاء لتوزيع الأسلاب بعد الحرب.

ما هي تطلعات حكومة وشنجن والشعب من وراء المشاركة في هذه الحرب؟ إن مسألة الدفاع عن الديمقراطية لا تشجع التطلعات الاقتصادية لرجال الأعمال الأمريكيين، وإنما يجب أن يكون هناك عائد مناسب من وراء هذه المشاركة. فبادئ ذي بدء كانت هناك أولاً المحافظة على الديون الأمريكية لدى دولتي الوفاق: إنجلترا وفرنسا، والإبقاء على باب التجارة مفتوحاً معهما حتى يستمر حجم التجارة في النمو.

ويحدثنا أحد المؤرخين الفرنسيين عن مكاسب الولايات المتحدة الأمريكية من وراء مشاركتها في الحرب بقوله: إنها هي التي خرجت منتصرة من الحرب والرابح الأول فيها. فلقد زاد إنتاج الفحم فيها، وتضاعف إنتاج الصلب، والإنتاج الزراعي، حتى أن «فائض الميزان التجاري» للفترة الواقعة بين ١٩١٤ - ١٩١٨ يعادل الفائض عن السنوات بين ١٧٨٧ و ١٩١٤ م.

أما من حيث الفوائد التي جنتها دول الحلفاء من وراء دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانبهم فهي كثيرة للغاية أيضاً.

١- قويت الروح المعنوية لديهم على اعتبار أن الولايات المتحدة كانت تضم رصيذاً بشرياً ومالياً وعسكرياً ضخماً كفيل بقلب موازين الحرب ضد ألمانيا بعد فترة ليست بالطويلة. وأصبح على كل من إنجلترا وفرنسا أن تصدا وترد الهجمات الألمانية العديدة حتى تصل القوات الأمريكية.

٢- مع أن الأسطول الأمريكي كان صغيراً نسبياً، إلا أن دخول وشنجن الحرب جعل هذا الأسطول مسئولاً عن سلامة سفن الحلفاء في سطح

من الماء كبير يخفف من أعباء الأسطول البريطاني. وفوق هذا وذاك، أصبح من مسؤوليات الأسطول الأمريكى منع الغواصات الألمانية من إغراق السفن الأمريكية، خاصة وأن متوسط ما كان يغرقه الألمان فى الشهر كان قد بلغ ٩٠٠ ألف طن. وفعلا تعاونت أساطيل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فى حماية قوافل السفن العاملة بين الولايات المتحدة والموانئ الفرنسية والبريطانية. وتم كذلك نقل حوالى ثلثا مليون جندى أمريكى إلى الجبهة الفرنسية.

٣- أصبح من اليسير على كل من بريطانيا وفرنسا أن تعقدا قروض حرب مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشروط أكثر سخاء وبسرعة. وفعلا وافق الكونجرس على تقديم قروض بثلاثة مليارات دولارا للحلفاء فى أعقاب دخول الولايات المتحدة الحرب.

كان دخول الولايات المتحدة الحرب فى ظروف تختلف عن تلك التى لابتست دخول الدول الأوربية فيها. لم تمر حكومة وشنجتن بأزمات تمهيدية، وكانت سياسة التعبئة العامة العسكرية غير واردة فى الأذهان. وفوجئ الشعب بأن المبالغ اللازمة للمشاركة فى الحرب ضخمة للغاية لم يسبق لها مثيل. وبدا على السلطات الأمريكية فى أول الأمر نوعا من الارتباك فى مواجهة مسؤوليات الحرب، بل إن البعثات الفرنسية والبريطانية التى وفدت على العاصمة الأمريكية لتطالب بأموال سائلة لمواجهة تحديات الحرب فى أوربا أصيبت بخيبة أمل كبيرة.

ويلاحظ أيضا عندما وقعت الحرب العالمية الأولى لم تكن أجهزة وزارة الحربية والبحرية الأمريكية مستعدة للمضاعفات التى توالى. كان الأسطول صغيرا، وكان انهيار الأسطول البريطانى فى معركة بحرية أمام الألمان يعنى خطرا كبيرا على الولايات المتحدة. وكان الجيش مؤلفا من ٨٠ ألف جندى نظامى موزعين على المراكز الرئيسية فى داخل الولايات المتحدة نفسها، وكان (الحرس الوطنى) أكثر عددا ولكن أقل تنظيما، وأما سلاح الطيران فكان ملحقا بسلاح الإشارة دليل عدم إعداده للمهام الحديثة الحربية حينذاك.

بعد دراسة وافية لحاجات الولايات المتحدة من القوات المسلحة، ولمواجهة الخسائر المتتالية فى السفن الأمريكية بواسطة الغواصات الألمانية، وضع ويلسون ومستشاروه برنامجا للتسلح يرفع من قدرات الدولة البحرية إلى المرتبة الأولى فى (١٩٢٥).

وما أن عرض هذا البرنامج حتى أثار مناقشات حادة للغاية، وكانت صيحات المعارضة داخل الكونجرس قوية وأكثر علوا، ومع هذا استطاع ويلسون أن يحصل على موافقة من الكونجرس على تقوية القوات المسلحة عن طريق ضرائب فرضت على ذوى الدخول الكبرى بصفة خاصة (١٩١٦).

ولهذا عندما دخلت الولايات المتحدة الحرب كانت أقدر على تجهيز قوات كثيفة للعمل فى أوروبا.

كان على حكومة ويلسون أن تعد مئات الألوف من الجند ومئات السفن وعشرات الألوف مع المدافع وأكداش مكدسة من الذخائر لكى ترسل إلى جبهة القتال فورا، ولم يكن يتوافر من هذا إلا القليل رغم تلك الاستعدادات المبكرة سنة ١٩١٦، لهذا شرعت الحكومة فى تشكيل لجان حرب متخصصة فى مواجهة هذه المشكلات الرئيسية فظهرت الهيئات والمجالس التالية:

١- مجلس الدفاع القومى (١).

٢- هيئة التسويقات العامة (٢).

٣- هيئة اقتصاديات الحرب (٣).

٤- إدارة التغذية (٤).

ولكن أثبتت مجهودات الأمريكان الأولى فى ميدان التعبئة والاستعدادات قصورا شاملا لا يتناسب والصورة التى كانت فى الأذهان عن إمكانيات الولايات المتحدة الكبيرة عسكريا واقتصاديا، وأدرك ويلسون أن مواجهة مسئوليات الحرب

(1) Council Of National Defense.

(2) General Munitions Borad.

(3) War Industries Board.

(4) Food Administration.

وكان الحلفاء فى حاجة ماسة إلى المواد الغذائية

تتطلب سلطات واسعة توضع فى تصرف الأجهزة المسئولة، وفعلا منح (هيئة اقتصادية الحرب) سلطات واسعة ووضع على رأسها أحد كبار رجال الأعمال^(١) فى (وول ستريت)^(٢) ووضع (هربرت هوفر)^(٣) على رأس (إدارة التغذية) لمواجهة منذ البداية أزمة حرجة، حيث إن الحاجة إلى القمح كانت كبيرة للغاية لمواجهة متطلبات الحرب للأمريكيين والحلفاء، وحيث إن الإنتاج كان متدنيا بشكل لم يسبق له مثيل فى السنوات القليلة السابقة.

ولكن إجراءات (هوفر) الخاصة بشراء إنتاج القمح بأسعار عالية جعلت الإقبال على زراعته كبيرا، حتى لقد أصبح مساحة المزرع منه فى ١٩١٩ هو ٧٥ مليون (أكر) فى مقابل ٤٥ مليون فى ١٩١٧.

وفى مجالات توفير الوقود والنقل العام بمختلف الوسائل اتخذت حكومة ويلسون قرارات سريعة وحاسمة لعبت دورا هاما فى نمو اقتصاديات الولايات المتحدة.

وكان الاستيلاء على ممتلكات الألمان ومصانعهم - وخاصة مصانع إنتاج الكيماويات - من العوامل التى أنعشت اقتصاديات البلاد العسكرية والمدنية على حد سواء.

وفى ميدان إنتاج الطائرات، كان من المقرر أن يصبح سلاح الجو مؤلفا فى تموز (يوليو) ١٩١٨ من ٢٢ ألف طائرة حسب الخطة الموضوعة لذلك، ولكن تبين أن الرقم مبالغ فيه جدا، حتى أن الدول الكبرى المتحاربة نفسها لم تكن الواحدة تملك أكثر من ٢٥٠٠ طائرة، وكان طبيعيا أن يصل عدد الطائرات الأمريكية التى ساهمت فى الحرب حتى عقد الهدنة هو ربع العدد المقترح من قبل فقط.

تولى القيادة العليا الأمريكية فى فرنسا (جون برشنج)^(٤) فوصلها فى منتصف ١٩١٧ عندما كانت جيوش الحلفاء عموما تقف موقف الدفاع. وظهرت

(١) برنارد باروخ Bernard Baruch .

(2) Wall Street.

(3) Herbert Hoover.

(4) John. J. Pershing.

مشكلة بين (برشنج) وقواد الحلفاء عن كيفية استخدام القوات الأمريكية في القتال. كان قواد الحلفاء يطالبون باستخدام القوات الأمريكية كمإمدادات تسد الثغرات في خطوط الحلفاء، أما (برشنج) فقد تسك - يسنده في ذلك ويلسون - بأن يعمل الجيش الأمريكى على اعتبار أنه جيش قائم بذاته غير منصهر في بقية الجيوش الحليفة. وبعد أشهر قليلة تخرج موقف الحلفاء إلى درجة دقيقة للغاية بسبب عدة تطورات جوهرية عسكرية وسياسية.

١- فتح حكومة كيرنسكى مفاوضات الصلح مع ألمانيا.

٢- نكبة الجيش الإيطالى فى كابوريتو Caporetto.

واتجهت القيادة العليا للحلفاء إلى طلب المزيد من الرجال من الولايات المتحدة وفعلا كان (برشنج) بتؤدة قد أعد الفرقة الأولى - كمقدمة لعدة فرق أخرى تحت الإعداد والتكوين - التى شاركت فى العمليات العسكرية فى منطقة اللورين جنبا إلى جنب القوات الفرنسية هناك فى تشرين أول (أكتوبر) ١٩١٧، وشاركت القوات الأمريكية فى المعارك الأخيرة من الحرب وخاصة فى الدفاع عن باريس وحيث إن تعدادها كان قد بلغ منذ تموز (يوليو) ١٩١٨ حوالى المليون جندى، تحولت إلى الهجوم خاصة فى جبهة نهر الموز Meruse فى تشرين ثانى (نوفمبر) ١٩١٨، وظهر واضحا أن التفوق العددي فى الرجال - بفضل المساهمة الأمريكية جعل آمال الألمان فى الحصول على نصر ما بعيدة.

كان (برشنج) الذى كسب أكثر من موقعة وأرض - يرى أن الألمان لن يصمدوا بعد، وإن على الحلفاء أن يستمروا فى التقدم حتى برلين حتى يشعر الألمان بمرارة الحرب، ولكن فى الوقت الذى كانت فيه القوات الأمريكية قد بلغت مشارف قلعة (سيدان)^(١) الشهيرة كان المندوبون الألمان قد عبروا الحدود لمقابلة فوش^(٢) طالبين عقد هدنة، وتم عقدها فى ١١ / ١١ / ١٩١٨ وبدأت مسئوليات ويلسون إزاء السلام وشكل العالم الذى يجب أن يكون عليه بعد تلك الحرب الدموية.

(1) Cedan.

(2) Foch.

كان ويلسون - مثل غيره من زعماء العالم - قد عرفوا بأمر المعاهدات السرية التى سبق أن عقدتها دول الوفاق فيما بينها لاقتسام مناطق النفوذ وأراضى العدو، وذلك عندما أذاعت حكومة الثورة البلشفية هذه الاتفاقيات، وربما كان ويلسون يدرك أن هناك نوعا من التفاهم بين دول الوفاق حول أراضى العدو، ولكن وعد بلفور - الذى يعطى وطنيا قوميا لليهود فى فلسطين - قد عرض عليه قبل إصداره، ومن ثم كان ذهنه مستعدا لأن يقبل نوعا من التسلط الغربى على البلاد غير الأوروبية شأنه فى ذلك شأن الزعماء الغربيين الذين يحلون مشاكل أوروبا على حساب آسيا أو إفريقية بغض النظر عن المبادئ الإنسانية.

ولهذا أصدر الرئيس ويلسون مبادئه الأربعة عشرة المشهورة كى تعطيه زعامة أيديولوجية دولية واسعة النطاق، وهذه المبادئ تتلخص فيما يلى:

- ١- إلغاء الدبلوماسية السرية.
- ٢- حرية الملاحة فى أعالي البحار سواء فى وقت السلم أو وقت الحرب.
- ٣- تخفيف الحواجز الاقتصادية بين الأمم.
- ٤- تخفيض التسلح.
- ٥- تسوية حقوق الشعوب المستعمرة بالعمل على إعطائها حق اختيار الحكومة التى تتولى أمرها.
- ٦- جلاء الألمان عن الأراضى الروسية.
- ٧- سيادة البلجيك وحررتها.
- ٨- الجلاء الألمانى عن الأراضى الفرنسية.
- ٩- إعادة تخطيط الحدود الإيطالية - النمساوية بما يتمشى مع القاعدة القومية.
- ١٠- منح شعوب إمبراطورية النمسا - المجر الحكم الذاتى.

١١- الجلاء عن أراضي صربيا ورومانيا والجبل الأسود، وحصول صربيا منفذا على البحر، وتسوية العلاقات بين الدول البلقانية على أساس قومي.

١٢- الاستقلال الذاتي لشعوب الإمبراطورية التركية (العثمانية).

١٣- استقلال بولنده ومنحها منفذا على بحر البلطيق.

١٤- تكوين عصبة أمم تتولى ضمان تنفيذ الاستقلال الذاتي وسلامة أراضي الدول العظمى والصغرى على السواء.

ولقيت هذه المبادئ ترحيبا من الأمريكيين والأوربيين وحتى من الألمان أنفسهم. وهناك في مؤتمر الصلح في باريس كان الاختبار الحقيقي لمبادئ ويلسون فيلاحظ.

١- أن الألمان تعلقوا بها، وسلموا الكثير من السلاح والأرض استنادا إلى هذه المبادئ.

٢- والحلفاء أكدوا حيرتهم وعدم قدرتهم على فهم مضمونها، وتوصلوا إلى هدفهم الخاص بتحويل الهدنة إلى (استسلام ألماني غير مشروط)، حيث إن مواد الهدنة وتنفيذ الألمان لها جعل من المستحيل على ألمانيا أن تمتشق الحسام بعد أن اكتشفت أن الحلفاء لن يأخذوا بمبادئ ويلسون الأربعة عشرة.

ذهب ويلسون إلى مؤتمر الصلح (يناير - كانون الثاني ١٩١٩) ليعمل على:

١- منع الحلفاء من اقتسام الأراضي والبلاد وتوزيع الغنائم على تلك الطريقة المعتادة خلال القرن التاسع عشر.

٢- منع اليابان من وراثة ألمانيا في الشرق الأقصى.

٣- وضع مشروع عصبة الأمم موضع التنفيذ.

وعندما عاد ويلسون إلى واشنطن في فبراير - شباط ١٩١٩ ليعرض على الكونجرس مشروع (عصبة الأمم) ومشروع معاهدة فرساي، واجه ويلسون أشد مقاومة برلمانية عرفها.

تزعم حركة المعارضة ضد مشروعات ويلسون الخاصة بعصبة الأمم ومعاهدة فرساي (١) - في السناتو الأمريكى - السياسى الذى سيشتهر فيما بعد: هنرى كابوت لودج (٢)، وذلك فى مارس - آذار واضطر ويلسون إلى تعديل بعض مواد العصبة والمعاهدة على ضوء اعتراضات السناتور. وبوجه خاص البند الخاص بحق الدولة فى أن تنسحب من عصبة الأمم بعد أن تقدم مذكرة بهذا المعنى، وأن العصبة لن تأخذ على عاتقها مسائل داخلية الدول، وبوجه خاص (مسائل الهجرة)، ومبدأ مونرو.

ومما زاد من حدة الأزمة بين ويلسون ومنافسيه السياسيين أن هؤلاء وجدوا الفرصة مناسبة للصعود على كتفيه تمهيدا لانتخابات ١٩٢٠ المقبلة. ومما ساعد على النيل منه أن معاهدة فرساي عندما وضعت فى صيغتها النهائية التى وقعتها ألمانيا لم تراعى الكثير من مبادئ ويلسون، خاصة فيما يتعلق بحق تقرير المصير للألمان أنفسهم وبالنسبة للبلاد التى كانت واقعة تحت حكم الألمان أو الأتراك.

وكانت موافقة ويلسون على حصول بريطانيا وفرنسا تعويضات كبيرة من ألمانيا واحدة من أهم الأمور التى تعارضت مع مبادئه الأربعة عشرة. فكان هذا الاتجاه إلى جانب إملاء معاهدة فرساي على الألمان من العوامل التى حركت العديد من زعماء الأحرار ضد ويلسون. وجاء هذا فى الوقت الذى قدم فيه معاهدة فرساي إلى مجلس السناتو للتصديق عليها فى ١٠ يوليو - تموز ١٩١٩. وقدمها وهو معتز بها، معتدا بمقدرته، مطالبا بأن يوقعوا عليها على اعتبار أنها فريدة نوعها من إنتاج أمريكا العظيمة. فكان هذا الأسلوب من الفردية الذى زاد من حدته المرض الذى أصيب به ويلسون من العوامل التى نفرت العديد من أعضاء السناتو من المعاهدة. وطالبوا بأن تبقى الولايات المتحدة خارج عصبة الأمم على

(١) انظر تفاصيل عقدها ودور ويلسون فيها فى كتابنا: تاريخ أوروبا المعاصر.

(2) Henry Cabot Lodge.

اعتبار أن هذا خير لها. شن ويلسون حملة خطابية كبرى فى مختلف أجزاء الولايات المتحدة مدافعا عن وجهة نظره، ولكن استنفدت هذه الحملة طاقته الصحية، ولم تحصل الموافقة فى السناتو على المعاهدة (١٩ نوفمبر - تشرين ثانى ١٩١٩) فكان فى ذلك هزيمة شديدة شخصية لويلسون.

وفى انتخابات ١٩٢٠ كان واضحا أن هناك تيارا ضد (الويلسونية) ونجح (هاردينج)^(١) الجمهورى، ولكنه لم يحكم طويلا، إذ توفى فى ١٩٢٣ ليخلفه كلنف كولدج^(٢). كان كل منهما ضد (الويلسونية) وضد اشتراك الولايات المتحدة فى القضايا الدولية الأوربية، ولهذا عادت فى عهدهما الولايات المتحدة إلى عزلتها السابقة.

وعمدت حكومة الجمهوريين إلى عقد معاهدات منفصلة مع الدول المهزومة لتضمن مصالحها، وضمن سياسة الباب المفتوح فى الولايات العثمانية حتى إذا ما وضعت تحت الانتداب الفرنسى والبريطانى، وحتى إذا ما حصلت الولايات المتحدة على نصيب مجز من بترول الموصل أهملت حكومة وشنجن سياسة الباب المفتوح هناك. ولكن الجمهوريين فى نفس الوقت عملوا على إثبات دور دولتهم فى إقرار السلام، ولهذا شجعوا على عقد مؤتمر دولى فى شنجن من اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة فى نوفمبر - تشرين ثانى ١٩٢١. وفى هذا المؤتمر عرض وزير الخارجية الأمريكى (هيوز):

١- تخفيض عدد القطع البحرية العسكرية للدول الثلاث.

٣- تحديد عدد السفن الحربية المزمع بنائها.

وفعلا توصلت الأطراف الثلاثة إلى نوع من تهدئة التسابق فى التسليح البحرى، وكان هذا فى مصلحة الولايات المتحدة؛ لأنه كان يوجد تحالف بين اليابان وبريطانيا، وكانت تحركات اليابان البحرية فى الشرق الأقصى تهدد المصالح الأمريكية هناك.

(1) Harding.

(2) Calvin Coolidge.

ولم تلبث أن عقدت عدة اتفاقيات بين الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا واليابان حول الشرق الأقصى أكدت سياسة (الباب المفتوح) هناك. وعقدت اتفاقية برياند - كيلوج^(١) التي اعتبرت الحرب لتحقيق سياسة قومية توسعية غير شرعية، ولقيت هذه المعاهدة ترحيبا واسعا بين الشعب الأمريكي؛ لأنها سياسة دولية دون التزامات معينة.

وانشغلت الولايات المتحدة الأمريكية بأمورها الداخلية، وخاصة بالأزمة الاقتصادية الكبرى التي بدأت في ١٩٢٩^(٢)، ولا تكاد تخرج منها حتى وجدت وجه أوروبا قد تغير:

١- تفوق الحزب النازي وزعيمه هتلر في ألمانيا.

٢- أصبح موسوليني وحزبه الفاشيست قوة مرهوبة خارج إيطاليا.

٣- اليابان أصبحت قوة إمبريالية عدوانية مهددة لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأقصى.

وبدا واضحا خلال الثلاثينات أن هذه الدول الثلاث تدفع العالم إلى حرب. وظهرت دعوة إلى أن تقوم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا وبريطانيا بإقحام حرب على هذه الدول قبل أن يستفحل خطرهما وتصبح أمنع من أن تطل. ولكن مثل هذه الدعوة كانت محصورة في نطاق ضيق في الولايات المتحدة، إذ كانت الأغلبية تدعو إلى الاستمرار في سياسة المراقبة والحذر. ومع هذا كان لابد لحكومة الولايات المتحدة أن تكون أكثر إيجابية نحو التفوق الياباني تاركة المشكلة النازية والفاشستية لكل من فرنسا وبريطانيا وروسيا.

كان على الولايات المتحدة أن تحدد من التسلط الياباني على الصين ولكن كانت شكيمة اليابان شديدة، وكانت وجهة نظر اليابان هي أن الصين - تحت شيان كان تشيك - وروسيا - تحت ستالين - أصبحتا من القوة في الشرق الأقصى للدرجة التي يمكن أن تقضى على الآمال التوسعية اليابانية، خاصة في منشوريا.

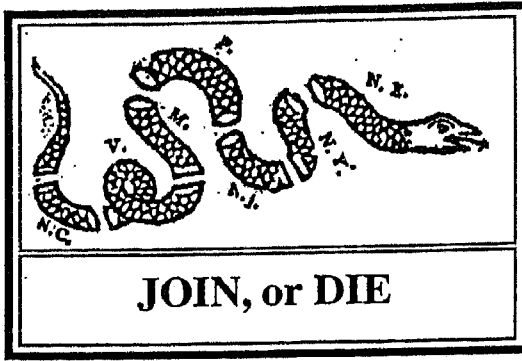
(1) Briand - Kellogg.

(٢) انظر الفصل التالي.

ولهذا سارعت إلى السيطرة عسكريا عليها ابتداء من ١٩٣١ متتهيزة فرصة الأزمة المالية الحادة التى كانت تعانيها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وفعلًا أكملت القوات اليابانية سيطرتها على منشوريا فى يناير - كانون ثانى ١٩٣٢ واقترح بعض المسئولين فى حكومة وشنجتن إلى العمل من خلال عصبة الأمم على أمل فرض عقوبات اقتصادية ضد اليابان، إلا أن الرئيس الأمريكى هوفر Hoover رفض مثل هذا الإجراء. واتضح كذلك للعالم أن ميثاق برياند - كيلوج أصبح مجرد قصاصة من ورق لاجدوى منها.

وكان موقف الشعب الأمريكى نفسه سببا فى أن تكون إجراءات حكومته ضد اليابان ضعيفة، حيث إن الشعب كان لا يزال متمسكا بنظرية خفض السلاح واستمرار السلام. وأن تتزعم حكومته قوى السلام لا قوى الحرب، وأن لا تتطور حكومة الولايات المتحدة فى القيام بدور البوليس الدولى هنا وهناك، ولهذا اكتفت حكومة وشنجتن بعدم الاعتراف بما استولت عليه اليابان من أراضي جديدة فى الصين. وأثبتت سياسة مؤتمرات نزع السلاح فى جنيف (١٩٢٧) ولندن (يناير ١٩٣٠) وجنيف (١٩٣٤) عدم جدواها خاصة وأن فرنسا - بسبب تعاظم قوة النازى - أخذت تطالب بقيام جيش دولى للتصدى لأطماع النازى فى فرنسا نفسها وفى غير فرنسا. بل تصاعدت موجة التسابق فى التسلح بعد خروج ألمانيا من عصبة الأمم فى أكتوبر - تشرين أول ١٩٣٤، وبعد فشل محادثات التوازن البحرى بين اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة فى ١٩٣٥ م.

وزادت صيحات (الحياة) فى الولايات المتحدة خلال أزمة العدوان الفاشيستي على (أثيوبيا). وبدا واضحا فيها أن موسولينى لن يتراجع، وأن الإجراءات المضادة من جانب عصبة الأمم كانت واهية، وتمكن موسولينى من تنفيذ أهدافه الاستعمارية الأمر الذى جعل دعاة العزلة فى الولايات المتحدة يقوون عن ذى قبل، وزادت هذه الاتجاهات قوة عندما تورطت الدول الأوربية فى الثورة الإسبانية (يوليو - تموز ١٩٣٦) وكان عدم التورط فى حرب أو فى مشكلات أوربا لب سياسة الرئيس الأمريكى روزفلت حتى أدت التطورات إلى الحرب العالمية الثانية فتحوّلت سياسته من الحياد إلى الحرب، وقبل أن ندرس هذا الموضوع علينا أن نلقى نظرة على الأزمة الاقتصادية الكبرى التى تعرضت لها الولايات المتحدة فى ١٩٢٩ وعقابها.

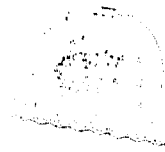


تاريخ

الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل التاسع

الكساد الكبير



UNIVERSITY OF CALIFORNIA LIBRARY (UCOL)
LIBRARY OF THE UNIVERSITY OF CALIFORNIA

تعتبر الأزمة الاقتصادية الكبرى - التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية - واحدة من أكبر الأخطار التي هددتها حتى لقد شبَّه بعض رجال السياسة هذه الأزمة بأنها أشد خطراً من عدو يغزو البلاد.

فما هي الأسباب والظروف التي أدت إلى هذه الأزمة؟ وما هي مظاهرها؟ وكيف واجهتها الحكومة والشعب حتى انتهت هي وآثارها؟

كان الرئيس المنتخب في ١٩٢٨ هربرت هوفر^(١) قد جاء إلى البيت الأبيض زعيماً للجمهوريين، وكانت كل الظروف توحي أن البلاد مقبلة على عهد عظيم من الرخاء المادى. ولقد عبّر هو ذلك بقوله أنه وقد أعطى الفرصة ليحكم سيمهد لليوم الذى لن يجد فيه الفقر مكاناً لنفسه فى أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت شعارات حملته الانتخابية تشير إلى الرفاهية وليس فقط القضاء على الفقر حتى لقد كان من بين شعارات أنصاره الشائعة «سيارتان فى كل كاراج»^(١).

ومن الوجهة الاقتصادية كان الرئيس هوفر مؤمناً بسياسة (الاقتصاد الحر)، حتى بالنسبة للمشروعات الكبرى وعبر عن ذلك بقوله:

«إنى معترض بشدة على دخول الحكومة فى أى عمل من الأعمال التى تهدف أساساً إلى مزاحمة المواطنين عن قصد. . إنها تهدم مبدأ تكافؤ الفرص لدى شعبنا، وهى لا تتلاءم مع المثل العليا التى أقيم عليها صرح مدنيّتنا. . إنى أتردد فى التفكير فى مستقبل منشآتنا ومستقبل بلادنا، إذا تحول اهتمام موظفيها من العناية بنشر العدالة والفرص المتساوية إلى عملية المبادلات فى الأسواق. ليس هذا مذهب الأحرار، إنه التدهور والانحطاط».

(1) Herbert Hoover.

وقد كانت الفترة الواقعة بين ١٩٢٠ و ١٩٢٨ فترة ارتفاع كبير فى حجم الإنتاج الصناعى وفى حجم الأوراق المالية المتداولة فى السوق. وكان من الواضح أن الشراء أخذ يعم الطبقة الوسطى والعليا، وأن مجالات العمل والحياة الكريمة أصبحت متوافرة للعمال، حتى لقد تعددت المقارنات بين مدى الشراء بين المزارعين وكبار الملاك من جهة والعمال وأصحاب المصانع وكبار رجال الأعمال من جهة أخرى، وكانت نتيجة هذه الدراسات تؤكد أن عهد الرخاء الذى تمتع به المزارع بين ١٩٢٠ و ١٩٢٨ قد انتقل إلى رجال الأعمال والعمال. وكانت حكومة (هوفر) فى حقيقة الأمر حكومة تسعى لخدمة رجال الأعمال، وكان هناك اعتقاد سائد أن هؤلاء لديهم القدرة على الارتفاع بقدرات البلاد الإنتاجية إلى مستويات لا مثيل لها من قبل، وبالتالي رفع الدخل الفردى إلى درجات قياسية.

وكانت فعلا مظاهر الأمور توحى بذلك. فقد تضاعفت أعداد وقيمة الأوراق المالية المتداولة فى سوق (وول ستريت)^(١)، وغادر العديد من الموظفين أعمالهم ليقوموا بعمليات البيع والشراء فى سوق الأوراق المالية لما كانت تدره هذه العمليات من أرباح كبيرة، حتى أصبح المشتغلون بهذه الحرفة يعدون بالآلاف فى كل مدينة من المدن الأمريكية، وخاصة فى (وول ستريت) حى الأعمال فى نيويورك.

وكان هذا الرواج فى سوق الأوراق المالية جزءا من الرواج العام. فقد زاد الطلب على السلع الاستهلاكية زيادة متتالية خلال العشرينات، وكانت شركات إنتاج السيارات والأدوات المنزلية والأجهزة الكهربائية تباع بأعداد ضخمة، وانعكس هذا العدد الهائل من العمال الذين وجدوا فرصا متعددة للعمل فى مخازن بيع المنتجات وتسويقها. حتى لقد أصبح البائعون والعمال يفضلون التنقل من مخزن إلى آخر ومن مصنع إلى مصنع بحثا عن الأجر الأعلى وكانوا غالبا ما يوفقون فى الحصول على مرتبات أعلى.

وكانت هذه المجالات المتسعة للكسب والحصول على دخل متصاعد القيمة لدى الأفراد والأسرات - خاصة فى ظروف ما بعد الصلح الذى كان يوحى بسلام

(1) Wall Street

طويل وتجارة دولية أكثر ازدهارا - تغرى الغالبية العظمى من الشعب الأمريكى بأن يتطلع إلى المستقبل النامى أكثر من أن يرتب أموره على أساس دخله الحقيقى . وظهر من وراء ذلك الإسراف فى شراء السلع الاستهلاكية وفى رفع معدلات الإنفاق على تعليم الأبناء . وزاد من حدة هذا الاتجاه نمو الأعباء الاجتماعية ، خاصة من حيث كثرة الإنفاق على الحفلات والمظاهر العامة فى الملبس والمأكل . وكان طبيعيا أن تتضاعف نتيجة لذلك بسرعة غير عادية أعداد مصانع إنتاج الاستهلاكيات ، وفعلا ظهرت منها خلال فترة العشرينات أعداد ضخمة لم يسبق لها مثيل .

وحصلت بعض المؤسسات على أرباح كبرى خلال فترة العشرينات من هذا القرن ، ومن ذلك أن قطارات السكك الحديدية كانت لا تستوعب الأعداد الضخمة من المتنقلين بين المدن ، والسيارات ومشروعات تسيير خدمات النقل من مكان لآخر أصبحت من أنجح المشروعات وأكثرها ربحا ، وبيعت من الأجهزة الكهربائية والراديو - الذى كان حديث العهد - ملايين من الوحدات ، ونست صناعة السينما والمسارح ، وكلها ذات طابع استهلاكى .

وبتوفر رؤوس الأموال المحدودة فى يد الأسرات المتوسطة الحال ظهرت المشاريع التى تستوعب هذه الأموال وتحتاج إلى مبالغ أخرى . وحيث إن التطور العام كان نحو ارتفاع معدلات الدخل القومى والفردى كان الفرد يقبل مطمئنا إلى عقد قرض من أجل بناء منزل جديد أو من أجل توسيع فى أرضه أو ممتلكاته ، أو من أجل إرسال أبنائه إلى واحدة من الكليات الراقية فى وقت كثرت فيه مثل هذه الكليات والمدارس .

كذلك يلاحظ أن شراء المنتجات الاستهلاكية بواسطة أسرات من الطبقة الوسطى كان يتم عن طريق التقسيط المريح ولآجال طويلة ، وحيث إن قيمة الدخل الشهرى للمواطن الأمريكى كانت فى ارتفاع متوالى خلال العشرينات كانت توقعاته فى دفع الديون تؤكد أن لا مشكلة فى المستقبل حتى لو وصلت هذه الديون إلى نصف دخله .

ولكن لا يكاد يمر عام واحد على انتخاب الرئيس (هوفر) حتى وقع الكساد الكبير في (١) ١٩٢٩.

ففى يوم الخميس (٢) ٢٤ أكتوبر - تشرين أول ١٩٢٩ فوجئ الشعب سواء من هم فى أعلى مستويات الحكم والأعمال أم مجرد عمال وفلاحين بأنباء نزول حوالى ١٣ مليون سهم إلى الأسواق المالية معروضة للبيع، وهبطت أسعار حوالى ١٦ مليون من الأسهم إلى مستويات غير معقولة حتى لقد أصبحت العديد من هذه الأسهم مجرد قصاصات ورق فى يد أصحابها الذين كانت تعتمد مدخولاتهم على ارتفاع أسعارها بعد وقت وجيز، وكان أمثال هؤلاء بالملايين وكانت أعداد المضاربين فى سوق الأوراق المالية قبل الأزمة رهيبا، وكان ما بيدهم من أوراق يستعدون للمضاربة بها تعد بيليين الدولارات، وفجأة وجد كل هؤلاء أنفسهم معدمين لا يملكون شيئا.

وكان من الطبيعى أن يغلق عدد كبير من البنوك والمؤسسات أبوابه بعد انهيار أسهمها وبعد تدهور قيمة رؤوس أموالها، وبعد إقبال شديد على سحب الودائع الأمر الذى جعل البنوك عاجزة عن توفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة طلبات العملاء المفاجئة. ولقد حاولت الصحافة أن تقنع هؤلاء العملاء أن يكفوا عن سحب ودائعهم على اعتبار أن فى هذا العمل مفتاح إنقاذ البنوك من إفلاس كامل يصيب ضرره كثرة من المتعاملين يبلغ أعدادهم أضعاف أضعاف العملاء. ولكن كانت هذه النداءات العاقلة غير مقبولة فى خضم الشائعات المريعة التى انطلقت من ساعة لأخرى تشكك فى قدرة البنوك والمؤسسات على الحفاظ ولو على نسبة مئوية من الودائع لديها.

ولقد ثبت أن البنوك التى نجحت فى الحفاظ ولو على جزء من رأس مالها وودائعها بطريقة أو بأخرى استطاعت أن تقف على قدميها وتجتاز الأزمة بسلامة نسبية.

وبصفة عامة كان الانهيار الاقتصادى المالى شديد الوطأة على البنوك، حتى لقد بلغ عدد البنوك التى أغلقت أبوابها خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٠ و ١٩٣٢

(1) The Great Depression.

(٢) يسمى الخميس الأسود.

حوالى خمسمائة بنك، وأفلس حوالى ٤٨٣٥ بنكاً بين أكتوبر ١٩٢٩ وأغسطس -آب ١٩٣٢، وهبطت قيمة الأوراق المالية المتداولة من ٨٩,٥ بليون دولارا إلى ١٥,٥ بليون فقط. وبلغت خسارة حملة الأسهم حوالى ٧٥ مليون دولارا أو بمعنى آخر لو وزعت هذه الخسارة على كل فرد من سكان الولايات المتحدة لبلغ نصيبه منها حوالى ٦١٦ دولارا، أى حوالى ألفى ليرة لبنانية.

بل إن أسهم شركات كبيرة قوية، كان من المعتقد أنها لن تهتز يوما ما مهما كانت الظروف، انهضت هي الأخرى مثل أسهم (التلفونات والتلغرافات لأمريكية)^(١) ومؤسسة (جنرال موتورز)^(٢) و (جنرال إلكتريك)^(٣).

ماذا كان موقف الحكومة الأمريكية من هذه النكبة العامة؟

لقد أدلى العديد من المسؤولين بتصريحاتهم وبآرائهم وكانت كلها مطمئنة هادئة رتيبة وكأن الأزمة مجرد مشكلة عارضة لن تلبث أن تنتهى وتعود الأمور إلى ما كانت عليه وأحسن. ومن ذلك ما قاله (هوفر) نفسه من «أنه يمكن الاطمئنان إلى الأوضاع المالية فى العام القادم». أما وزير المال (إندرو ميلون)^(٤) فقد قال:

«إننى لا أرى شيئا فى الوضع الحالى يهددنا أو يدعو إلى التشاؤم. إننى أشعر بثقة كبيرة فى أن النشاط سوف يدب مرة أخرى فى الربيع».

ولكن سارت التطورات بسرعة مذهلة للجميع تقريبا. فقد كان طبعيا أن يتحول فى أول الأمر ملايين من البشر كانوا يعتمدون على المهن التالية إلى مجرد ضائعين بلا طعام أو مأوى:

١- أولئك الذين كانوا يقومون بعمليات المضاربة فى الأوراق المالية، وكانت أعدادهم قد تضخمت قبيل ١٩٢٩ بسبب ازدهار سوق الأوراق المالية والأرباح الخيالية التى حصل عليها كثرة من المضاربين. وهؤلاء حين فقدوا مجال عملهم هذا لم تكن لديهم حرفة أو مهنة أخرى يلجأون

(1) American Telephone and Telegraph.

(2) General Motors.

(3) General Electric.

(4) Andrew Mellon (1855 - 1937).

إليها لسد الرمق، فكانت الأزمة بالنسبة لهم كارثة جعلتهم يبيعون ما يملكون من منازل وأثاث إذا كان لديهم شيء منها وتحولوا إلى مجرد متسكعين ضائعين في المدينة.

٢- وفي مجال العمال، كانت النكبة كذلك فظيعة. فقد أصبح الحصول على الدولار بعد ذلك الهبوط الشديد في أسعار الأوراق المالية من الأمور المعقدة جدا، وبالتالي احتفظ كل من أسعده الحظ برأسمال محدود أو كبير بما لديه انتظارا لما ستأتى به الأيام. فكان أن انهارت حركة الشراء والبيع في الأسواق سواء أكانت استهلاكية أم إنتاجية. وكانت التطورات معقدة وكان من المستحيل التحكم فيها. وبطبيعة الحال تخلص أصحاب المحلات من العمال الملحقين بمحلاتهم، وأوقفت المصانع الكبيرة والصغيرة عمالها لمواجهة وقف التصريف من جهة والحد من النفقات من جهة أخرى. وأخذت أرقام العاطلين تتصاعد من شهر لآخر. على النحو التالي:

في مارس ١٩٣٠ بلغ عدد المتعطلين ٣,٢٥٠,٠٠٠ شخصا.

في مارس ١٩٣٢ بلغ عدد المتعطلين ٢,٥٠٠,٠٠٠ شخصا.

في مارس ١٩٣٤ بلغ عدد المتعطلين ١٤,٥٠٠,٠٠٠ شخصا.

وكان في استطاعة الموظف الذى خفض مرتبه وعلاواته أو صاحب المخزن أو التاجر أن يخفض بسرعة من مستواه المعيشى لمواجهة الأزمة ولكن المشكلة كانت بالنسبة لملايين آخرين لا يمكن أن تحل بمثل هذه الوسائل. فقد كان هناك ملايين قبل الأزمة لا يحصلون على عمل مستديم وإنما لفترات محدودة من السنة، وهؤلاء أصبحوا بلا عمل على الإطلاق لينضموا إلى جيش العمال المتعطلين. وأصبحوا أقرب إلى الموت جوعا. هذه الأزمة الطاحنة التى كانت تعانىها النفس البشرية لها آثار أخرى أخطر، وهى أن مثل هؤلاء العمال الفنين المتعطلين لن

يلبثوا - بعد مرور سنة أو أكثر - أن يفقدوا مهاراتهم الفنية، ويتحولوا إلى مجرد عمال عديمي الكفاءة في المستقبل فتزداد عليهم أعباء الحياة أشد عن ذي قبل.

وإذا أضفنا إلى ذلك الأعداد الكبيرة من المتعطلين والمتعطلات الذين لا يسجلون أسماءهم في السجلات الرسمية لوجدنا أن جيوشا من المتعطلين الجياع أصبحت تملأ المدن بشكل رهيب. وتحولوا إلى باعة جائلين لا يكاد يبيع الواحد منهم شيئا في نهاره، أو تحولوا إلى ماسحي أحذية، وانطلق الصبية يبيعون الصحف ويسعون إلى هذه البناية أو تلك لمجرد بيع صحيفة واحدة، وكان هذا غير معتاد من قبل.

وهناك نوع آخر من التدهور وأصحاب الدخول. فحتى أولئك الذين احتفظوا بأعمالهم سواء في دوائر الحكومة أو في المؤسسات والمحلات التجارية واجهوا تخفيضا شديدا في الأجور. وانتشرت سياسة تخفيض الأجور ووقف صرف العلاوات والمنح التشجيعية وذلك على اعتبار أنها الوسيلة السريعة والفعالة لوقف الخسائر عند حد. ولكن من ناحية أخرى كانت هذه السياسة في نظر كثير من رجال الاقتصاد حينذاك - أشد خطرا على مستقبل البلاد على اعتبار أن القوة الشرائية الضعيفة فعلا ستشتد ضعفا، ومن هنا عارض عدد كبير من رجال الأعمال سياسة تخفيض أجور الموظفين والعمال حتى تظل حركة بيع السلع على نوع من الحيوية.

وإذا كانت مأساة التدهور في المدينة قائمة فلقد كانت كذلك في الريف، وإن اختلفت في بعض المظاهر وفي طريقة المواجهة. ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى كان الريف مزدهرا، وكانت قيمة المحاصيل الزراعية مرتفعة.

وكان السبب في ذلك يرجع إلى ارتفاع قيمة العائدات من الأرض الزراعية، الأمر الذي دفع أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة والمحدودة إلى شراء قطعة أرض سواء بما لديه من أموال أو بعقد قروض لأجل متوسطة فكان أن ارتفعت قيمة القدان بسرعة من ١٠٠ دولار إلى ٤٠٠ دولار.

وركز المزارعون والفلاحون على إنتاج القمح أو الدخان أو القطن^(١) لما كانت عليه أسعارهم من ارتفاع مستمر خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. حتى غدا دخل المزارع متوقفا على واحد من هذه المحاصيل والملاحظ أن المزارعين عنوا أكثر بتوسيع رقعة ممتلكاتهم بدلا من الاحتفاظ باحتياطي لسنوات الأزمة التي لم يكن يتوقعها. وعندما جاءت الأزمة وجد نفسه عاجزا عن دفع قيمة الفوائد المطلوبة.

والأزمة الاقتصادية في الريف بدأت نذرها قبل الأزمة المفاجئة في ١٩٢٩، فخلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٠ و ١٩٢٨ كانت أعباء المزارع تتزايد بسبب الازدهار الصناعي والتقدم الاجتماعي وبسبب هبوط قيمة الإنتاج الزراعي خلال سنوات العشرينات. وحيث إن أصحاب الأراضي كانوا - مثل - أهل المدن - قد تورطوا في عقد القروض وفي شراء الاستهلاكيات بقروض أيضا، فقد جاء الوقت الذي أصبح فيه دخل المزارع من أرضه لا يكاد يفي حاجاته اليومية.

وحيث إن القروض كانت في مقابل الأرض، أدى ذلك إلى أن تضع البنوك وبيوت الرهونات في أعقاب أزمة ١٩٢٩ أيديها على أراضي المزارعين وتحول الملاك في مساحات شاسعة من أجود الأراضي الزراعية في الولايات المتحدة إلى مجرد أجراء يعملون في الأرض التي كانت تظل أحيانا تحت إدارة البنك أو شركة التأمين أو يشتريها أحد الرأسماليين. وتتحول العلاقة بين المستأجر والإدارة الجديدة إلى مجرد علاقة قاصرة على دفع الأجور واستلام المحصول دون تعاطف حقيقى بين المزارع وأرضه، ذلك التعاطف الذى كان متوفرا عندما كان هذا المزارع مالكا.

وفي بعض الولايات كان حوالى ربع الملاك قد فقدوا أملاكهم إما لصالح البنوك أو فى المزايدة العلنى وحتى أولئك الذين احتفظوا - بقدراتهم الفائقة- بمزارعهم وقطعان ماشيتهم واجهوا مشكلات معقدة، فالمحصول ليس هناك من يشتريه حتى لقد تركت حقول شاسعة فى ولاية مونتانا دون حصاد تذررها الرياح،

(١) كانت منافسة الحرير الصناعي أحد الأسباب الرئيسية لتدهور أسعار القطن الأمريكى، أضف إلى هذا زيادة إنتاج القطن فى البلاد الأخرى.

وقتل الرعاة الخراف، حيث إن تكاليف نقلها إلى السوق كانت تكاد تعادل ثمن بيعها.

وعما ضاعف من الأزمة فى الريف نظام المشاركة الذى كان شائعا قبل أزمة ١٩٢٩. إذ كان صاحب الأرض يتفق مع فلاح يتولى هو وأسرته أمر زراعة محصول القطن على أن يحصل فى مقابل ذلك على نصف الإنتاج ويحصل صاحب الأرض على النصف الثانى. وكان تصاعد ثمن القطن قبل العشرينات من هذا القرن قد شجع كثير من الأسرات على الإقبال على نظام المشاركة. ومع أن أسعار القطن خلال العشرينات كان فى تناقص مستمر وكان العديد من الأسرات التى ترتبط بنظام المشاركة تزداد فقرا سنة بعد أخرى، إلا أن الآمال كانت معقودة على ارتفاع قريب فى أسعار القطن.

وعندما وقع الكساد العظيم كان الفلاح المشارك لا يمتلك شيئا من المدخرات، ومن ناحية أخرى عمدت الغالبية العظمى من أصحاب الأراضى إلى الاستغناء عن هؤلاء المشاركين. وكانت النكبة كبيرة بالنسبة لهم، إذ كانوا يعيشون فى بيت صغير فى أرض المالك، وكانوا يتولون زراعة قطعة صغيرة من أراضى المالك لسد حاجاتهم اليومية، وفجأة فى خريف ١٩٢٩ وبعد طرد الملاك للمشاركين، وجد هؤلاء أنفسهم بلا مأوى وبلا طعام ليوم واحد لأنفسهم أولا ولأولادهم.

وانتشرت البطالة كذلك بين الفلاحين والمزارعين وكان هؤلاء ينطلقون إلى الهجرة إلى المدينة. تلك الفكرة التى كانت تراود كل مزارع أو فلاح يفشل فى حياة كريمة فى الريف. ولكن فى أزمة ١٩٢٩ لم تكن المدينة قادرة على استيعاب أى من هؤلاء الفلاحين ولم يكن يدرك هؤلاء أن متعطلى المدينة أخذوا هم أيضا يفكرون فى الرحيل إلى الريف، لعل به ما يسد الرمق.

وتجلت خلال ذلك حقيقة هامة هى أن القوة الشرائية المنخفضة لدى الفلاحين ولدى العمال كانت المظهر العام المسبب لتوقف عمليات السوق اليومية، إذ أصبح الفلاح عاجزا عن شراء منتجات العامل. وأصبح العامل بدوره عاجزا